

الغزني
هو الله تعالى شانه

ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لا حول ولا قوة الا بالله
الحق العظيم

هذا
al-I'lam bi
al-I'lam

كتاب الاعلام بقوا طبع الاسلاف والامم
العلامة شهاب الدين
أحمد بن حجر الهيتمي
نفعنا الله به
وبعلومه
آمين

النصيب
نعم المولى ونعم

الوحي
حسبنا الله ونعم



RECAP)

2271

.442

.349

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله استعينا
نحمدك اذ اطلعت لعلم الفتوى في سماء التحقيق شمساً وبدورا
وجعلت علماء الشريعة الغراء ارفع الناس في الدين مكانة
وجوراً وسروراً واخترتهم لحفظ فرائض الاسلام وسننه
واقتمت بنجومها هدى بها في ظلمات الجهالات الى منجى العقوم
وسننه ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة
يلوح عليها اماير الاخلاص وينجومدخرها من احوال قبايح العرض
عليك حين لامناص ونشهد ان سيد محمد انبيك ورسولك افضل من
أودى فيك فصبر واجل من ابتليته فرضي وشكروا رسله خير
امة اخرجت للناس فهديت به كل حائر وارديت به كل جائش
وتحويت به ظلم البدع والكفر لاسيما من بلدك الحرام وقصمت به
دينه الطغاة العظام وامرته بان يورثها من بعدهم من الائمة
الاعلام حتى يرثها وابها على من عاقدتهم في واقعة من وقائع
الاحكام صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه الذين نصر والحق
واشادوا بحججه ودفعوا الباطل واهله الكثيرين واماتوا

ذكره صلاة وسلاما دائمين ما اقام تبصرة دينه القويم بعض
 وارثيه وبذل نفسه في الله رجلا ما اعد لوارثيه وما رفيه
 اما بعد فهذا تاليف جامع ومجموع ان شاء الله تعالى نافع
 دعائي اليه وقوع غلط فاحش في مسئلة افقت بها فاجبت
 بيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع ذلك
 سيما وقد وقعت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات
 فضلا عن المشكلات اقرب الى المنسوبين الى العلم من اجل
 الوريد ولسان حالهم يعلن انه ليس لهم منها من محمد لما جعلوا
 عليه من مخالفة سنن الماضين والخلد الى ارض الشهوات
 والطمع فيما بأيدي الظلمة والمتمردين نسأل الله ان يعافينا
 من ذلك وان ينجينا من ظلم هذه المهالك وان يوفقنا الى ما كان
 عليه ائمتنا من صالح العمل ومجانبة الزلل انه اكرم مسؤول
 وادعى مأمول هذا وقد لوحث لك بالقضية الحاملة على
 هذا التاليف وبيانها اني لما كنت بمكة في مجاورتي الثالثة
 ٩٤٢ شرفعت الى فتوى صورتها ما قولكم في من تزوج بالغة
 ثم اشهد عليها انه اقبضا حال صداقها فهل يصح هذا الاشهاد
 وهل للصوى مطالبته بال مهر المذكور وهل له ولو حاكما
 ان يقول له يا كلب يا عديم الدين ام لا فماذا يلزمه في ذلك
 فاجبت بما صورته ان بلغت مصلحة دينها وما لها مع قبضها
 والاشهاد عليها ولم يكن للصوى مطالبته ولا الدعوى عليه
 وقوله له ما ذكرتم محرم التحريم الشديد بل ربما يكون قوله

يا عديم الدين كفر فيعزير التعزير الشديد لا لثوق به والزاجر له
 ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه فلا ثم دفعها
 صاحبها فوقع في الكجاعة اصدقا للصادر منه ذلك فقصدوا
 التقرب اليه بالكذب على الله وسيعلم الذين ظلموا اى مغلق ينقلبون
 فاعترضوا ما كتبته وشنعوا به عند العوام وموهوا عليه
 حتى قال بعض مجاز فيهم لعوامه هذا الاقبا به كفر وعلمه بان
 قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما
 فقد كفر ثم اعترضوه بامور اخرى منها كيف يفرع التعزير على
 الحكم بانه كفر ومنها كيف يكتب المفتي التعزير الشديد
 والتعزير راجع الى راي الحاكم في الشدة والضعف
 ومنها ان من صدر منه ذلك مثله لا يفتى عليه ومنها ان
 الجواب ليس مطابقا للسؤال هذا ما نقل الى وسمعه من
 اعتراضاتهم وهي دلالتها على غباوة قائلها غنية عن النقص
 لها برد وابطال لكن اجبت في هذا التاليف تحريرا لفاظ
 المكفرة التي ذكرها اصحابنا وغيرهم فان هذا الباب
 منتشر جدا وقد اضطربت فيه افكار الائمة وعباراتهم و
 فيه اقدام كثيرين وخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد
 بالتاليف ولم ارا احدا عرج على ذلك فقصدت تسهيل جمعه
 وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما اطلعت عليه وضمنت الى ذلك
 فوائد عشر عليها افكرى الفاتر واستنتجها نظري القاصر
 اسأل الله ان يجعلني ممن هداه وهكبه وان يصيرني ممن وصل

الخيز هذه الامة بسببه انه جواد كريم رؤوف رحيم غافر
 الزلات وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأييد
 والامتنان واليه المفرج في الملمات ومن فيض فضله نفترق
 اسباب السداد والعصاة في الملمات ولنتكلم اولاً في الحكم الذي
 ابدىناه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال
 لمسلم يا كافراً انه الاصل الذي اخذت منه ما اشترت اليه
 في الجواب من التفضيل ثم يعقبه برده ما ذكره من الشبهة
 ثم بتجريد بقية الالفاظ التي تقع بين الناس مما اتفق
 على انه كفر واختلف فيه فنقول عبارة الرافعي في الغرر
 نقلاً عن التمه وانه اذا قال مسلم يا كافراً تاويل كفر
 لانه مني الاسلام كفر وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم قال
 اذا قال الرجل لأخيه يا كافراً فقد باءا احدهما والذي
 رماه به مسلم فيكون هو كافراً اهـ وتبعه النووي في الروضة
 وعبارته قال المتولى ولو قال لمسلم يا كافراً تاويل
 كفر لانه سمي الاسلام كفر اهـ واعتمد ذلك المتأخرون
 كابن الرفعة والقنوي والنشائي والاسنوي والاذري
 وابي زرعة وصاحب الانوار وشارح الانوار بل كثير منهم
 كالنشائي والقنوي وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير غرر
 ولم ينفرد المتولى بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جمع من
 اكابر الاصحاب منهم الاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني والحلي والشيخ
 بهر القدي وكذا الغزالي وابن دقيق العيد بل قصته كلام

هؤلاء انه لا فرق بين ان يؤول كما سيتضح لك من كلامهم
الذي ذكره عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه
في الاذكار فقال يحرم تحريمها قلت لا مخالفه فان الحلال والتحريم
في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة الاذكار
لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريما غليظا
فلكون عبارة الاذكار شاملة للكفر ايضا ولكونه التعبير
بالتحريم الغليظ قصد الشمول للحالة التي يكون فيها كفرا
وغيرها واذ تأملت هذا التقدير ظهر لك حسن ما فعلته في الجواب
المذكور من قولي فيغزر الخ حيث فرغت على التحريم ولم ارفع على
الكفر لان التحريم هو الامر المحقق واما الكفر فقد يوجد عند
الثاويل وقد لا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم يؤول فقيع التفرغ
على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وهذا اندفع الاعتراض
السابق وهو كيف يفرع التفرغ على الحكم بالكفر وسياتي لذلك
مزيد فان قلت يؤيد ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشارة
في باب القذف واجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل
اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التفرغ
ولاحد عليه ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت
قد علمت بما تقرّر في عبارة الاذكار ان عبارة هذه العبارة
مطلقة وعبارة الشيخين وغيرها السابقة عن المتولى مفصلة
والمطلق لا ينافي المفصل ثم رايت الاذري ذكر ما هو صريح
في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس ما تقدم

اى عن المتولى انه اذا قال له بلا تاويل انه يكفر لانه جعل
 الاسلام يهودية او نصرانية فثأمله اثم فجعله مطلقا وجعل
 كلام الشيخين عن المتولى مفصلا وجعل هذا الاطلاق على ذلك
 التفصيل اخذا بال قاعدة الاصولية الشهيرة فان قلت عباد
 النور وعفا الله عنه في مخرج مسلم قد تناهى ما تقرر وحاصلها
 ان هذا الحديث مما عده العلماء من المشكلات من حيث ان ظاهره
 غير مراد فان مذهب اهل الحق انه لا يكفر المسلم بالمعاصي كالقتل
 والزنا وكذا قوله لاخيه يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين
 الاسلام ثم حكى في تاويل الحديث وجوها احدها انه محمول
 على المستحل ومعنى بابها اى بكلمة الكفر وكذا حار عليه في
 رواية اى رجعت عليه كلمة الكفر قبا وحار ورجع بمعنى
 الثاني رجعت عليه نقيضته لاخيه ومعصيته تكفيره له
 الثالث انه محمول على الجوارح المكفرة للؤمنين وهذا انقله
 الفاضل عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
 الذى قاله الاكثر والمحققون ان الجوارح لا يكفرون
 كما اثر اهل البدع الرابع معناه انه يؤول الى الكفر فان المعاصي
 كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثرت منها ان يكون عاقبة
 شتمها المصير الى الكفر ويؤيد رواية ابى عوانة في مستخرج
 على مسلم فان كان كما قال والا فقد باء بالكفر وفي رواية
 اذا قال لاخيه يا كافر فقد وجب الكفر على احدهما الخامس
 معناه فقد رجع اليه تكفيره فليس الرجوع حقيقة الكفر

بل التكفير لكونه جعل اخاه المؤمن كافرا فانه كفر نفسه
 اما لانه كفر من هو مثله واما لانه كفر من لا يكفره الا كافر
 يعتقد بطلان دين الاسلام اه ومنازعة السبكي في بعضه
 في فتاويه مبنية على راي المتخلة مذهبها واعترف بان خارج
 عن قواعد الامام الشافعي وهوان من كفر احدا من العشرة
 المشهود لهم بالجحة كفروا ان كان مؤولا وقد بسطت الكلام
 على ذلك في كتاب الصواعق المحرقة في الرد على الروافض من
 وغيرهم قلت لا تنافي عبارة المذكورة مما مر لان قوله
 من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام هو من التاويل الذي مر
 عن المتولي انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الرجاء الاول تقييد
 لما قاله المتولي بالمستقل كذا قيل واقول ان اريد انه تقييد
 للمعروف فظاهر او للمنطوق فليس كذلك وبينا انه اذا
 قال يا كافر مؤولا بكفر النعمة او نحوه كان مع ذلك حراما
 اجماعا اخذ امامنا عن ابن المنذر فان اعتقد حله خ ابني
 القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام المجمع عليه فان
 قلنا باسقاط ان يكون معلوما من الدين بالضرورة احتمال
 ان نقول بالكفر هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين
 بالضرورة لان احدا لا يجمل تحريم ايذاء المسلم سيما بهذا
 اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر
 بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا اللفظ من غير تاويل فان
 قصد مع ذلك ان دينه الذي هو متبسن وهو الاسلام كفر

فلا نزاع بين احد في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يؤول ولا
قصد ذلك انجته ما افاده كلام شرح مسلم من انه اذا استعمل ذلك
كفروا لا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت ان كلام شرح مسلم
لا ينافي كلام الشيخين عن المتولى الامن حيث ان قضية كلامها
التكفير مطلقا في حال الاطلاق وهو وان كان له وجه
لكن التفصيل بين الاستحلال وغيره اوجه هذا ما يتعلق
بالوجه الاوجه من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم
واما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المتولى لان رجوع
فقيسته اليه صادق بالكفر في بعض الحالات واما الثالث
فاعترضه الزركشي بان ما حكاه الاكثر من عدم تكفير
الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سنده في كتاب الشهادات
وينبغي حل كلامه على ما اذا لم يصد منهم سبب كفر كما اذا لم
يحصل الا مجرد الخروج والقتال ونحوه اما مع تكفيرهم لن
تحقق ايمانهم من الصحابة المشهود لهم بالجنة فلا اهر واقول
الخوارج لم يكفروا غيرهم الا بنا ويل ولم يسموا الاسلام كفرا
وح فالمتعمد ما في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم نعم
ان انكروا صحبة ابي بكر رضي الله تعالى عنه او كفروا بالصحابة
وضلوا الامة فسياتي مع ما شاكله واما الرابع والخامس
فلا ينافيان ما مر ايضا نظير ما سبق من انها محمولة على
من اول ووقع في الحديث روايات لا باس بالاشارة اليها
فقد روى مسلم اذا كفر المسلم اخاه فقد با بها احد هما ان كان

في نسخة الشيخ خا ما نصه
فان قلت قد تابعك الشيخ
فيما في شرح مسلم في قوله
فلما علمنا ان في بعض
فان ذلك من رواية علي بن ابي
انكروا هذه النسخة وقد
فيما في هذا هو تعليق
المسلم لا هنا هو تعليق
بعد كلامه انكروا
فان الجرح الاصل

كما قال والارجعت عليه وفي رواية له ايضا ليس من رجل ادعى
لغير اسمه وهو يعلمه الاكفر ومن ادعى رجلا بالكفر او قال عدو الله
وليس كذلك الاحاد عليه ومرفى رواية ابي عوانة فان كان كما
قال والافقد بابا بالكفر وفي رواية اذا قال لانيه يا كما فرفضوا
الكفر على احدهما ومعنى كفر الرجل اخاه نسبه اياه الى الكفر
بصفة الخبر مخوات كما فراء وبصفة النذر اخو يا كما فراء واعفا
ذلك فيه كما عتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس
من ذلك تكفير جماعة من اهل السنة اهل الاهواء لما قام
عندهم من الدليل على ذلك ومعنى بانها احدهما اى جمع بكلمة
الكفر كما من الجزم بانه لا بد ان يثبتها احدهما بينه قوله في الرواية
ال اخرى ان كان كما قال والارجعت عليه ومن ثم كانت هذه الرواية
في قوة قضية منفصلة اقيم البرهان على صدقها بخلاف الاولى
اذ معناها كل مكفر اخاه فدايما اما ان يكفر القاتل او المقتول
له ومن على صدق ذلك في الرواية الثانية لانه ان كان كما قال
والاكفر القاتل اى بالمعنى السابق بيان وقوله او قال عدو الله
نضر كما قاله بعض الشارحين في ان نسبة الرجل غيره الى عدو
الله تعالى تكفير له وكذا نسبة نفسه الى ذلك ويوافق قوله
تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله ورسوله
الكتاب ما لو قال انه عدو للنبي صلى الله عليه وسلم ومقران
معنى حار جمع والاستثناء قيل معنوى اى لا يدعوه احدا الا
حار عليه لان القصد الاثبات ولو لم يقدر النفي لم يثبت ذلك

ويحتمل عطفه على ليس من رجل فيكون جاريا على اللفظ وقد
 فسر الحليمي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المتولي فقال
 ان اريد به ان الدين الذي يقتله كفر كفره دون اخيه ان كان
 اخوه مسلما حقيقيا وان كان يبطن الكفر ولا يظهره فذلك غير
 ملزم بالحديث اذ لا يبور واحد منها بالكفر وح يعز القائل
 انه فاعلمه بحد صريح فيما مر عن المتولي وان النعمان
 يجب عندكون المقول له ذلك كافرا باطنا فان قلت كيف
 يكون كافرا باطنا وبقي قلت يمكن بقاؤه لاستنابة ان قلنا
 ان المرتد يهلك ٣ ايام اولها لالة شبهة او تغلب او غير ذلك
 لا نرايدا وايداؤه انما يجوز للامام بالقتل ان لم يثبت ويمكن
 الفرق بان المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام اصلا بخلاف
 من اظهر الاسلام وان كان كافرا باطنا ومع ذلك فالوافق
 للقواعد انه حيث ثبت كفره باطنا كان حكمه حكم المرتد ولا تغرب
 على من قال له يا كافرو فسر الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق
 كلام المتولي ايضا حيث قال معناه انه يكفره وهو يعلم انه مسلم
 اي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر بصدرة او غيرها كان
 منقطعيا لا كافرا انه وقد يؤخذ من كلامه حمل كلام الحليمي
 السابق على غير ما مر بان يقال معنى قوله ان كان اخوه مسلما
 حقيقيا اي في اعتقاده وقوله وان كان يبطن الكفر ولا
 يظهره اي في اعتقاده وح فانضم قوله وح يعز القائل وهذا
 الثاويل متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسر ابن رشد بن اكا بر

جماعة المالكية الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حيث
 حمل الحديث على ان من قال ذلك كفر حقيقة لان ان كان
 المقول له كافرا فقد صدق والا كفر الفائل لانه اعتقده
 ما عليه المؤمن من الايمان كفر واعتقاد الايمان كفر
 قال تعالى ومن يكفر بالايمن فقد جبط عمله وقال غيره من
 ائمتهم لا يبعد حمل الحديث على ظاهره من تكفير الفائل
 على القول بان الدعاء على غيره بالكفر كفر واعترضه بعضهم
 بان الداعي انما كفر على القول بذلك من جهة انه لما دعى
 بالكفر كانه رضى والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر
 كلام الحليمي والغزالي الذي ذكرته عنها ان الفائل حيث اعتد
 ان المقول له مسلم كفر مطلقا وان اول لكن ما مر عن
 المتولي اوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة
 والسلام ومن دعى رجلا بالكفر وليس كذلك الاحار
 عليه اى رجم وهذا وعيد عظيم لمن كفر احدا من
 المسلمين وليس هو كذلك وهو ورطة عظيمة وقع
 فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا
 بكفر بعضهم بعضا وخرق حجاب الهبة في ذلك
 جماعة من المشوية وهذا الوعيد لا حق به ثم نقل
 عن الاستاذ ابى اسحاق الاسفرايينى من اكابر
 اصحابنا انه قال لا اكفر الا من كفرني قال وزعم
 خفي هذا القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح

والذي ينبغي ان يحمل عليه انه لم يحل هذا الحديث الذي يقتضي ان
من دعى رجلا بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا
قوله عليه الصلاة والسلام من قال لا خير يا كافرا فقد باء
بها احدهما وكان هذا المتكلم اى الاسناد ابو اسحاق يقول
الحديث دل على انه يحصل الكفر لاحد الشخصين اما المكفر
او المكفر فاذا كفرني بعض الناس لكفر واقع بلمدا وانا قاطع
انى لست بكافرا لكفر راجع اليه ام فنامله تجد صريحا
فيما مر عن المتولى وفي ان ابن دقيق العيد موافق على ذلك
وفي انه لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ نصر
المقدس في تهذيبه في كتاب الصلاة صريح في ذلك
فانه لم يقيد التكفير الا بما اذا كان المقول له ذلك
ظاهرا لعدالة لكن الاوجه ما مر عن المتولى من التفضيل
وفي كافي الخوارزمي لو قال لست من امة محمد او لا اعرف
الله ورسوله او انا كافرا وبرى من الاسلام كفرا
اهم والحكم فيه ظاهرا لان يزعم انه اراد انه ليس
منهم قطعا بل ظنا او انه لا يعرف الله ورسوله على طريقة اهل
الاصول او نحوه لك فيما يظهر وللغنى تليد ابن المقرئ
اعتراض على الروضة اجبت ذكره مع التنبيه على رده
وعبارته قال في الروضة قال المتولى لو قال لمسلم يا كافرا
بلا تاويل كفرا لانه سمي الاسلام كفرا ذكر القمولى مثله ولم
يعمله ولم يفسره الى احد قال فان اراد كفر الغمة والاحسان

فلا آم ولا نسلم قول الروضة لانه سمي الاسلام كفرا فان هذا
المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
انك لست على دين الاسلام الذي هو حق وانما انت كافر
دينك غير الاسلام وانا على دين الاسلام هذا مراده بلا
شك لاننا انما وصف بالكفر الشخص لادين الاسلام
فنفى عنه كونه على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما
يعبر بهذا السب الفاحش بما يليق به ويلزم على ما قاله
ان من قال لعابديا فاسق كفر لانه سمي العبادة فسقا ولا
احسب احدا يقوله وانما يريد انك تفسق وتفعل مع عبادك
ما هو فسق لان عبادك فسق فكيف يحكم عليهم بالكفر
باطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غيره اكثر
واظهر وانما يصح المعنى الذي ذكره لوقال بهردى او نصراني
لمسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد الا ان دينك وهو دين
الاسلام كفر واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ثم كلام
الفتى ولك رده بانه مبني على ما زعم من ان معنى لفظه ما ذكره
وليس معناه ما زعم بل معناه يا متصفا بالكفر وهذا كما
تري صادق بان ما تصفت به من الاسلام يسمى
كفرا وبانك لم تصنف بالاسلام من اصله وهو الذي
زعمه ولا اثر لكون هذا الثاني هو الذي يغلب قصد
بهذه الكلمة لان وصفه بالكفر مع مشاهد الاسلام
منه وعدم تاويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام

كفرا قطعنا بما دل عليه لفظه صريحا بواسطة القرينة
 المذكورة والعينا النظر الى ما يقصد بهذه الكلمة بين الناس لان
 هذا لا يقول عليه في هذا الباب وقلنا له انت حيث اطلقت
 هذا اللفظ ولم تقول كنت كافرا لتضمن لفظك تسمية
 الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر
 باعتبار الباطن لا الظاهر وقصدنا وعده انما ترتبط به
 الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعم ان هذا اللفظ
 لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الخ بل ذكره
 المراد لوجه له هنا البتة لما قررناه بان حكما انما هو باعتبار
 الظاهر فلا ينبعث عن المراد ولا ندير عليه حكما ظاهرا وان
 حصص لفظه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام
 واما ما زعم من الزعم المذكور فغير صحيح بل لا يلزم
 عليه ذلك لان العبادة لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما
 في آن واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان اعبد الناس
 بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن اجتماعهما من شخص
 واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعباديا فاسقا
 تسمية العبادة فسقا بخلاف القول لمسلم ياكافرا فانه ظاهر في
 الوصف بالكفر ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم تسمية الاسلام
 كفرا وما يجنب منه يرد بان اللفظ اذا كان محتملا لمعان
 فان كان في بعضها الظاهر حمل عليه وكذا ان استوت
 ووجد لاحدهما من محم وهو هنا ما من وصفه بالكفر

مع علمه بما هو عليه من الاسلام فقوله واحتمال غيره أكثر
 ظاهر وقوله واطهر ليس في محله كما تقرر وقوله وانما يعنى
 الذى ذكره الخ برد ما علمه مما هو غنى عن الاعادة وقوله
 واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ليس في محله ايضا لان الارادة
 وعدمها لا شغل لنا بها فاذا تقرر لك حكم يا كافر بما لم تجد
 في كتاب وعلمت ان ما ذكره الشيخان فيه نفلا عن المتولى
 هو الحق الذى لا يحيد عنه وان كلاما جمع من الاصحاب
 صريح في كفر قائله مطلقا وان ما مر من عبادة الاذكار
 وشرح مسلم وغيرها لا يخالفه ظهرك ان ما افتيت به
 في يا عديم الدين حق ظاهر لا يسع احدا انكاره وان
 من انكره فقد انكر على هؤلاء الائمة الذين هم اباؤنا
 في الدين لكن المعترضون على لا يحترمون احدا من المناخين
 ولا من المتقدمين فلي بهم اسوة والحمد لله على ذلك فن قال
 لاخر يا عديم الدين نقول له ما الذى اردت بذلك
 فان قال اردت ان ما هو عليه من الدين لا يسمى ديننا قلنا له
 قد كفرت فان لم تسم والاضر بنا غفلك وان قال اردت انه
 لا دين له في المعاملات ونحوها قلنا له لا كفر عليك لكن عليك
 المنع من الشديد الاتق بك وان قال لا يتولى قلنا له
 فهل تعتقد ان يحل لك ان تقول له ذلك فان قال
 نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى عليك نيابة على ما مر
 وان قال لا استحتم ذلك او كان مما يخفى عليه ذلك قلنا

في هاتين الاصلين
 جعلنا ما ان تسمى
 من الارادة وعلمه
 انما ان مقتضى الاقامة
 لا انما مقتضى العلم
 انما مقتضى العلم

عليك التفرير لا تلك اتركبت معصية ليست كفرا الى هذا
 التفصيل كله المستفاد مما قررت في اياك فاشت بقولي والجواب
 السابق بل ربما يكون قوله يا عديم الدين كفرا واذا تمهدت
 حقيقة ما اجبت به فلنرجع الى رد كلام المعترضين وهو
 بركا كنه وكونه باخيال اشبه غنى عن الرد لكن في ضمن رده فوايد
 فاما قول من قال هذا لا فتننا كفرا لا تقضانه ان قال هذا اللفظ
 يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فريد عليه بامور
 منها ان دعوا اقتضا قولي ربما الخ الكفر مطلقا مجازفة وجميل
 مدلولات الالفاظ فان مدلولها انما له حالة يكون فيها
 كفرا وحالة لا يكون فيها كفرا وهذا جلي واضح فلا تطيل فيه
 لان الكلام فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية الاتقان
 والحقير ومنها ان احتجاجه بما ذكر مكفر له صريحا فانه كفر
 مسلما من غير تاويل لان المفتي اذا افتى بحكم فلا يخلو لما ان
 يكون حقا او خطأ فان كان حقا فلو كلامه في تكفيره وان
 كان خطأ فكذلك وان تعمد الخطأ لانه لم يتعمد تكفير احد بعينه
 اذ المفتي لا يفتي على احد معين والعجب من خوفه كيف يكفر غيره
 ويستدل بما يكفر به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة
 الحقيقة ولم تفضل في الجواب كما فصلت هنا ولا اطلقت القول
 بالحرمة كما مر في الاذكار قلت ايتارا للاختصار وحذرا من
 الوقوع في ورطة الاطلاق فان النووي قال في آداب المفتي من
 الروضة واذا كان في المسئلة تفصيل لم يطلق الجواب فانه

خطا بالاشاق وليس له ان يكتب الجواب على ما يعمله من صورة
 الواقعة لئلا يمكن في الرقعة تقرر له أم وليس الاطلاق في
 المصنفات كالاطلاق في الفناوى فان الناظر في المصنفات
 لا يقتصر على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المستفتي
 فانه لا اهلية له في النظر في المصنفات حتى يعلم حكم واقعة
 وانما الواجب عليه رفعها للمفتي فن انشاء واطلاق له في محل
 التفصيل بل انه الى الوقوع في الخطا فكان المفتي محظنا اتفاقا
 وايضا فالمصنفات يكثر مسائلها فلو كلف المصنفون الى استيعاب
 سائر التفاصيل في كل مسألة لشق عليهم بل عجزت عن ذلك
 قد رتبتم فباع لم ذكر اصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب
 انك لا على فهم التفصيل من محل آخر وغيره لك مما لا يخفى على الناظر
 في كتبهم وايضا فانما لم افصل في الجواب تفصيلا واضحا قصدا
 لستر المعنى المكفر عن العامة حتى لا تنطرق اليه افرامهم
 فان غالب فطرهم سليمة ولا يقصدون بقوله لبعضهم يا كافر
 او يا عديم الدين الا كفر النعمة او يا من فعله كفعل الكافر او نحو
 ذلك مما لا يقتضى الكفر فبرزت لم ان هذا اللفظ قد يكون كفرا
 ليحذروه ويبعدوا عنه ولم ابين لهم الوجه المكفر ستر الله عليهم
 لئلا يسمعه احد منهم فيكون سبباً له فانه ربما يقصد فكان ما فعلته
 من الاشارة الى التفصيل به برئاً ومن ترهيبهم بان ذلك كفر
 ابلغ واوى والله سبحانه يوفق من يشاء لما يشاء واما الاعتراض
 على التفرع بالفاء بما مر فسيبه الجمل بالاحكام وعدم لولات

الالفاظ ايضا لان الحكم الحق هو الحرمة واما التكفير فامر
 اخص يشترط له ما امر فكيف يعدل عن الامر الحق وهو الحرمة
 ولا يفرع عليه ويفرع على الامر الذي لم يعلم وجوده لانا لم ننه
 بمقصد المتكلم ولم يطلع عليه بل وينذر وقوع المفق المكفر
 من احد من المسلمين كما مر في كراهية الفقه له انما هو خشية من
 وقوعه واذا كان وقوعه في غاية الندور فاعلم ان التفرع على
 الحرمة هو الصواب الذي لا ريب فيه واما الاعتراض بان
 المفتي كيف يكتب التفرع الشديد والتفرع يرجع الى رأي
 الحاكم في الشدة والضعف فجوابه وان كان لا يستحق جوابا
 لولا ما في جوابه من الفوائد التي لا يخفى على ذي لب ان الحكم والقضاء
 امران لغيره لغيره الجهل عليهم وعدم معرفتهم بظواهر الاحكام فضلا
 من ذلك انهم قد قالوا في الاوذي عن قضاء زمنه ولا يفرع بقضاء
 زمنه فانهم كفروا به عهدا لاسلام هذا في قضاء زمنه فبالك
 بغيرهم وأشار الى ذلك الفارق ايضا في قضاء زمنه مع تقدمه
 على من الاذرى بكثير ولما ان كان غالب قضاء زمننا بلغوا
 الى ما لم يبلغه غيرهم صنف كتابا في قبايحهم وصدرت باربعين
 حديثا مزيدا للزم وتشد يد الوعيد على اكثر القضاة وسميته
 بحر القضا لمن تولى القضا ولكن سلمنا ان القضاة فيهم
 المفتون والمفتي ان يكتب التفرع شديدا وغير شديدا ولا ما في
 من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا صاحبنا وجهنا ان القاضي
 ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه ان يفتي من القضاة كغير

والاستدلال للاعتراض المذكور بان التعزيز يرجع الى امر الحكم
 في الشدة والضعف ناشئ عن الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم
 لانه ليس راجعا اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان يفعل
 بالمقرر ما يناسب معصيته من التخليط والتخفيف وانما الرجوع
 اليه تعيين نوع من الانواع التي يحصل بها ذلك فثأمل هذا
 الابهام الذي اوقع المعترضين في الاعتراض بذلك على ان للمفتي
 ان يغلظ في الجواب ولو بغير الواقع حيث لا مفسدة في المجموع
 والروضة واصلها للمفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متاول عند
 زجر وتهديد في مواضع الحاجة زاد في الروضة قلت المراد ما ذكره
 الصميري وغيره قالوا اذا رآي المفتي المصلحة ان يقول للقاضي فيه
 تغليظ وهو لا يعتقد ظاهره وله فيه تاويل جائز جرأ كما روى عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة
 له وسأله آخر فقال له توبة ثم قال اما الاول فرايت في عيني اراء
 القتل فغصة واما الثاني فخا مسكيننا قد قتل فلم اقله قال
 الصميري وكذا ان سأل فقال ان قتل عبيد هل على قصاص فراجع
 ان يقول ان قتلنا قتلنا فغن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 من قتل عبدا قتلناه ولان القتل لمعنيان وهذا كله اذا لم
 يترتب على الطلاق مفسدة والله اعلم اجمع كلام الروضة وهو حري
 ان يتأمله المعترضون ويفهموه فانهم يمكن ان يحق عنه وعن غيره
 من كلام الائمة والا لما صدرت عنهم هذه الخرافات واما
 الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يتكفل بزره

بل لا يصدر ذلك الا من ترك الشريعة الغراء وراه ظهريا
 وضمنا منسياً لان القاضي اما ان يكون محققا لا فناء يؤيد
 وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاضي فان فرض
 انه قاض ضرورة وجب رفعه الى مستنبيه ليقيم عليه الحكم
 الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوض الامر الى الله تعالى حتى يحكم
 الله وهو خير الحاكمين على ان القاضي في صورة السؤال خصم
 مدع على آخر ما يتعلق بالوصاية التي ذكر انها فوضت اليه
 فليس محتاجا اليه حتى يكون له ادنى شبهة في نوع من الشتم
 والسب وانما الحامل له على ذلك استطالة على اعراض المسلمين
 وشمته بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام
 واما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا للسؤال فكلام مهمل
 لا معنى له بوجه حتى نتكلم عليه وفزيد المقت والغضب من الله
 سبحانه يلجى الشخص ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نفوذ بالله
 من ذلك ونسأله العفو عما اقترفنا من الزلات والجهالات
 انه جواد كريم رؤوف رحيم واذ قد انهيينا الكلام على هذه القضية
 فلننتقل الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توقع
 في كفر عندنا او عند غيرنا اعتناء بهذا الباب لحظوه وفي
 الحقيقة هذا هو المقصود بالكتاب وما مر من المقدمة له السب
 الباعث عليه فنقول هذا باب واسع واكثر من اعتنى به الحنفية
 ثم اصحابنا كما استعمله فن ذلك الغرض على الكفر في زمن بعيد
 او قريب او تعليقه باللسان او القلب على شيء ولو محال اعتقاد

فيما يظهر فيكون ذلك ككفر في الحال كما نقله الشيخان عن النخعي
 وخبره به البغوي وغيره كالجليبي وصححه الروياني وقوله
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم كالم يحرك به لسانه هو حديث
 النفس الموضوعة عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم
 فيه لانه محمول على الخاطر الذي لا يستقر كما حمل الاثمة الحديث
 عليه وقوله ابي نصر القشيري عندنا لا يتصور الغفر على الكفر
 الذي هو الجهل باهله لا يصح من العالم بالله ان يغفر على الجهل
 يجب ان غفر بان المراد بالكفر في هذا الباب ما اشعر بالجهل وان
 كان قلب من صدر منه شيء مما ذكر وما ياتي بمثله ايمانا
 الا ترى ان الاستهزاء والخذل كثيرهما وكذلك الفعل الا ترى
 فان اراد ابو نصر انه وان غفر لا يكون كافرا فغير مسلم لذلك
 بل لا وجه لكلامه وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل
 لا يجمع حقيقة العلم فسلم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق
 ذلك غرض العدل على واقعة كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدانة
 على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدانة على العدالة فانه ليست
 شرطا وكان وجه ذلك ان الايمان المصدق وهو مستغنى عن الغفر
 والعدالة اجتناب الكاثر مع عدم غلبة المعاصي والنية
 لا تنافي ذلك وهذا ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال البغوي
 لو قال الكافر امنت بالله اذ شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان
 لا يتعلق بالشرط ولو قال المسلم كفرت ان شاء الله كفر في الحال
 انتهى ونقل الإمام عن الأصوليين ان من نطق بكلمة الردة ونعم

انه امر توريه كفر ظاهرا وباطنا واقرهم على ذلك فقام له تنفيذه
في كثير من المسائل وكان معنى قصد التورية انه اعتقد مدلول
ذلك اللفظ وقصد ان يورى على السامع والا فاحكم بالكفر
باطنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة فتردد في الايمان او الصانع
او تعرض بقلبه لنقص او سب هو كاره لذلك كراهة شديدة
ولم يقدر على دفعه لم يكن عليه شيء ولا انتم بل هو من الشيطان
فيسقين بالله على دفعه ولو كان من نفسه لما كرهه ذكره ابن عبد السلام
وغيره ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر يقول أو
فعل ومنها كل فعل صدر عن تعد واستهزاء بالدين صريح كالسجود
للصنم او الشمس سوا كان في دار الحرب امر دار الاسلام بشرط ان
تقوم قريته على علم استهزاء او عذره وما في الخلية عن القاضي
عن النضران المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب لم يحكم برتبة ضعيف
واضح ان الكلام في المختار لا يستشكل الغرض عبد السلام الفرق بين
السجود للصنم وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التعظيم حيث
لا يكفر بالسجود للوالد كما يقصد به التقرب الى الله تعالى كذلك
يقصد بالسجود للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله
زلفى ولا يمكن ان يقال ان الله شرع ذلك في حق العلة
والابادون الاصنام وقال القراني في قواعده كان الشيخ
يستشكل هذا المقام ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال
لنزيله وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب عنه بان الولد
بدون الشرعة بتعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد

كاف قوله تعالى وخروا له سجدا بناء على ان المراد بالسجود ظاهره
 وهو وضع الجبهة كالمشي عليه جمع واجابوا بان كان شرعا لمن
 قبلنا وشئ آخرون على ان المراد به الانحناء وعلى كل فهذا
 الجنس ثبت للوالد ولو في زمن من الازمان وشرعة من الشرائع
 فكان شبهه درائر لكفر فاعلمه بخلاف السجود لغير الصنم أو
 الشمس فانه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شريعة من
 الشرائع فلم يكن لفاعل ذلك شبهة لضعيفة ولا قوية فكان
 كافرا ولا نظر لقصد التقرب فيما لم ترد الشريعة بتعظيم بخلاف
 من وردت بتعظيمه فانما دفع الاشكال والتضع الجواب عنه كما
 لا يخفى وفي المراقف وشرحها من صادق ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله
 ومع ذلك لا يسجد الشمس كان غير مؤمن بالإجماع لان سجوده لها بدل
 بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم
 ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم
 انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل يسجد لها
 وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وان
 اجري عليه حكم الكافر في الظاهر ثم ما اقتضاه كلامه
 اعنى الشيخ عز الدين من ان العلماء كانوا في ذلك يدل عليه
 ما في الروضة آخر سجود الثلاثة وعبارته وسوا في هذا الخلاف
 وفي تحريم السجود ما يفعل بعد صلاة وغيرها وليس من هذا
 ما يفعله كثير من الجهالة الظالمين من السجود بين يدي الشاة
 فان ذلك حرام قطعا بكل حال سواء كان للقبلة أو لغيرها

قصد السجود لله او غفل وفي بعض صورة ما يقتضي الكفر عا فانا
 الله تعالى من ذلك اه فافهم انه قد يكون كفرا بان قصد به
 عبادة مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به
 تعظيمه او اطلاق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب
 عن الاشكال في الوالد لا ياتي في العلم لان لم ينقل صورة السجود
 لهم قلت بل ياتي فيهم لان تعظيمهم ورد به الشرع على انه
 ثبت لجنسهم السجود في قوله تعالى واذا قلنا للاممكة
 اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وادم صلوات الله وسلامه
 على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة للاممكة
 عليهم السلام هو العالم الاكبر فثبت لجنس العلماء السجود
 فكان شبهة وان كان المراد في الآية بالسجود والاممخاض
 جماعة وان آدم لم يكن هو السجود له وانما كان قبلة لسجودهم
 كما ان الكعبة قبلة لصلواتنا ومن المكفرات ايضا السحر الذي
 فيه عبادة الشمس ونحوها فان خلى عن ذلك كان حراما لا كفرا
 فهو مجرده لا يكون كفرا ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم قال
 الماوردي مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يكفر السحر
 ولا يجب به قتله ويسئل عنه فان اعترف معه بما يوجب كفره
 كان كافرا بمعتقد لا بسحر وكذا لو اعتقد اباة السحر كان كافرا
 باعتقاده لا بسحر فيقتل ح. بما انضم الى السحر لا بالسحر هذا
 من هبنا واطلق ما لم رضي الله تعالى عنه وجماعة سواء الكفر
 على الساحر وان السحر كفر وان الساحر يقتل ولا يستتاب

سواء البحر مسلما او ذميا كالزنديق لكن قال بعض ائمة مذهبه
 والصواب اننا لا نقضى بهذا حتى يبين معقول السحر اذ هو
 يطلق على معان مختلفة وسياتي بيانها في الخاتمة مع بيان
 ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من
 اصحاب مالك ومذهب احمد رضي الله تعالى عنه في الساحر اقرب
 الى مذهب مالك وسياتي في الخاتمة ايضا كلام اهل مذهبه
 في ذلك ومنها الفاء المصحف في القاذورات لغير عذر ولا قرينة
 تدل على عدم الاستهزاء وان ضعفه والراد بها النجاسات
 مطلقا بل والغذر الظاهر ايضا كما صرح به بعضهم قال
 الروياني وكما لمصحف في ذلك اوراق العلوم الشرعية ويؤيد
 ما ياتي فيمن قال قصته شريد خير من العلم وكتب الحديث وكل
 ورقة فيها اسم من اسمائه تعالى اولى بذلك في كونها اثر في القدر
 مكفرا وهل مراد الروياني بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير
 والفقه والآثار كما تخو وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف او
 مختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر الاطلاق وان كان
 بعد المدرك في ورقة من كتاب نحو مثلا ليس فيها اسم معظم وعبرة
 الزركشي في هذا المحل ما ذكره اي الرافي في الفاء المصحف في القاذورات
 لا يختص بالمصحف بل كتب الحديث في معناه وقد الحق الروياني به
 اوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث وما اشتمل عليه من
 اسماء الله اعظم اسم وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة
 انها تضعيف لكلام الروياني وانت خير اذا تأملت بها ان الامر

ليس كذلك وانما ذكر ذلك تقوية لما ذكره من الحاق كتب
الحديث بالمصحف فكأنه يقول هو اولى بالحكم مما ذكره الروايين
فيتعين ذكرها كما ذكر الروايين اوراق بقية العلوم الشرعية
وان كانت داخلة في كلامه ومن ذلك تعلم ان كل ورقة فيها اسم
معظم من اسماء الانبياء والملائكة تكون كذلك وان المراد بالمصحف
ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن او الحديث او نحوها سواء كتب
القرآن للدراسة ام لغيرها وان هذا الحل فارق فساد بيع ذلك
من كافر والدخول به للخلافة فحش ما هنا فان قلت قدينا في ما تقرر
قولهم يحرم الاستنجاء بيد فيها خاتم عليه معظم ولم يجعلوه كفرا
قلت الفرق ان تلك حالة حاجة وايضا فالماء يمنع ملاقة
النجاسة للعظم فان فرض انه قصد تضيئه بالنجاسة ياتي فيه ما هنا
على ان الحرمة لا تنافي الكفر كما مر وكالقاء المصحف ونحوه في الكفر
تلطخ الكعبة وغيرها من المساجد بنجس ولو قيل ان تلطخ
الكعبة بالقذر الطاهر كذلك لم يبعد الا ان كلامهم من ما يابا
قال امام الحرمين وفي بعض النقايق عن شيخه ان الفعل مجزئ
لا يكون كفرا قال وهذا زلل عظيم من المعلق ذكرته للتنبيه
على غلطه ام واقره الشيخان على ذلك وهو جدير بالغلط
وان نقل عن الشيخ ابى محمد ايضا وعن غيره خلافا لمن نظره فيه
بذلك وقول الاذرى لم يؤول ويحمل على محمل صحيح لا يخفى على
الفتية استخراجه كأنه يشير به الى ان حقيقة الفعل لا يمكن
ان يكون كفرا وانما الكفر ما استلزمه من به الزهاون بالدين

ونحوه وهذا قائل ~~ببل صحيح~~ ويريد دفع الغلط الا ان المراد
لا يدفع الايراد ومنها القول الذي هو كفر سواء صدر عن
اعتقاد او عناد او استهزاء فمن ذلك اعتقاد قدم العالم
او حدوث الصانع او نفي ما هو ثابت للقديم بالاجماع
المعلوم من الدين بالضرورة ككونه عالما او قادرا او كونه
يعلم الجزئيات او اثبات ما هو مشتق عنه بالاجماع كذالك
كاللون او اثبات الاتصال والانفصال له فان قلت
المعتزلة تنكر الصفات السبعة او الثمانية ولو يكفروهم
قلت هم لا ينكرون اصلها وانما ينكرون زيادتها على الذات
حذرا من تعدد القدماء فيقولون انه تعالى عالم بذاته قادر
بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة ان المحذور
تعدد ذات قدم لا تعدد صفات قائمة بذات واحدة قديمة
وكذا يقال في الخلاف الاشاعري في نحو البقاء والقدم والوجه
واليدين وهذا ان فاملته تعلم الجواب عن قول الغزالي ~~بمسند~~
والجواب ان الاشعريته اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم
والبقاء والوجه واليدين وفي الاحوال كالتعالي والقدرة
وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا
واختلفوا في تكفير نفاة الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا
متكلما فاتفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعظيمه بالصفات
المذكورة اهـ فاختار عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الاصح
وان جرى قول بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الائمة الاربعة انهم

لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل زعموا بذلك انهم الموحّدون
 المعظمون دون غيرهم واما القدم والبقا فامورا اعتبارية فلا
 يلزم على نفيها نقص ايضا وكذا نفي الوجه واليدين ونحوهما
 فانضح ما سئلت عليه الاكثر وعدم تكفير بعض الاشعريه لبعض
 وقد اشار ابن الرقعة الى مدرك القول بالكفر والقول بعدم
 بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف
 بها انما يحكم بكفرهم لانهم يعترفون باثبات الربوبية لذات الله
 تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظرا الى ان تغيير الصفات مما
 لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والانه
 لم يعبدوا الله سبحانه وتعالى المنزه عن النقص لانهم عبدوا
 من صفة كذا وكذا والله سبحانه منزّه عن ذلك فهم عابدون
 لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكي عن اخيار شيخ الاسلام
 ابن عبد السلام قدس الله روحه آه وميل كلام ابن الرقعة
 الى عدم التكفير وهو كذلك وان لزم على هذا الاعتقاد نقص
 لان لازم المذهب غير مذهب كليات ومن ثم قال الاسنوي
 الجسم ملزمون بالالوان وبالاتصال والانفصال مع انا
 لانكفرهم على المشهور كادل عليه كلام الشرح والروضة
 في الشهادات آه وسياتي الجمع بين هذا وقول النزوي على الله
 تعالى عنه في شرح المذهب بكفرهم فالحاصل ان من نفي او اثبت
 ما هو صريح في النقص كفر وما هو ملزم للنقص فلا معنى بآثبات
 الاتصال والانفصال يرجع الى قول من قال الباري تعالى

لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال
 والاتصال الجسمية والخيرو هو محال فانفك عن الضدين
 كما ان الجاد لا هو عالم ولا جاهل لان مصحح العلم هو الحياة فاذا انفك
 الحياة انفك الضدان وهذا كما ترى لما هر في تكفير القائلين بالجهة
 لكن مشي الغزالي في كتابه النفقة بين الاسلام والزندقة والغزالي
 ابن عبد السلام في فتاويه الموصلية وغيرهما على كفرهم قال ابن عبد السلام
 لان علماء الاسلام لم يخرجوهم عن الاسلام بل حكموا لهم بالارث
 من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحريم دماهم واموالهم قال
 الزركشي وهذا ابناء الشيخ على تفسير المتكلمين بالابهام
 بما علم انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا
 العلم بكونه عالما بالعلم او عالما بذاته او كونه مرثيا او غير مرثي
 ليس بداخل في مسمى الايمان وكذلك كونه في جهة او ليس في جهة
 انتهى وبه ينادى لما قدمته في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال
 الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يحل في شيء من احاد العالم
 او غيرهم فهو كاف لان الشرح انما عني عن المحسنة لقلبه التجسيم
 على التام وانهم لا ينفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه
 لا يعم الابلابة ولا يخطر على قلب عاقل فلا يعنى عندهم وكالحلول
 الاتحاد كما ياتي والمخلص ان في كفر ساير الفرق خلافا بين
 ائمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفا وهذا
 انه لا يكفر الا في العلم بالجزئيات او بالمعدوم وزاعم قدم
 العالم او بقائه او الشاك في ذلك ومنكر البعث او شيء من

تلقاها كما يعلم مما ياتي عن الروضة عن القاضي عياض وزاعم الحلول
او الاتحاد ونحوهم كالفائدين بالشناخ وغيرهم من الطوائف
المذكورة في الشفا وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم
ما قررت في الكتاب ومن ذلك جحد جواز بقعة الرسل وانكار
نبوة بني من الانبياء الملقق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم
لا كما خضر وخالد بن سنان ولهمان وغيرهم وكان ذلك الشك
فيه قال الحارثي في كافيته او انكار رسالة واحد من الانبياء
المعروفين آه وينبغي حمل قوله المعروفين على من اجمع مسلمون
على رسالتهم واراد نفي الرسالة على سائر الاقوال فانه قد وقع
خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك ايضا تكذيب بني او نسبة
تعمد كذب اليه او محاربته او سبه والاستخفاف به ومن ذلك
كما قاله الحليمي ما لوقفي في وقت بني من الانبياء انه هو النبي دون
ذلك النبي او في زمن نبينا او بعده ان لو كان نبينا او انه صلى الله
عليه وسلم لم تكف النبوة به فيكفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق
بين تمتي ذلك باللسان والقلب (تنبيه) قضية قولهم وتكذيب
بني انه لا فرق بين تكذيبه في امر ديني او غيره وهو ما يصرح به
كلام العراقي شارح المذهب لكن كلامه غير ينازع فيه واصل ذلك
انهم صرحوا بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم التزوج بزوجات
لان اعتبارهم لامن الجحد وهو مأمون في حق صلى الله عليه وسلم
ثم قالوا والمرأة ولو كذبت لم يلغى اليها وقال العلامة العراقي
المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلامه غير عدم كفرها

لكن كلامه اوجه لان تكذيبه ولو في الامر الديني صريح في عدم
 عصمته من الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي
 ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب ما يقرب من ذلك لانهم كانوا
 معذورين بقرب اسلامهم وصريح كلامهم هنا ان كون الاستخفاف
 به كفر من خصايصه وقد يجاب اخذنا من استقرار كلامهم بانهم
 كثيرا ما يعدون شيئا من خصايصه ويكون المراد به ما اختص به
 عن عدل الانبياء من بقية الامم وقد عدوا من خصايصه ايضا
 ان من زنا بحضرتة كفر ونظر فيه في الروضة ومجيب بان هذا
 ظاهر في الاستخفاف فكان كفر ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء
 كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكوران ومن ذلك ايضا
 حجة اية او حرف من القرآن مجمع عليه كالمعوذتين بخلاف البسمة
 او زيادة حرف فيه مع اعتقاد انه منه فان قلت قد انكر ابن
 مسعود كون المعوذتين قرآنا فكيف يكفرنا فيها قلت قال النووي
 في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فل فيه
 جواب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه ان لم يستقر الاجماع
 عند انكاره على كونها قرآنا واما الآن فقد استقر وصارت
 قرآنيتهما معطوطة من الدين بالضرورة فكفرنا فيها عالما كان
 او اميا مخالفا للمسلمين على ان ما روي من انكاره انما هو انكار
 لرسمهما في مصحفه لا كونهما قرآنا كما قاله الشيخ ابو علي بن ابي
 هريرة والفاضي ابوبكر الباقلاني لانه كانت السنة عنده
 ان لا يثبت في المصحف الا ما امر النبي صلى الله عليه وسلم باثباته

او كتبه ولم يجده كتب ذلك ولا سمع امر به وفي وجه
 حكاة القاضي حسين في تعليقه انه يلحق بسبب النبي صلى الله عليه
 سب الشيخين وعثمان وعلي رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق
 ومن سب الشيخين او الحسين ي كفر او يفسق وجمان كذا
 في النسخة وصوابه الخنئين بجمع ففوقية فنون يعني عثمان
 وعلي رضي الله تعالى عنهما وعبارة البغوي من انكر خلافة ابي بكر
 يبدع ولا يكفر ومن سب احدا من الصحابة ولم يستحل يفسق *
 واختلفوا في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي ينفو
 ان يكون الخلاق اذا سبه لامر خاص به اما الوصف لكونه محابيا
 فينبغي القطع بتكفيره لان ذلك استغفار بحق العجبة وفيه
 تقرض بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي انه صلى
 الله عليه وسلم رأى ابو بكر وعمر فقال هذان السبع والبصر وهكذا
 القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام
 انه قال يقول الله تعالى من اذى لي وليا فقد اذنت بالحرب وفي
 رواية فقد استحل محارمي ولا شك انا نتحقق ولاية العشر
 فمن اذى واحدا منهم فقد بارز الله تعالى بالمحاربة فلو قيل يجب
 عليه ما يجب على المحارب له يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من
 تحققت ولائته باخبار الصادق اه وما يحسنه من القطع بالتكفير
 ظاهر نفلا ومعنى ومن الاحاق بالمحارب ظاهره لئلا لا نفلا
 وسياتي لذلك بسط آخر ومن ذلك ان يستحل محاربا بالاجماع
 كالحرم والمواط ولو في مملوكه وان كان ابو خنيفة لا يرى الحذر

لان ماخذ الحرمة عنده غير ماخذ الحد او يحرم حلالا بالاجماع
 كالنكاح او ينفي وجوب مجمع على وجوبه كركعة من الصلوة الخمس
 او يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كدلالة سادسه
 يعتقد فرضيتها كفرضية الخمس ليخرج وجوبه محققا لوقت
 ومعه كصوم مثقال هذا ما ذكره الرافي نراه النورى
 في الروضة ان الصواب تقييد بما اذا اجمد جمعا عليه يعلم
 من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نضام لاخلاف مالا
 يعلم كذلك بان لم يعرفه كل المسلمين فان حجه لا يكون كفرا
 ومازاده ظاهرا وخرج بالمجمع عليه الضرورى كاستحقاق بنت
 الابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المنقة فلا يكفر
 باحدهما كما بينته في شرح الارشاد ومع بيان انه هل الكلام
 في باحدهما جهلا او عنادا ومع بيان رد قول البلقين ان نكاح
 المنقة معلوم من الدين بالضرورة وان قد استحلوا الدماء
 والاموال مما لم ينشأ عن تاويل ظنى البطلان كما ويل البغاة
 والضرورى امثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى
 ومن ذلك ايضا ما لواقع اهل عصر على حادث فانكارها لا يكون
 كفرا ومحل هذا كله في غير من قرب عهد بالاسلاك او نشأ
 ببادية بعيدة والاعرف بالصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما
 يظهر لان انكاره مح فيه تضليل للامة وسياتي عن الروضة
 عن القاضي عياض ان كل ما كان فيه تضليل للامة يكون كفرا
 ثم ما ذكره الشيخان كالاصحاب في استحلال الخمر استبعد الاما

بانما لا تكفر من رد اصل الاجماع ثم اول ما ذكره بما اذا قصد
 المجيعين على ان التحريم ثابت في الشرع ثم حمله فانه يكون رد
 للشرع قال الرافعي وهذا ان صح فيلجئ مثله في سائر ما حصل
 الاجماع على افتراضه او تحريمه فنفاه واجاب عنه ابو القاسم
 الرضائي بان ملحظ التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استباحة
 ما لم تحرم من الدين ضرورة ولذا قال ابن دقيق العيد مسائل
 الاجماع ان صحيحها التواتر كالصلاة كفر منكرها مخالفة
 التواتر لا مخالفة الاجماع وان لم يصحها التواتر فلا يكفر
 نافيها و فرق الزركشي بين تكفير منكر الاجماع اى الجمع عليه
 وعدم تكفير المنكر اصل الاجماع بان منكر الحكم موافق لى كون الاجماع
 حجة ثم انكر اثر المرتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الاصل فانه
 لم يوافق على شئ البتة ام وفي فرقة نظر لاقتضائه ان منكر
 الحكم لا بد ان يسبق منه اعتراف بحجية الاجماع وهو خلاف قضية
 اطلاقهم وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وان لم يكن الحكم
 ضروريا وليس كذلك فالذى يتجه هو ما اشار اليه الجواب
 الاول من ان ملحظ التكفير انكار الضرورى سواء سبق منه الاصل
 بحجية الاجماع ام لا فان قلت هل بقى من فرق آخر بين انكار
 اصل الاجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم المجمع عليه الضرورى
 حيث كان كفرا قلت نعم ونقدم قبله مقدمه وهى ان النظام
 وغيره انما انكروا كون الاجماع حجة زعمائهم انه لا يستحيل
 الخطا على اهل الاجماع وانه لا دليل على عصمتهم قطعا

اذما استدلل به على ذلك يحتمل التأويل فالاجماع الذي انكروه
 هو مطابق العلماء على تفريقهم وكثرتم على راي نظري وهذا ليس
 كما نكارى الضرورى الذى هو مطابقا بقوم على الاخبار عن محسوس
 على نقل الثواتر وذلك قطعى بحصول العلم الضرورى به والقدح فيه
 يسرى الى ابطال الشريعة من اصلها فقطابق العلماء على راي واحد
 نظري لا يوجب العلم القطعى الا من جهة الشرع فلم يكن انكار كونه
 من اصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بحجته كقرا
 على الاصح بخلاف انكار الضرورى فانه يجزى الى انكار الشريعة
 بل الشرايع كلها فمن ثم كان كقرا كما تقر فاتفق الفرق بين انكار
 اصل الاجماع او كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى وبقوته
 يعلم رد تنظير الغزالي في كفر جاحد الجمع عليه بان الظن انكر
 كون الاجماع حجة فيصير مختلفا فيه ووجه رده ان النظام
 لا ينكر الحكم كامر على التزل فهو هذا الانكار مبسوط ضال فلا
 نظر لانكاره ولا خلافة فان قلت نا في حكم الاجماع اخف
 حالا من جاحد الجمع عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف
 بخلاف الثانى فان المجد يقتضى سبق الاعتراف والاعتقاد
 قلت اذا ناملت ما سبق من التحرير علمت ان المخاطب والكيفية
 انما هو انكار الضرورى المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار
 الاجماع من اصله او حجته او الجمع عليه الغير الضرورى فانه
 لا يكون كقرا خلافا لما يوجهه كلام بعض المتأخرين ومما
 يوضح هذا المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع

انكاره الى انكار شريعة من الشرايع كالنكار غزوة تبوك او وجود
 ابي بكر وعمر وقتل عثمان وخلافه على وغير ذلك مما علم بالنقل
 ضرورة وليس في انكاره جحد شريعة لا يكون انكاره ذلك كفر
 اذ ليس فيه اكثر من الكذب والقناد كالنكار بشام وعباد
 وقعة الجمل ومحاربة على من خالفه نعم ان اقترن بذلك اتهام
 للناقلين وهم المسلمون اجمع كفر كما في الشفا وغيره لسريانه الى
 ابطال الشريعة وليس هذا كمنكر اصل الاجماع لانه لا يتم جميع
 المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم على شيء
 وان رجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين او حكم من احكامه
 كالنكار الخوارج حديث الرجم فان كان لانكارهم الرجم كفروا لهم
 حكم من احكام الشريعة مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة وان
 انكروا واقعة واعترفوا بان الرجم ثابت في هذه الشريعة
 بدليل آخر لم يكفروا ما لم يقترن بذلك اتهامهم للناقلين وهم
 المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا الذي قررته وانخفضت قواعدهم
 ظهر لك انه الحق بالاعتماد والنصوب مما ذكره بعض المتأخرين
 وغيرهم في هذا المحل وسياق لهذا البحث زيادة تحقيق وتيقن
 وفي تعليل البغوي من انكر السنن الاربعة او صلاة العيدين
 يكفر والمراد انكار مشروعية لانها معلومة من الدين بالضرورة
 ولو انكر هيئة الصلاة زعم انه لم ترد الامة وهذه الصفا
 والشروط لم ترد بنص جلي متواتر كفر ايضا اجماعا كما يؤخذ من
 كلام الشفا قال القبول ومن ذلك اي جحد الضرورى ان

يقتله في شيء من المكوس ان الحق قال ويحرم تسميتهما بذلك اسم
 وقضيته ان مجرم تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهذا
 ظاهر في نحو هذه المسئلة مما فيه ضرب من التأويل وهو اخذ
 الامام له على نية الزكاة اما فيها لا تاويل فيه بوجه فينبغي
 ان يكون تسميته حاكفا ومن المكفرات ايض ان يرضى بالكفر
 ولو ضمنا كان يسأله كافر يري بالاسلام ان يلفنه كلمة الاسلام
 فلم يفعل او يقول له اصر حتى افرغ من شغلي او خطبتي لو كان
 خطيبا وكان يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما
 يظهر وكلام الحليمي الآتي قريبا قد يدل على ان اشارته عليه
 بان لا يسلم اذا كانت تكون عدوه فيشير عليه بما يكره وهو الكفر
 ويمنع عما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظر والذي يظهر انه
 يكفر بذلك وان قصد ما ذكر لانه كان متسببا في بقاءه على الكفر
 وليس هذا كمسئلة الحليمي الآتية خلافا لمن توهم لان تلك فيها
 مجرد تمتي فقط وهذه فيها تسبب البقاء على الكفر ويشير على مسلم
 بان يرتد وان كان مريدا للردة كما هو ظاهر او يكره على الكفر
 على الاصح او يطلب منه او من كافر الكفر كما صرح به الامام حيث قال
 في يهودى تنصرفي قول يطالب بالاسلام او بالعود على ما كان عليه
 والتعير عن هذا القول يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي ان يقال
 هو مطالب بالاسلام او بالعود الى اليهود فان طلب الكفر كفى
 انتهى بخلاف ما لو قال لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لا ذر قد
 الله الايمان فانه لا يكون كفرا على الاصح لانه ليس مرضى بالكفر

وانما هو دعا عليه بتشديد الامر والعقوبة عليه هذا ما ذكره الشَّيْخَانِ
 وانت خبير من قولها لانه ليس مرضى بالكفر انما محل ذلك
 ما اذا لم يذكر ذلك مرضى بالكفر والا كفر قطعا والذي يظهر
 من فحوى كلامهم انه لو اطلق ولم يقله على جهة الرضى بالكفر ولا على
 جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر ولو رضى كافر
 بالاسلام او اكره كافرا آخر عليه او عزم عليه في المستقبل لم يكن
 بذلك مسلما ويفرق بما مر في الغرم على الكفر والعزم على فعل كبيرة
 وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب معهم الخمر ويأكل
 لحم الخنزير اذا ارتكاب كل من المحرمات ليس كفرا ولا يستلزم به اسم
 الايمان بل اسم المدح كنعى ودين وولى ومخلص وموفق على
 الاطلاق فاذا مات فاسقا لا يخلد في النار خلافا للجمهور
 فانهم يحكون بكفره وللمعتزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
 ولا كافر الفسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ونعنا وصفه باسم
 مدح ما ذكر مطلقا او مقيدا (تنبيه) ما ذكر في مسألة عدم التلقين
 وفي الاشارة هو ما نقله الشَّيْخَانِ في الروضة واصطفا عن المنوى وآراءه
 وهو المقتد به جزم البغوي واما ما في باب الفصل من المجموع
 من ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعف بل الصواب الاول
 كما قاله الزركشي خلافا للقول الاذرى والتصويب ظاهر فيها سوى
 اشارته بانه لا يسلم ومن جزم ايضا بالكفر في ذلك الغرر المرازى
 ونقل من بعض العلماء انه ينبغي له ان لا يطول المدعى في كلمة لا يحصل
 الاستثقال من الكفر الى الايمان على اسم الوجوه وما ذكر في مسألة

قوله لا يخلد في النار
 فانهم يحكون بكفره

لا رقة الله الايمان استشكل بما اذا قال لمسلم يا كافرا بل لا تأويل
 ويجاب بان الكفر ثم ان ما جاء من تسمية الاسلام ككفر كما مروها
 ليس فيه ذلك وبهذا يزيد اتجاه ما قدمته من انه لو طلب
 ذكر ذلك للرضا بالكفر كان كافرا ويؤيد ايضا ما دل عليه كلام
 الحلبي من انه لو تمنى مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما يتمنى الصديق
 لصديقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما
 يتمنى العدو لعدوه ما يستغفله لم يكفر فاذا اسلم عدوه الكافر
 فخرن المسلم لذلك وتمنى انه لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لا يكفر
 لان استغياحه الكفر هو الذي يحمله على ان يثناه له واستحسانه
 الاسلام هو الذي يحمله على ان يكرهه له وانما يكون تمنى الكفر
 على وجه الاستحسان لو قد تمنى موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم
 ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمني فدعى الله بذلك بقوله ربنا
 اطعن على مواهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا
 العذاب الاليم فلم يضر ذلك ولا عاقبه الله عليه ولا زجره
 عنه اتم لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس
 يشترع لنا ولانه يجوز ان موسى على نبينا وعليه وعلى سائر
 الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام علم عدم ايمانهم
 فساله قصدا والكلام فيمن انطوت عليه عاقبه وقد يجاب
 بانه وان كان شرعا لمن قبلنا الا انه لم يجرى في شرعنا ما يجال له
 فيكون حجة على الخلاف وبان الاصل في السؤال طلب حصول
 ما ليس بمحصل فلا نظر الاحتمال المذكور على انه ورد في التفسير

من الايمان فكيف لا ينشئ عند انتفاؤها لان المجموع المركب من
 امور اذا انتفى واحد منها لا بد وان ينشئ ذلك المجموع فاذا
 كان العمل اخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفاؤه في حق
 الفاسق ومحاول ابن التلمساني الجواب فقال واظن
 بالشافعي انه لم يحكم على الفاسق بخروجه عن الايمان لكن
 لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه
 عن الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعده وان كان
 يلزم من قوله ان الايمان عبارة عن مجموع الامور الثلاثة
 الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صريحا واما المعتزلة فقد طردوا
 اصلهم لانه لما كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان قالوا
 الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع
 في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله ام واقول قد ييسر الله تعالى
 حله بما هو على وهو ان يقال في جوابه ان الشافعي رضي الله تعالى
 عنه يقول ان الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها
 فان اريد الايمان الكامل كانت الاعمال داخلة في مسماه ولنزوم
 انتفاؤه بانتفاؤها او انتفاء بعضها وصدق آخ على الفاسق
 انه ليس بمؤمن بهذا الاعتبار وان اريد الايمان المتكامل بالجملة
 من النار المشار اليه بقوله تعالى اخرجوا من في قلبه مثقال حبة
 من ايمان فالاعمال ليست داخلة في مسماه اذ هو التصديق
 بالقلب مع النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاؤها
 انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من اهل الجنة

فلم ان مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الاليهام
وان الشافعي رضى الله تعالى عنه لم يقل بان الايمان بسائر
النواع عبارة عن مجموع الامور الثلاثة اعنى التصديق بالقلب
والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يوهمه كلام ابن
التمساني لا ضمنا ولا صريحا واعلم ان الشيخين قالوا في كتب
اصحاب ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه اعتنا نام بتفصيل الاقوال
والافعال المقتضية للكفر واكثرها مما يقتضى اطلاق اصحابنا
الموافقة عليه واعترضها الزركشي اخذ من كلام شيخه الاذرى
وغيره بان اكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق اصل ابى حنيفة
فانصرح عنه انه قال لا كفر احدا من اهل القبلة بذهب ولا
يجوز الا فباذلك لا على مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه
لسكوت الراى عنه ولا على مذهب ابى حنيفة لان ذلك مخالف
لعقيدة ومن قواعده ان معناها صلا محققا وهو الايمان فلا
نرفعه الا بيقين مثله يضاده وغالب هذه المسائل موجودة
في كتب الفناوى الحنفية ينقلونها عن مشايخهم وكان المتورعون
من متأخرى الحنفية يكررون اكثرها ويخالفونهم ويقولون
هو لا يجوز تقليدنا لانهم غير معروفين بالاجتهاد ثم
لم يخرجوها على اصل ابى حنيفة لانه خلاف عقيدة تقليدنا
لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل مناوئين
يفخاف عليهم ان يكفروا لانهم كفروا مسلما ونحن لا نكفر الا من شاق
النبي صلى الله عليه وسلم وانكر ما يعلم بالضرورة من شرعه

انه من الدين ام ولا يخفى عليك ان الشخين هما الحجة و على
 ما قاله الممول وان تقبلا بمثل هذه الكلم والعبارة المقتضية
 لذلك والثالث ان هذه الكلمات حيث وافقوا الشخين على اكثرها
 بل و قالوا في كثير مما قال النورى عفا الله تعالى عنه وصدقه
 الرافعى انه ليس يكفر ان الصواب انه كفر يستعمل ذلك جميعه
 ان صدق تأملك ما سأ عليه عليك ما تقر به عينك ولا تجد
 في كتاب غير هذا الكتاب فان اكثر ما مر وما يأتى لم ار احدا انقض
 له والحمد لله القوي والقدير سبحانه عليه توكل عليه انيب
 حيث ما سكنتنا على شئ من هذه المسائل صحت نسبه لمرهب
 المشافعى و جاز الاقناب به ما لم يتفق المناخرون على خلاف
 ما سكنتنا عليه ثم للمفتى ان يفتى بما اتفقوا عليه واما
 مرهب ابى حنيفة وكونه يقتضيهما اولاد فلا شغل لنا به فذلك
 المسائل ما لو تخرج اسم من اسمائه تعالى او بامر او بوعده او بوعده
 كذا فقلاد عنهم و اقراه وهو ظاهر رجل الا ان محل ما ذكر كما
 يعلم مما يأتى فيمن لا يخفى عليه نسبه ذلك اليه سبحانه وتعالى
 ولا سيما الاسماء المشتركة فيستفسر ويعمل بتفسيره وفيها
 لو قال لو امرني الله بكذا لم افعل او لو ضارت القبلة في هذه
 الجهة ما صليت اليها كذا فقلاد عنهم ايضا و اقراه و بحث
 الا ذرعى انه يأتى فيها التفصيل الا ترى ان اعطاني الله
 الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لو قال لو امرني
 الجنة ما دخلتها اقربهم الرافعى مراد في الروضة قلت مقتضى

مذهبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب احم
 وفصل غيره بين ان يقوله استخفا او اظهارا للعناد
 فيكفروا لا فلا وهو متجه ويؤيد ما ياتي في مسئلة قلتم
 اظفارك ومنها لو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله لو اخذ
 فقال لو اخذني الله بهامع ما في من المرض والسدة ظلمني
 او قال المظلم هذا فقد ير الله تعالى فقال الظالم انا افعل
 بغير تقدير الله كفر ولو قال لو شهد عندي الملائكة والانبيا
 بكذا ما صدقتهم كفر كذا ففلا عنه واقراه وهل لو قال
 الملائكة فقط او الانبياء فقط يكفر ايضا الذي يظهر نعم
 لان ملحظ الكفر كما لا يخفى نسبة الانبياء او الملائكة الى الكذب
 فان قلت جرى خلاف في العصبة قلت اجمعوا على العصبة من
 الكذب ونحوه والذي يظهر ايضا ان لو قال الرسل بدل الانبياء
 كان كذلك وهل قوله لو شهد عندك جميع المسلمين ما صدقتهم
 كذلك اولا الذي يظهر نعم لامر من ان الشرع دل على عصمتهم
 من الاتفاق على الكذب ومنها لو قيل قلم اظفارك فانه سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان سنة
 كفر اقرهم الرافي نراد النووي عفا الله تعالى عنه في الرضة
 المخارئة لا يكفر بهذا الا ان يقصد استهزاء احم وما اختاره
 متعين وكقص الاظفا رسلن الراس كما صرح به الرافي عنهم
 واقوم لكن محله ان كان في نسك والا فلا لاختلاف العلما
 في كراهته ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال

الذي يظهر ان هذا الصواب محله
 وكان الاولى ان يصرح بان لا يكفر
 او على علم فالقيد على هذا من ان
 الشرح دل على عصمتهم من الكذب
 وعلى من الكذب بغير ما لا يخفى
 على ما بان قوله من الاتفاق
 على هذا بان لا يكفر من حسن

انه من الدين ام ولا يخفى عليك ان الشخين هما الحجة و على
 ما قاله المعول وان تقبلا بمثل هذه الكلم والعبارة المتعبد
 لذلك والفاثلين لهذه الكلم ت حيث وافقوا الشخين على اكثرها
 بل و قالوا في كثير مما قال النورى عفا الله تعالى عنه و قد ارجى
 الرافعى انه ليس يكفر ان الصواب انه كفر و استعمل ذلك جميعه
 ان صدق تأملك ما سأ عليه عليك ما تقر به عينك ولا تجد
 في كتاب غير هذا الكتاب فان اكثر ما مر وما يأتى لم ارا احد تعرض
 له والحمد لله الوهاب القوى والقدير سبحانه عليه توكل واليه انيب
 فحيث ما سكنا على شئ من هذه المسائل صحت نسبته لمذهب
 المشافعى و جاز الاقناب به ما لم يتفق الملاحون على خلاف
 ما سكنا عليه ثم للمفتى ان يغنى ما اتفقوا عليه و اما
 مذهب ابى حنيفة و كونه يقتضيها او لا فلا شغل لنا به فذلك
 المسائل ما لم يخرج باسم من اسما لله تعالى او بامره او بوعده او بوعده
 كذا فقلاد عنهم و امراه وهو ظاهر جل الا ان محل ما ذكر كما
 يعلم ما يأتى فيمن لا يخفى عليه نسبة ذلك اليه سبحانه وتعالى
 ولا سيما الاسماء المشتركة فيستفسر ويعمل بتفسيره ومنها
 لو قال لوا مرفى الله بكذا لم افعل او لو ضارت القبلة في هذه
 الجهة ما صليت اليها كذا فقلاد عنهم ايضا و قرأه و بحث
 الاذرى ان يأتى فيها التفصيل الا فى ان اعطاني الله
 الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لو قال لوا مرفى
 الجنة ما دخلتها اقرهم الرافعى مراد في الروضة قلت مقتضى

مذهبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب اتم
 وفصل غيره بين ان يقوله استخفا او اظهارا للعناد
 فيكفر ولا فلا وهو متجه ويؤكد ما يأتي في مسألة قل
 اظفارك ومنها لو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله لو اخذك
 فقال لو اخذني الله بهامع ما في من المرض والشدة ظلمني
 او قال المظلم هذا تقدير الله تعالى فقال الظالم انا افعل
 بغير تقدير الله كفر ولو قال لو شهد عندي الملائكة والانبيا
 بكذا ما صدقتهم كفر كما نفلاه عنهم واقراء وهل لو قال
 الملائكة فقط او الانبياء فقط يكفر ايضا الذي يظهر نعم
 لان ملخص الكفر كما لا يخفى نسبة الانبياء او الملائكة الى الكذب
 فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت اجمعوا على العصمة من
 الكذب ونحوه والذي يظهر ايضا ان لو قال الرسل بدل الانبياء
 كان كذلك وهل قوله لو شهد عندك جميع المسلمين ما صدقتهم
 كذلك اولا الذي يظهر نعم لامر من ان الشرع دل على عصمتهم
 من الاتفاق على الكذب ومنها لو قيل قل اظفارك فانه سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان سنة
 كفر اقرهم الرافي نراد النووي عفا الله تعالى عنه في الرخصة
 المخارة لا يكفر بهذا الا ان يقصد استهزاء اتم وما اخاره
 متعين وكقص الاظفار سلق الرأس كما صرح به الرافي عنهم
 واقره لكن محله ان كان في نسك والا فلا لاخلاف العلما
 في كراهته ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال

الذي يظهر ان هذا العار محله
 وكان الاولى ان يقول اني بدل
 او على علم فالنكير على هذا من
 الشرع دل على عصمتهم من الكذب
 او على علم الكذب فليأخذوا
 على جواب بان قوله من الانفاق
 امر وهو حق ان حسن
 محله الله

فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عين الله اوبين يدي
الله تعالى فمنهم من قال هو ككفر ومنهم من قال ان اراد الجارحة
كفروا فلا قالوا ولو قال ان الله جلس للانصاف او قام
للا نصاف فهو ككفر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه
وقد اراد الخصم ان يحلف بالله فقال لا اريد الحلف بالله
تعالى انما اريد الحلف بالطلاق والعناق والصحة انه لا يكفر
واختلفوا فيمن نادى رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخره
الكاف التي تدخل للتصغير بالجمجمة فقيل يكفر وقيل ان
تعهد التصغير ككفر وان كان جاهلا لا يدري ما يقول او لم يكن
له قصد لا يكفر واختلفوا فيمن قال رؤيتي اياك كروية ملك
الموت والاكثر على انه لا يكفر اجماع كلام الشيخين رحمهما الله
تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون ان
الجمجمة لا يكفرون لكن اطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل
الاول على ما اذا قال الواجب كالا جسام لان النقص اللازم على
الاول قد لا يستلزمونه واما لان المذهب غير مذهب بخلاف
الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والانصال
فيكون ككفر لانه اثبت للقديم ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من
الدين بالضرورة استفاؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك
وبذلك علم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني
ومسئلة القيام والجلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة
التصغير هو الذي يتجه والاوجه ما قاله اصغرهم في مسألة

والثاني على ما اذا
قال الواجب كالا
جسام

رؤية ملك الموت ومنها قال الرافي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن
 على ضرب الدف او القضيبة وقيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو
 كفر واختلفوا فيمن خرج لسفر فصاح العقيق فزج هل يكفر
 انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل
 الثلاث اهـ واعترض نقوبه في الثانية لتضمن قوله نعم
 تكذيب النص وهو قوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها
 الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من
 ارضى من رسل ولم يستثن الله غير الرسول وبجواب بان
 قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه يكونه
 يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده
 لغيرهم من الصديقين على ان في الآية الثانية قولان الاستثنا
 منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخواص يجوز ان
 يعلموا الغيب في قضية او قضايها كما وقع لكثير منهم واشتهر
 والذي اخص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفاتيح الغيب
 المشار اليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث
 الآية وينتج من هذا التقرير ان من ادعى علم الغيب في قضية
 او قضايها لا يكفر وهو محمل على ما في الروضة ومن ادعى علمه في
 سائر القضايا كفر وهو محمل على ما في اصلها الا ان عبارته
 لما كانت مطلقة تشتمل هذا وغيره ساغ للنووي الاعتراض عليه
 فان اطلق فلم يرد شيئا فالوجه ما اقتضاه كلام النووي
 فاعلم الكفر ثم رأت الاذرى قال والظاهر عدم كفره عند

الاطلاق في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب اعم ومراده
 بجميع الصور مسألة الطالب ليمين خصمه وما بعدها وما ذكره
 في الاطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الوجه ما قد
 من عدم الكفر ومنها قوله لو كان فلان نبيا ما آمنت به وقوله
 ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا في كفر كذا اقراه قال الاسنوي
 الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما النافية قبلها وهو
 كذلك في بعض نسخ الراقي وفي بعض ما آمنت باثبات ما وهو
 الصواب اعم وما ذكرانه الصواب ظاهر ويترك بينهما بان الاول
 فيه تعليل الايمان به على تعليل كونه نبيا وهو تعليل صحيح لما فيه
 من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليل عدم الايمان به على
 كونه نبيا ففيه تنقيص لمرتبة النبوة حيث اراد تكذيبها
 على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه والذي يظهر
 انه لو قال ان كان ما قاله النبي الغلاة في صدقا نجون او كفر كذا به
 او نحو ذلك يكون كفرا ايضا ولا يشترط ذكر جميع الانبياء ولا ان
 يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بان عن وحي فان قلت للانبياء
 الاجتهاد وجرى قول في انه يجوز عليهم الخطا في الاجتهاد فاذا
 قال ذلك في شيء يحتمل كونه ناسئا عن اجتهاد لا وحي كيف
 يكفر به قلت القول بعدم الكفر ح وان كان له نوع من
 الظهور لكن القول بالكفر اظهر لان الاثبات بان التي هي
 للشك والتردد في هذا المقام تشعربترده في طرق الكذب
 الى ذلك النبي وهذا كفر على ان القول بجواز الخطا عليهم

عليه السلام قول بعيد مجبور فلا يلتفت اليه وعلى من نزل (فقله)
 ان كان صدقا يدل كما تقرر على تروده في الكذب وهو غير الخطا
 لان الخطا ذكر خلاف الواقع مع عدم التعمد بخلاف الكذب فانه يدل
 شرعا على الاخبار بخلاف الواقع نعم افتحمة الكفر بذلك وان قلنا
 بهذا القول البعيد المجبور لان قوله ان كان صدقا لا ينافي بناؤه
 عليه لما تقرر وانضم والله الحمد (ومنها) قوله لا ادري انما النبي
 صلى الله عليه وسلم انسيا او جنيا او قال انه جن او صغر عضوا
 من اعضائه على طريق الاهانة كذا اقراه واعترض بان الحلبي
 صرح بخلاف ذلك في الاولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام
 وقال لا ادري اكان بشرا ام ملكا ام جنيا لم يضره ذلك ان كان
 من لم يسمع شيئا من اخبار صلى الله عليه وسلم سوى انه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما لو لم يعلم انه كان شابا او شيخا مكميا
 او عرقيا عربيا او اعجميا لان شيئا من ذلك لا ينافي الرسالة
 لا يمكن اجتماعها بخلاف من قال آمنت بالله ولا ادري اهو
 جسم ام لا لان الجسم لا يمكن ان يكون آتيا ام (وفي امالي
 الشيخ عز الدين) عن ابى خيفة ان من قال او من بالنبي صلى
 الله عليه وسلم واشك في انه المدفون بالمدينة وانه الذي نشأ
 بمكة او من الحج الى البيت واشك في انه الببت الذي بمكة
 لا يكون كافرا في جميع ذلك قال الشيخ والحق المتفصيل
 المكفوف في البيت دون ما عداه وذلك لانه لا يكون كافرا
 بل يعلم انه من الدين بالضرورة لا بما علم سواء كان من الدين

ولا يكون النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ بمكة
 امر معلوم بالضرورة ولكن ليس من الدين لاننا لم ننعقد به فيكون
 جاحده كجاحد بعد ادومصر فانه يكون كاذبا لا كافرا واما البيت
 فلان الامة اجمعت على التكليف بعين هذا البيت ومتعلقة من
 الدين لانه اما شرط في الحج او ركن فيه واما ما كان يكون من الدين
 فجاحده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا اه
 وسياتي عن الروضة عن الفاضل عياض ما يرد كلامه كما ستعلم
 وبخبر بعض المناخين بتكفير من اعترف بوجوب الحج ولكن
 قال لا ادري اين مكة ولا اين الكعبة ولا اين البلد الذي يستقبله
 الناس ويحجونه هل هي البلدة التي حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ووصف الله تعالى في كتابه لانه مكذب الا ان يكون هذا
 الشخص قريب عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنه قال ولما
 تكفر لا نكاره التواتر فانه لو انكر بعض غزوات النبي صلى الله عليه
 وسلم او نكاحه بنت سفيان عمر او وجود ابي بكر وخلافته لم يلزم
 منه كفر لانه ليس مكذبا باصل من اصول الدين بحج التصديق
 به بخلاف الحج والصلاة واركاز الاسلام اه وانت خير من قول
 الحكمي ان كان لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم وما
 ياتي ثم من قول هذا المناخر الا ان يكون هذا الشخص قريب
 عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنه ان محل ما قاله الشيخان
 من تكفير من قال لا ادري اكان النبي انسيا او حنيا فمن هو
 مخالف للمسلمين لان قوله ذلك ينبغي عن تكذيب القرآن والسنة

وهو من شفا الاي التي
 في حديثه فانه
 ملة على امره

الإجماع بخلاف قريب العهد الذي لم يكن مخالفا للمسلمين فإنه
 لا يكفر بالتردد في شيء مما مر ولا بانكاره كما يؤخذ مما يأتي عن
 الروضة عن القاضي عياض لعذرهم وهل قول المخالط للمسلمين
 لا أدري أكان شيخا أو شابا ميكيا أو عراقيا عزميا أو عجميا أو أمة
 التي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يأتي فيه هذا التفصيل أو لا
 يكفر به مطلقا للنظر فيه محال وقضية كلام الحلي الأول وقضية
 كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجد بأن التردد في ذلك
 لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه انسيا أو حيا
 كما قلت ينا في ذلك ما سيأتي عن الروضة عن القاضي عياض أن
 من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسورا وتوفي قبل أن يلقى
 أو قال ليس بقبر شي كفر لانه وصفه بغير صفة فيه تكذيب
 له قلت يمكن الفرق بانه هنا لم يحرم بذلك وإنما تردد فيه
 بخلافه ثم فانه جرم بذلك وجرمه به يستلزم التكذيب لمن هو
 بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جرم بما ذكر
 هنا كان كفرا قاسا على ذلك لكن سيعلم مما يأتي ثوان الأوجه
 انه حيث كان مخالطا للمسلمين حتى ظن به علم ذلك كفر بانكار ذلك
 وبالتردد فيه ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال
 كان أي النبي صلى الله عليه وسلم ضويل الظفر واختلفوا
 فمن صلى بغير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو إلى غير القبلة
 فانه كفر قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفران لم
 يأمروا واعترضه الاستنوي وغيره بانه لا ينبغي أن

يكفر وان استحل ذلك لما نقله في المجموع عن جمع من المجتهدين ان
 ازالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والاعتراض بنجته للخلاف
 المذكور بل ذلك قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه
 فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال الاذرعى
 وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة الجنابة فقد ذهب الشيعي وغيره
 من السلف الى جوازها بغير وضوء ونسب للامام الشافعي
 رضى الله تعالى عنه وان كان غلطا ولم يتعرض الشيخان ولا
 غيرهما لما ريت للراجح في المسئلة الاولى اعنى قوله طويل كظفر
 والذي يظهر انه ان قال ذلك احتقار له صلى الله عليه وسلم
 او استهزاء به او على جهة نسبة النقص اليه كفروا الا فلا
 بل يعزى التعزير الشديد ومنها لو تنازع اثنان فقال احدهما
 لا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول الا يعنى من جوع كفر
 ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفرا وقال وهو
 يتعاطى قدح الخمر او يقدم على الزنا لمسلم الله استخفافا باسم
 الله تعالى كفر كما اقره واعتراضا بان ابا حنيفة صح عنه
 انه قال لا كفر احد من اهل القبلة بذنوب وهذا الاعتراض
 في غاية السقوط اما اول فلانا وان سلمنا ان ابا حنيفة
 وان صحح بكونه غير كفر كما لا ننظر اليه لان الشيخين
 وكفى بهما حجة رضياه واما ثانيا فان كلام ابي حنيفة
 لا ينافي ذلك لما من ان الاستخفاف بخوامر تعالى او تقصير

اسمه كفر عندهم فاولى الاستخفاف باسمه على ان قول ابن حنيفة
المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبنا ذلك ايضا والتكفير
هنا لمرات من حيث ارتكاب الذنب بل من حيث استخفافه
باسم الله المستلزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف
احد في التكفير به ومنها لو قال لا اخاف القيمة كفر كذا اقره
ومحله ان قصد الاستهزاء اما اذا اطلق او لمح سعة عفو الله
تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر ومنها ما قال عنها
واختلفوا فيما لو وضع متاعه في موضع وقال سلمة الى الله
تعالى فقال لله آخر سلمة الى من لا يتبع السارق اذا سرق
وله من جاحشين والذى يظهر انه ان قال ذلك على جهة نسبة
العجز اليه سبحانه وتعالى كفر وان اراد سعة حلمه تعالى على
السارق او اطلق لم يكفر ثم رأت الاذرى قال الظاهر انه
لا يكفر عند الاطلاق وقوله لا يتبع السارق اى استره اياه
ونحو ذلك نعم ان ظهرت منه قرينة استخفاف فالتكفير
ظاهر ومنها لو حض جماعة وجلس احد هم على مكان رفيع
تشبهها بالمذكورين فسألوا المسائل وهم يصحكون ثم يضربون
بالجراف او تشبه بالمعلمين فاخذ خشبة وجلس القوم حوله
كالصبيان فضحكوا واستهزؤا وقال قصعة من تريد خير
من العلم كفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مثلتي
التشبيه اه ولا يفتقر بذلك وان فعله اكثر الناس حتى من له
نسبة الى العلم فان فاعله يصير مرتدا على قول جماعة وكفى هذا

خساراً وتفريطاً وظاهر كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله
 تعالى عنه التقرير على المسئلة الثالثة ولا يبعد ان يقيد بما اذا
 قصد الاستهزاء بالعلم بسائر انواعها واراد انها خير من كل
 علم لشموله العلم بالله وصفاته واحكامه اما لو اراد العلوم
 التي لا تتعلق بالله وصفاته واحكامه فلا ينبغي ان يكون ذلك
 كفراً لانه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف
 ما اذا اطلق او اراد العلم المتعلق بالله او بصفاته واحكامه
 لان ذلك نص في الاستهزاء بالعلم وبالدين فكان كفراً ومنها لو دام
 مرضه واشتد فقال ان شئت توفي مسلماً وان شئت توفي
 كافراً كفر وكذا الوابتي بمصائب فقال اخذت مالي واخذت
 ولدي وكذا وكذا وماذا تفعل ايضاً او ماذا البقي لم تفعله ووجه
 الاول ما مر من ان تمخى الكفر والرضا به كفر ووجه الثاني نسبة
 الله سبحانه الى الجور ومنها لو غضب على غلامه او ولده فضربه
 ضرباً شديداً فقال له رجل الست مسلم فقال لا معتدا كفر
 ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زاد النووي
 عفى الله تعالى عنه قلت في هذا نظراً الى ان شياً انتهى
 والنظر واضح فالوجه انه ان نوى اجابته او اطلق لم يكفر
 وان قال ذلك على جهة الرضا بما نسب اليه كفر ثم رايت
 الاذني قال والظاهر انه لا يكفر اذا لم يفرغ من اجابة الداعي
 ولا يريد الداعي بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصد
 من العاصي على سبيل السب والشتم للدعوى ويريد المدح والاحسان

دعائه بلبسك طلبا لمرضاة ام ومنها لو اسلم كافرا فاعطاه
الناس اموالا فقال اسلم ليتنى كنت كافرا فاسلم فاعطى قال
بعض المشايخ يكفر زاد النوى عفا الله تعالى عنه قلت في هذا
نظرا لانه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في احاديث
صحيحة في قصة امامة رضى الله تعالى عنه حين قتل من نطق
بالشهادة فقال له صلى الله عليه وسلم كيف تصنع بلا الله الا
الله اذا جاءت يوم القيمة قال حتى تمنيت اني لم اكن اسلمت
قبله يومئذ ويمكن الفرق بينهما ام وما اشار اليه اخير من
الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد فان ما هنا فيه
تصرح بتمنى الكفر للدنيا واما امامة رضى الله تعالى عنه
فلم يتمنه وانما واد انه لم يكن اسلم الا ذلك اليوم وحتى انه لم يكن
يقنله لانه لم يكن حريا عليه او ان الاسلام يجب ما قبله
فيسلم من تلك المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر
ولا تمنية فيما مضى البتة لان سبب وده ما تقر وكانه
استصغر ما كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك
في جنب ما ارتكبه من تلك الجناية لما حصل في نفسه من شدة
انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه ومنها قال الشيخان
نفلا عنهم لو تمنى ان لا يحرم الله الخمر وان لا يحرم المثلثة
بين الاخ والاخت لا يكفر ولو تمنى ان لا يحرم الله تعالى
الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق كفر والضابط ان ما كان
حلا في زمان فتمنى حله لا يكفر ولو شهد الزنا رد على سوطه كفر

واختلفوا فيمن وضع قلنسوة الجوس على راسه والصحيح
 انه يكفر ولو شد على وسطه حبلا فستل عنه فقال هذا زنا
 فلا كبرون على انه يكفر ولو شد على وسطه زنا واودخل دار
 الحرب للنجارة كفر وان دخل لتطبخ لاسرى لم يكفر زاد في
 الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسألة التمني وما بعدها
 اذا لم تكن نية ام اى فيحت لم ينو يتمينه ذلك جميعه سوا
 حلالا في ملة ام لا ما يجزوا الكفر من نسبة الله سبحانه الى الجور
 او عدم العدل او نحو ذلك بتحريمه ذلك علينا لم يكفروا لا كفر
 وتمنى تغيير الاحكام حرام كما صرح به الشافعي رضي الله تعالى
 عنه في الامرو حيث لبس نرى الكفار سوا ادخل دار الحرب
 امر لابنية الرضى بدينهم او الميل اليه او تهاونا بالاسلام كفر والا
 فلا واعتبر من مذكره النوى في مسألة زنى الكفار بان القاضى
 حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لو سجد لصنم في دار
 الحرب لم يحكم برده وان لبس نرى الكفار في دار الاسلام حكم
 برده ونقل في المطلب عن القاضى الارتداد في المسئلتين
 لان الظاهر انه لا يفعله الا عن عقيدة ويحجب بحمل هذا الاطلاق
 على التفصيل الذى اشار اليه النوى وقد بينته وقولى فيه
 او تهاونا بالاسلام هو ما صرح به الخوارزمي في كافيته حيث قال
 لو وضع على راسه غيارا هل الذمة تهاونا بالاسلام صار كافرا
 انتهى وقدم ابن الرفعة من قول الرافي السابق والصحيح انه اشارة
 الى وجه في قلنسوة وليس كافيهم فان الرافي انما حكم

الخلاف فيه عن الحنفية وهذه الفروع كلها من كتبهم ولم ينقل
 شيئا منها عن الاصحاب قال الاذريعي واعلم ان اكثر العامة
 يسمون ما يشد به الانسان وسطه من جل ونحوه زنا را
 ولا يتخيل في اطلاق هذا منهم كفراهم ومنها قال الشنخا
 عنهم ولو قال معلم الصبيان اليهود خير من المسلمين بكثير
 لانهم يقضون حقوق معلم صبيا هم كفرا لو قال النصرانية
 خير من المجوسية كفر ولو قال المجوسية شر من النصرانية
 لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية
 خير من المجوسية الا ان يريد انما اخف لو ما هم وظاهر كلامه
 تقرير الرافي على تقريره لهم في كفر المعلم لكن ينبغي ان محله
 ما افاد قصد الخيرية المطلقة فان اراد الخيرية في الاحسان
 للمعلم ومراعاته لم يكفر وان اطلق فهو محل النظر والاقرب
 عدم الكفر ومنها قال الاعنم قالوا لو عطس السلطان فقال له رجل
 يرحمك الله فقام له آخر لا تغفل للسلطان هكذا كفر الاخر زاد
 النووي عفى الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا
 انتهى ووجهه ان يحتمل انما انكر عليه من حيث عدم
 تقطيعه للسلطان بل هذا هو الظاهر فان كان الانكار من حيث
 ان السلطان غنى عن الرحمة او نحوه ذلك كان كفرا كما لا يخفى
 ومنها لو قال الواسقي فاسق وله خمر فشرقناؤه الدرهم
 والسكر كفر وا قال قلت الصواب انهم لا يكفرون ومنها
 لو قيل لعبد صل فقال لا اصلي فان الثواب يكون لمولاى

كفر أقرهم الرافعي وفيه نظر ولا يبعد أن الصواب أنه لا يكفر
 إلا أن قصد مع ذلك الذي اعتقده نسبة الله إلى الجور ومنها
 قالوا لا عنهم قالوا ولو قال كافرا لمسلم اعرض على الإسلام فقال
 حتى أرى أو أصبر إلى الغد أو طلب عرض الإسلام من واعظ
 فقال اجلس إلى آخر المجلس كفر وقد حكينا نظيره عن المستوفى
 قالوا ولو قال المحدث لو كان نبيا لم أومن به أو قال لم يكن
 أبو بكر الصديق يرضى الله تعالى عنه من الصحابة كفر قالوا ولو
 قيل لرجل ما الإيمان فقال لا أدري كفر ولو قال لزوجة أنت لاجب
 إلى من الله كفر وهذه الصور تتبعها في الالفاظ الواقعة في كلام
 الناس واجابوا في الاتفاق وخلافها بما ذكرنا وهذا يقتضي
 موافقتها في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض
 الاستهزاء ككلام الشيخين وقد قدمنا ما يحتاج إلى التنبيه
 عليه حكما وتفصيلا ونقل ورد أو اتفاقا وخلاف في جميع المسائل
 السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الأخيرة فاما
 مسألة تأخير عرض الإيمان فقد مر تحقيقها عند ذكر كلام النووي
 واما مسألة لو كان نبيا لم أومن به فقد مر أيضا والتكفير فيها
 واضح لا ندرى بتركيب النبي واما ما قالوه في انكار صحابة
 أبي بكر رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم
 حيث ينقل عنهم فقط بل نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه
 كما حكاه العبادي وحكاه أيضا الخوارزمي في كافيته وعبارته
 لو انكر كون أبي بكر الصديق يرضى الله تعالى عنه صحابيا كان

كافر انصر عليها الشافعي لان الله تعالى قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن
 وصرح كلامهم ان انكار صحبة غير ابي بكر لا يكون كفرا لكن اخثار
 بعضهم ان انكار صحبة غيره المجمع عليها المعلوم من الدين بالضرورة
 كفر ويحاج بان شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يسبح
 الى تكذيب امر يتعلق بالشرع كما في انكار مكة بخلاف انكار ما لا
 يتعلق بذلك كما في ذلك مستوفى وانكار صحبة غير ابي بكر
 لا يتعلق به ذلك بخلاف انكار صحبة ابي بكر لان فيها تكذيب القرآن
 وقد مر ما يويده ذلك ويأتي ما يويده ايضا قال في الكافي ايضا
 لو قد فاعثته رضى الله تعالى عنها بالزنا صار كافرا بخلاف
 غيرها من الزوجات لان القرآن العظيم نزل ببرائتها انتهى
 وأما ما قالوه فيمن قيل له ما الايمان الحق اعترض بان الصواب بخالفهم
 فيه لان كثير من العوام جهلة فطعنهم على الايمان ولا ينقدح لهم
 عبارة عنه وقد قال الغزالي في كتابه الفرقة ذهبت طائفة الى
 تكفير عوام المسلمين لعدم معرفتهم اصول العقائد بادلها
 وهو بعيد فلفظ وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصططح عليه
 النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التعبير عنه كما
 قال تعالى فمن ير الله ان يهديه لشرح صدره للاسلام وقد حكم
 النبي صلى الله عليه وسلم بانه من تكلم بلفظ التوحيد اجرى عليه
 احكام المسلمين فثبت ان ما اخذ التكفير من الشرع لامن العقل
 لان الحكم بالبلية الدم والكلود في النار شرعي لا عقلي خلافا
 لما ظنه بعض الناس وبقي في الرافعي فروج اخرى مما نقله

عن النفية حد فها من الروضة لانها بالفارسية وقد نقل القمولى
تقريبها عن بعض فقهاء الاعلم فذكر تقريبها متعقبين كلا
منها بما يقيد او يضعفه او يوضحه فمنها لوقال عمل الله في حق
كل خير وعمل الشر في كفر ونظر فيه الرافعي بقوله تعالى واصابك
من سيئة فمن نفسك والنظر واضح حيث اطلق او قصد انه يخلق
افعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة اما ان اراد استغلاله
بالخلق فلا شك في كفره ومنها لوقال لزوجه انت ما تؤدين
حق الجارية فقال لا فقال انت ما تؤدين حق الله فقالت لا كفر
انتهى والوجه خلافه الا ان ارادت جسد صائر الواجب ومنها
لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل
كس أصابعه هذا غير ادب كفر وقد يوجه بان هذا انكار
للسنة لقول الاصابع ورغبة عنها فيان فيه ما صر في قيل له
قصر اظفارك فقال لا افعل رغبة عن السنة ومنها لوقال
جوابا لمن قال فلان بين يدي الله يد الله طوبى لفقيل يكفر
وقيل ان اراد الجارحة كفر والا فلا وقد مر الكلام في الجحمة
فيان هنا ان اراد الجارحة اما الواطئ او المبرمدها فلا يكفر
ومنها لوقال الله في السماء فقيل يكفر وقيل لا وقد مر ان
انها ثلث بل الجحمة لا يكفر ولا على الصحيح نعم ان اعتقد ولازم
قولهم من الحدوث او غيره كفر واجماعا ومنها لوقال الله
ينظر من السماء ومن العرش او الله يظلم كما ظلمني كان حكمه كسامة
اما في غير الاخيرة فواضح لانه مجسم او جهوى واما في الاخيرة

فالكفر فيها واضح نعم ان اول تاويل قريب الاحتمال انه يقال بعدم كفره
 ومنها لو قال الله يعلم اني دلتما اذ كره بالدعاء واني بجزئك
 وفطك مثل ما انا بجزئك وفرجى او قال لمن قال له لا تنظر القرآن
 او لا تصل اني شيعت من القرآن او من فعل الصلاة او الى متى
 عمل هذا او العجائز يصلون عنا او الصلاة المعمولة وغير المعمولة
 واحد او صليت الى ان ضاق قلبي او قال لمن قال له صل حتى تجد
 حلاوة الصلاة صلاتي حتى تجد حلاوة ترك الصلاة وفي الحكم
 بالكفر في جميع هذه المسائل نظروا لوجه خلافة ما لم يرد بقوله
 العجائز يصلون عنا او بقوله المعمولة وغير المعمولة واحد عدم جوبها
 عليه لما مر ان انكار الصلاة او نحو سجدة منها كفر ولو اراد الاستخفاف
 بشيء مما قاله في المسائل كلها كفر ومنها لو قال المحوّل لا حول اى شيء
 يكون او اى شيء يعمل كفر والكفر له وجه قياسا على ما مر في لا حول
 لا يغنى من جوع الا ان يفرق بان تلك اقم ومنها لو قال عند سماع
 المؤذن هذا سوط الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافة الا ان
 اراد تشبيه الاذان بناقوس الكفر ومنها لو قال ظالم لمن قال له
 اصبر الى المحشر اى شيء في المحشر وهو ظالم ان اراد به الاستخفاف
 ومنها لو قالت لزوجها قد رجعت من مجلس العالم لعنة الله على
 كل عالم وفيه نظروا لوجه خلافة ما لم ترد الاستغراق الشامل
 لاحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ومنها لو التقي فتوى
 اعطاها له خصمه وقال اى شيء هذا الشرع وهو ظالم ان اراد
 اراد الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قرينة ريبها تدل على

الاستخفاف ومنها ما لو قالت لزوجها وقد قال لها يا كافرة
 انا كما قلت وهو ظاهر ولا يثاق فيه التفصيل فيمن اجاب من ناداه
 بيا يهودي كما هو ظاهر ومنها لو قال له وهو يرتكب الصفات
 تب الى الله تعالى اي شئ عملت حتى التوب وفيه نظر ظاهر فلو وجه
 خلافه ومنها لو قال فلان كافر وهو اكرمني وهو ظاهر لانه اقر
 بالكفر على نفسه ومنها لو قال المحوّل لاهول لا يسير في الزيدية
 او العلم لا يسير فيهم بريدا او قال لمن امره بحضور مجلس العلم اي شئ
 عمل بمجلس العلم او قال اذهب اعمل بالعلم في الزيدية او قال في حق
 فقيه هذا هو شئ وفي اطلاق الكفر جمع ذلك نظر فالوجه
 ان لا يكفر عند الاطلاق وبعد ان اكلت هذا التاليف رايته كتابا
 مؤلفا في هذا الباب لبعض الخفية ساق فيه جميع ما مر عن الخفية
 وزيادات كثيرة فاجبت ذكرها في هذا المحل تيمم الفائدة فانها
 اشتملت على غريب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس
 في حيز الكفرات وفي هذا التاليف تسامح فانه جعله ثلاثة فصول
 فصلا في الالفاظ المتفق على انها كفر وفصلا في الالفاظ المختلف
 فيها وفصلا في الالفاظ يخشى على من تكلم بها الكفر وحكي في الفصل
 الاول كثيرا من المسائل التي مران الخفية اختلفوا في انها كفر
 او لا وفي الفصل الثاني ما اجمع على انه كفر وفي الثالث ما هو ظاهر
 في الكفر على قواعدهم وستعلم ما في كل من ذلك سياق لغالب
 ما فيه وان مر بعضه متفقا كلا من مسائله بما بين ما فيه
 وان قرأنا ترافقا وتخالفا فمن مسائل الفصل الاول

المقصود للمنفق على انه كفر فذمه ان من تلفظ بلفظ الكفر
 يكفر وان لم يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من ضحك
 عليه واستحسنه او رضى به يكفره واطلاقه الكفر مع الجهل
 وعدم العذر به بعيد وعندنا اذا كان بعيد الدار عن المسلمين
 بحيث لا ينسب لتقصير في تركه المحن الى دارهم للتعم او كان
 قريب العهد بالاسلام يعذر بجهله فيعرف الصواب فان
 رجع الى ما قاله بعد ذلك كفر وكذا يقال فيمن استحسن
 ذلك او رضى به قال ومن اتى بلفظ الكفر حط عمله وتقع
 الفرقة بين الزوجين ويجدهم النكاح برضا الزوجة ان كان
 الكفر من الزوج وان كان من الزوجة تجبر على النكاح وهذا بعد
 تحديد الايمان والتبري من لفظ الكفر حتى من اتى بالشهادة
 عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطئه
 زنا وولد ولدا الرضا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لو مات
 على الكفر حط عمله ولو ندم وجدد الايمان لم يحبط عمله
 ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم لم
 يقضها وعندنا يقضيها وكذا الحج فلواتى بكلمة فحري على
 لسانه كلمة الكفر لا قصد لا يكفره وما ذكره من الخلاف
 في احباط العمل عندنا وعندهم محله في قضا ما سبق زمن الردة
 فعندهم يجب وعندنا لا يجب لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه
 فيمت وهو كافرا اولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة
 فتقيد الاحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل

بالردة في الآية الاخرى وهي قوله تعالى ومن يكفر بالايمان
 فقد حبط عمله وهو في الاخرة من الخاسرين للقاعدة الاصولية
 ان المطلق يحل على المقيّد لا يقال المقيّد بالموت على الردة في
 الآية الاولى انما هو لاجل قوله واولئك اصحاب النّار هم فيها خالدون
 لا نأفول كونه قيداً في لحاظ العمل محقق واما حمله قيداً
 لما بعده فهو محتمل فاخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على أن
 الآية الثانية فيها التصريح بالثبوت بالموت من جهة انه حكم
 على من كفر بالايمان بانه حبط عمله وبانه في الاخرة من الخاسرين
 وهذا مستلزم لموته على كفره اذ لو اسلم ومات مسلماً لم يقل في
 حقه انه في الاخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك للكافر
 فقط كما يشهد له استقلال النصوص ومن ادعى خلافه فعليه
 البيان اما بالنسبة لثواب اعماله التي سبقت الردة فانه
 يحبط اتفاقاً ومنه ما عندهم فواضح لانه اذا وجب
 القضا صارت تلك العبارات كأنها لم تفعل واما عندنا
 فكذلك كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامر بفرق
 على طويقته بين عدم وجوب القضا واجباط الثواب باد
 ملحظ وجوبه عدم الفعل بالكلية او وقوعه مع عدم الاجزا
 ولا شيء من هذين هنا لان الفرض انه حال اسلامه فعل
 الواجبات بشروطها فوقع مجزئة فلا يجب قضاؤها
 الا بنص صحيح صريح في ذلك وقد علمنا ان الآية المقيدة
 ناصتة على خلافه واما ملحظ الثواب فهو القبول بمعنى

الاثبات وبالردة يتبين ان لا قبول لانه وجدت منه الان حالة
 تناق تاهله للشواب من كل وجه فسقط ح وبعد سقوطه
 الاصل عدم عوده له حتى يدل دليل على عوده بالاسلام فامل
 هذا الفرق فانه دقيق ولما من حار حوله ولا بادي اشارة
 ومحل الخلاف ايضا فيما قبل الردة كما مر فامضى عليه فيها
 يلزمه اعادته قطعاً وما ذكره في الفرقة بين الزوجين عندنا
 فيه تفصيل غير تفصيلهم وهو ان الردة ان كانت قبل
 الدخول ابطلت النكاح سوا ائذا ام احدهما معا ومربياً
 لان النكاح الى الآن ضعيف الخلوة عن المقصود به وهو الوطء
 وان كانت بعده وقف على انقضاء العدة فان جمعها الاسلاف
 قبل انقضاء ثبها فالنكاح بحاله والا بان انقضاءه من حين
 الردة وما قاله في تجديد الايمان من انه لا يكفي مجرد لفظ
 الشهادة بل لا بد معه من التبرى مما كفر به ظاهر موافق
 لمذهبنا فينبغي التنبيه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرا
 ما يغفل عنها ويظن ان من وقع في مكفر مما امر او يات
 يرتفع حكمه عنه بمجرد تلفظه بالشهادتين وليس
 كذلك بل لا بد مما ذكر وما ذكر من ان من سبق لسانه
 بالكفر لا يكفر ظاهر موافق لمذهبنا ايضا ومحل ذلك
 بالنسبة للباطن اما بالنسبة للظاهر فظاهر ما ذكره
 المتنا في باب الطلاق انه لا يصدق في ذلك الا بقرينة
 قال ومن وصف الله بما لا يليق به او سخر باسم من اسمائه

تعالى او بامر من او امر او نهي من نواهيه او انكر امر او نهيه
 او وعده ووعيد او قال فلان في عيني كيهودي في عين الله
 او قال يد الله وعني الخاصة او قال الله تعالى في السماء عالم
 او على العرش وعني به المكان او ليس له نية او قال ينظر
 اليها ويبصرنا من العرش او قال هو في السماء او على الارض
 او قال لا يخلو منه مكان او قال الله فوق وانت تحته او قال
 انصف الله ينصفك يوم القيمة او قال الله قام و نزل او جلس
 للانصاف ام وما ذكره اولا الى قوله ووعيد مرعته بقيد
 وما ذكره فبين قال فلان في عيني الخ من انه كفر اتفاقا في الاتفاق
 نظير لا يصح وكذا في اطلاق الكفر لانه انما ياتي بناء على
 تكفير المحسنة والجهوية ومرافقه من الخلاف والتفصيل
 وما ذكره في ليس له نية في الكفر نظر فضلا عن كونه متفقا
 عليه لان النية المقصود وقد ذكر النووي عفي الله تعالى عنه
 في شرح المذهب انه يقال قصد الله كذا بمعنى اراده ليس له
 قصد كقصدنا فواضح وكذا ان اطلق او اراد انه لا يراد له
 اصلا فان اراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر ايضا او اراد
 سلبها مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في
 انصف الله ينصفك يوم القيمة من انه كفر فيه نظر ظاهر لانه
 ان اراد به انك ان اطعته اثابك فواضح انه غير كفر وان اراد
 حقيقة الانصاف في المشعة بالاحتياج اتجه الكفر لان
 من اعتقد ان الله محتاج الى احد من خلقه فلا شك في كفره

وان اطلق تردد النظر فيه والظاهر انه غير كفر لان الانضاف
لا يستلزم ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد
ذلك الاذم كما علم مما مر في المحسنة قد اوقال يا رب
اكفنا راسا براس اوقال انا كافرا ورئى من الله او من النبي
صلى الله عليه وسلم او من القرآن او من حدود الله تعالى او من
الشرايع او من الاسلام ولم يعلق بشئ اوقال يمينك والضبط
سوا اوقال له خصمه احاكك بحكم الله تعالى فقال لا اعرف
الحكم او ما يجري الحكم هنا وليس هنا حكم ما هنا الادبوس
ايش يعمل الحكم ام وما ذكره في يارب اكفنا راسا براس في كونه
كفر مطلقا نظر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل عن الشيخ
الامام ابي محمد الجويني والداماد الحرمين الذي قيل في ترجمته
لوجاز ان يرسل الله نبيا في زمن ابي محمد الجويني لكان هو ابا
محمد الجويني انه كان يحيى الليل ثم يقول عند السحر سوا بسوا
اي لا شئ لي ولا شئ على ولك ان تفرق بين هذا اللفظ
واكفنا راسا براس بان ذكر الكفاية يستدعي ذلك كما تكفينا
تكفيك فيه استعار باعتبار الله سبحانه وتعالى اينا فكان
الحنفية نظروا لذلك ومع ذلك ففي اطلاق الكفر نظروا في
التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان يريد
اكفنا سوا بسوا اي لا شئ لنا غير طلب الكفاية كما لا شئ علينا
فلا كفر وكذا ان اطلق لان اللفظ ليس نصا في المعنى الاول
بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا قد مر

ما يوافقهم وما ذكره في يمينك والضراط سواء انما يتجه ان اراد
 باليمين القسم به الذي هو اسم من اسماء الله تعالى او صفته من صفاته
 اما لو قسم بنحو طلاق واعتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان اقسام
 بالاول واراد بيمينه فعليه الذي هو حلفه دون المحلوف به
 ويتردد النظر هنا فيما لو اطلق وقد اقسام بالاول ويظهر انه
 لا يكفر لما علمت ان اليمين مترددة بين الفعل والمحلوف به
 وتبادرها الى المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند
 الاطلاق لما علمت من انها مع ذلك محتملة احتمالا غير بعيد
 وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وذكر
 اسم نبي او ملك في اليمين كذكر اسم الله تعالى فيما ذكرته
 من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف به لانها لمعنى
 آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في الاعراف الحكم وما بعده انما
 يتجه الكفر فيه عندنا ان اراد الاستهزاء بحكم الله تعالى والاحتقار
 قال او قال انت لعب الى من الله تعالى او من النبي او من الدين
 او قال لو كنت اتها اخذ ظلي منك او قال ظلمي الله او هو
 ظلام او قال الله تعالى جعل الاحسان في جميع الخلق
 والسوء في حقى او قال انا كالاله او الله في ست جهات
 او يوجد في كل مكان او انكر الله او شك فيه او في آياته
 او سخر بها او وما ذكره في انت لعب الى من الله او النبي
 محتمل وكذا من الدين ان اراد تنقيصه بذلك بخلاف
 ما لو اطلق او اراد الاخبار عن قبيح خلق نفسه من ان

سيلها الى ما يضرها اكثر منه الى ما ينفعها وما ذكره من الكفر
 في بقية الصور واضح وقدم بعضه نعم ما ذكره في الله في
 في ست جهات او يوحى في كل مكان مرانه لا ياتي الا على
 الضعيف من اطلاق كفر المجسمة قال او قال ذهبت
 لدى قل هو الله احد او قال اخذت بريق اله او قال
 يا اقصر من انا اعطيناك الكوثر اه وهذا ما رايت
 في النسخة التي اطلعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون
 لا معنى له ولعله تحريف من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول
 اشارة الى ان من قال وقع بخلدى اى فكرى مثل سورة
 قل هو الله احد كان كفرا ولا يشك في ذلك لانه اذا يجوز على
 نفسه ان ياتي بمثل هذه السورة ابطال اعجاز القرآن
 وانكار اعجازه كفرا وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر
 بعض المجازفين المهتورين من انه يريد من محبوبه شفا اول سورة
 البقرة باول سورة الاعراق اى اشف الله بالمص من ريق محبوبه
 فنصف الحروف المقطعة اول الاولى بالآ واول الثانية بالمص
 مصدر مص وهذا تهور فاحش ومع ذلك فاطلاق الكفر
 فيه بعيد الا فيمن قال ان هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ
 مكذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى من ادعى
 ان الاعجاز وقع باقصر من سورة لما اعطيناك وزعم ان هذا
 كفر ليس في محله فقد قال بعض الاثمة ان الاعجاز وقع بآية
 وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور القول بانه كفر

بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قاله
 او قال القرآن على ضرب دق او من مبالا وغيره ام و عن الروضة
 تصويب عدم الكفر قال او قال من يقرأ عند المريض ليس لا يصح
 او قال للقارئ لا تقرأ عند من ليس او قال لمن يقرأ القرآن بالاستهزاء
 وانفت الساق بالساق او ملا قد حافظا كسادها قاف او فرغ
 سرايا فقال فكانت سرايا او قال بالاستهزاء عند الوزن او الكيل
 واذا كانوا او وزنهم يخسرون او رآى جمعا فقرأ بالاستخفاف
 وحشرناهم فلم ينادر منهم احدا او قال لجعل بيننا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظايرها او دعى الى الصلاة فقال انا اصلى
 وحدي ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر او قال كل النفسلة
 ليذهب الريح قال الله تعالى فنفثوا وتذهب ريحكم ام وفي
 الكفر في سورة يس نظر فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب
 انه لا يكفر الا ان اراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره
 في الصور بعدها من الكفر ظاهري فبيده الذي ذكره وهو ان
 يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف والاستهزاء
 بخلاف استعماله في ذلك لانه هذا القصد لكن لا يتبع حرمة وليس
 كالضمين كما هو ظاهر على ان جمعا قالوا بحرمة الضمين ايضا كما
 بينت ذلك بفوائد نفيسة لا يستغنى عنها في شرح الباب قبل
 باب الفصل قال او قال المصحف آلة الفساد والله اوله وقته كتاب
 الله تعالى او قال القرآن حكايات جبريل وينكر وحى الرب الخليل
 او شتم ملك الموتى او لم يقرأ بالانبياء والملائكة او اغتاب نبيا

او صغراسمه او لم ير من بسنته اوقال لو كان فلان نبيا لامن
 به اوقال لو امر في الله بكذا لم افعل اوقال لو صارت القبلة الى
 هذه الجهة ما صليت اليها ام وما ذكره في المصحف والقرآن ظاهر
 جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد ويلحق بالانبياء والملائكة
 النبي الواحد اذا اجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا
 في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة والسلام وكاغتيال
 النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يات وما ذكره في تصغير
 اسمه صلى الله عليه وسلم مرتبته بما اذا قصد به احتقاره وفي
 عدم رضاه بسنته ان اراد به نبينا صلى الله عليه وسلم فظاهر
 لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا او غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق الكفر نظر لان الايمان
 انما يجب ببقية الانبياء اجمالا فقط فالذي يتجه لانه لا يكفر الا ان
 اراد بسنته طريقته لان عدم الرضى بطريقة يشتمل عدم الرضى
 بنبوته وايضا فالانبياء متفقون في اصول التوحيد والعقائد
 وانما الخلاف بين شرائعهم في الفروع فقط لان مدارها
 على المقاصد والمصالح وهي تختلف باختلاف الازمنة والامكنة
 بخلاف مسائل اصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن لم
 يتخلفوا فيها ومع عدم الرضى بطريقة ولطمنهم يستلزم عدم
 الرضى بجميع اصول الدين لما علمت ان طريق كل واحد منهم
 مشتملة على جميع تلك الاصول وما ذكره فيما لو قال لو كان
 فلان نبيا والمسلمين بعد من ذلك بما فيه من التعقيد

والنقصيل فراجعه قال او قال لا اعرف النبي انسيا او جنبا
 او قال استحقا فان النبي طويل الظفر خلق الثياب جامع البطن
 كثير النساء او قيل له قص شاربك فانه سنف فقال لا بالافكار
 لا افعل او كان النبي يحب القرع او الحل فقال لم ادرهما ولا ارى
 بينهما شيئا او قال لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال
 آخر لاحول ما يغني او ما ينفع او ايش يعمل بها ولا يغني من جوع
 ولا عطش ولا يؤمن من خوف ولا شريد في قصعة ام وكشلة
 الاولى تغد متعافيا وكذا الثانية وتقيده لها بالاستخفاف
 حسن ولا يشترط الجمع بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واد
 منها او غيرها مع الاستخفاف كهر وما ذكره من قص شاربك
 مرثله في نحو قوله الاظفار مما فيه وما ذكره في القصر
 اي الدبا والحل فيه نظروا يتجه انه لا يكفر ان لو اد الاخبار
 عن طبعه او اطلق بخلافه ما لو ارد بعد مجته لها والاحكام
 عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجب ذلك لان ارادة
 ذلك فيها استهزاء به صلى الله عليه وسلم واحتقار له
 صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لاحول الخ من قيده لكن هنا
 زيادة صوري والحاقها بها الذي جرى عليه هذا الحنفى
 ظاهر قال وكذا اذا قال عند التسبيح والتهليل او التكبير
 او الاستغفار او سماع علم غصيا سمعت هذه الكلمات كشيل
 او قال بسم الله عند اكل الحرام او شرب او سمع الفنا فقال
 هذا ذكر الله او سمع الاذان فقال هذا صوت الحمار والجرس

انا لاجبه وسمع حديث بين قري ومثري وروضة من راض
 الجنة فقال كذب او اعاده على وجه الاستهزاء او قيل له
 قل لا اله الا الله فقال ايش من هذه الكلمات حتى اقول
 لا اله الا الله او قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال
 استخفا ف ايش فعلت او ايش قلت حتى اقول استغفر
 الله ام وقوله غضبا راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر ح
 واضح لان قوله سمعت هذا كثيرا مع الغضب يدل بطريق
 التصريح او قريب منه على الاستخفاف بالذكر ولا شك
 ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر وشرط الكفر
 بالبسلة عند الحرام ان يقصد الاستخفاف بها كما علم
 حاكم وبقوله في الغنا هذا ذكر ان يقصد انه مثله من كل
 وجه استخفا ف بالذكر فان اطلق او قصد ان بينهما تشا
 فانه يتجه الكفر وسبلة سماع المؤذن مرة بما فيها
 لكن في هذه زيادة انا لاجبه والظاهر ان هذه الزيادة
 لا تقتضي الحكم بالكفر مطلقا بل لا بد ان يقصد
 انه لا يحبه من حيث هو ذكر كح الكفر محتمل وقوله
 عند سماع ذلك الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على
 النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقا وكذا لو اعاده على وجه
 الاستهزاء مع علمه بانه حديث بخلاف ما لو اعاد الضمير
 على التكلم او اعاد لفظ الحديث على وجه الاستبعاد لمجهله
 المعذور به فانه لا يكفر ووقع قريبا ان ايش بنى بيتا

عظيما فدخله بعض الجارفين من اهل مكة فقال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ٣ مساجد ولذا
 اقول وتشد الرجال الى هذا البيت ايضا وقد سئلت عن ذلك
 والذي تحرر فيه انه بالنسبة لقواعد الحنفية والمالكية
 وتشديداتهم يكفر بذلك عندهم مطلقا واما بالنسبة لقواعدنا
 وماعرف من كلامنا فثبتنا السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ
 استدلاله على حصصه صلى الله عليه وسلم وانه ساخر به وانه
 مخرج شرعا آخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم
 وانه الحق هذا البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص
 عن بقية المساجد بهذه المزية العظيمة التي هي القرب الى الله
 تعالى بشد الرجال اليها وكل واحد من هذه المقاصد الاربعة
 التي دل عليها هذا اللفظ القبيح الشنيع كفر بلا منقبة فتي قصد
 احدها فلا نزاع في كفره وان اطلق فالذي يتجه الكفر ايضا
 لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه
 لا يحتاج الى نية كما علم من قروع كثيرة مرث وتاتي وان
 اول بانها لم يرد الا ان هذا البيت لكونه اعجوبة في بلدة
 يكون ذلك سببا لمجيء الناس الى رؤيته كما ان عظمة
 تلك المساجد اقتضت شد الرجال اليها قبل منه ذلك
 ومع ذلك فيعزى القفر الى البليغ بالضرب والحبس
 وغيرهما بحسب ما يراه الحاكم بل لو رأى افضا القفر
 الى القتل كما سيأتي عن ابي يوسف لآراخ الناس من شره

مجازفة فانه بلغ فيها الغاية القصوى تاب الله علينا عليه
 آمين وما ذكره من كفر من قيل له قل لا اله الا الله فقال
 مامل نما يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
 نظير ما قاله بعدك فيمن قيل له قل استغفر الله قال او سخر
 بالشرعية او بحكم من احكامها او قال بعد فراغ صلاة
 حملت سخرة اى من التسخير في الاعمال الشاقة ظلما اولى نهرما
 ما علمت سخرة او قال اكون قوادا ان صليت وطولت الامر
 على نفسي او قال من يقدر ان يتم هذا الامر او قال العاقل
 لا يشرع في امر لا يقدر ان يتمه او قال الناس يعملون الصلاة
 من اجل او قال غسلت راسي من الصلاة او قال اعطيتها
 للزراعة حتى ينزعوها او قال اخرجتني بحجى رمضان اصى
 جميعا او قال كم صليت ما اصبحت خيرا او قال ابي وامى
 يعيشان فلما صليت ما انا او قال الصلاة لا تصلح لي اذا
 صليت هلك مالى او قال ان صليت اولم اصل سوا او قال
 لا ااصل حتى يخذ حلاوة الايمان او قال كره هذه الصلاة
 ااصل قلبى بغيرها او قال بالاستهزاء في رمضان هذه صلاة
 كثيرة وزيادة او قال صلاة ليست بشئ لو بقيت تخمض
 او تنبتن ولا يتغير مجيئها او قال هذه فعل التكسلان
 او فعلك وليست فعل احد غيرك او قال ليت رمضان
 لم يكن فرضا اخر او قال هذا الصوم بغير قلبى منه او هو
 ضيف ثقيل اه وما ذكره من كفر من سخر بالشرعية او حكم

منها الفاقا ظاهرا بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة
 والصوم فان اطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور
 لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفقا عليه بل كثير
 منها لا وجه للحكم بكفر قائله الا بنوع تكلف ونقص
 فالذي يتجه فيمن قال عن الصلاة او غيرها من الطاعات
 انها سحر ان يكفر سوا اراد حقيقة السحر السابقة لمراد
 اما الاول فواضح لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم واما
 الثاني فلان ذلك هو وضع السحر فلم يحتاج الى قصد بخلاف
 ما لو قصد انه لعدم خشوعه مثلا لا ثواب له في صلاته
 فاشبهت السحر مخ فانه لا يبعد فيقول تاويله وفي مسئلة
 القيادة وما بعده ما انه لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستحفا
 او الاستهزاء بالصلاة والصيام واستحل ترك احدهما
 لغير عذر او ان الصلاة يتشاور بها من حيث كونها صلاة
 ثم يكفر بخلاف ما لو اطلق او قصد معنى اخر وممن
 الرافعي مسائل من ذلك عنهم مع تعقبها فلا يفتع عنك
 استحضارها قال او قيل له لم تقرر بالمعروف ولانته
 عن المنكر فقال ايش عمل بي او ما يجب او قال هذا
 فشارا وغوغا وهذا ان على وجه لا نكارا وقال ايش
 قضوي انا او قيل له كل حلال فقال الحرام احب الي
 او قال مات اكل الحلال ايجدله او قال يجوز لي الحرام
 او قال ليت الزنا واللواط او الظلم حلال او دفع لفقير

حراما من مال مسلم اؤذمي وهو يعلمه ورجا ثوابه اودعا
 الفقير او قال لم تنبت حرمة الخمر في القرآن او ايش اعمل بالشرعة
 وعندى الدبوس او قال اى وقد اخذ دراهم بقبوة حتى اخذت
 الدراهم اين كانت الشريعة والقاضى اوانا اريد الذهب ^{الفضة}
 ايش اعمل بهذه الاحكام او صدق كلام اهل الاهو او قال منذ
 كلامم كلام مغوى او معناه صحيح او حسن رسوم الكفار او قل
 بارك الله في كذبك او قيل له لا تكذب فقال قلت في كلمة
 الاخلاص وما ذكره قبل مسألة التمنى في الطلاق الكفر به
 نظره ظاهر والذي يتجه في مسائل الامر بالمعروف انه لا يكفر
 فيها الا ان قال شيئا من ذلك على وجه الاستهزاء المامان من
 سخر بحكم من احكام الشريعة كفر ولا شك ان الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر حكم شرعى فمن قال فيه شيئا من ذلك
 استهزاء او سخرية كفر والا فلا وان قال ما يجبل لا غير معلوم
 من الدين بالضرورة والذي يتجه ايضا في الحرام لجبا الى انه
 لا يكفر الا ان اراد انه يجب سائر انواع الحرام دون سائر
 انواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب ولو جه
 انه لا يكفر ايضا بهات آكل الحلال بسجدة له لان نفس السجود
 لاسنان اخر لا يكون كفر اطلقا بل في بعض صور كما صرح به
 الاثمة ومرت في ذلك من يباحث وتفصيل فاذا كان هذا في ^{السجود}
 له بالفعل فما ظنك بالفرم عليه على ان ذلك انما مراد به
 الدلالة على استبعاد وجود شخص لا ياكل الا الحلال

المصروف او على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه
 ايضا انه لا يكفر من قال يجوز في الحرام الا ان نوى العموم
 او الحرام المعلوم من الدين بالضرورة واما مسألة التعميم
 فقد مر الكلام فيها مستوفي ورجله الثواب على الحرام انما
 يتجه كونه كفرا ان اعتقد انه يثاب على الحرام من حيث كونه حراما
 لانه مكذب للنصوص بخلاف ما لو نوى ان الثواب من جهة
 اخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذ
 المحققون على ان الصلاة في الدار المغصوبة او الثواب المغصوب
 او الخمر او نحو ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لانها
 للجهة وما ذكره في رجاء دعا الفقير بعيد بل لا وجه له
 فالصواب انه لا كفر به وكفر زاعم انه لان نص القرآن
 على تحريم الخمر ظاهر لانه مستلزم لتكذيب القرآن الناص
 في غير ما اية على تحريم الخمر فان قلت غاية ما فيه انه كذب
 وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لانه كذب يستلزم
 انكار النص المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة
 ومن ثم يتجه انه لو قال الخمر حرام وليس في القرآن نص
 على تحريمه لم يكفر لانه الان محض كذب وهو لا كفر به
 وما ذكره من الكفر في مسألة الشريعة والقاضي لا يحكم
 المذكورات ظاهر ان قال ذلك استهزا واستخفا فاوكد
 ان اطلق على احتمال فيه لان اللفظ ظاهر في الاستخفا
 او الاستهزا وما ذكره من الكفر في تصديق اهل الاهوا

انما يتجه ان اراد بهم ما يعي من تكفرهم ببدعهم اما من
 لا تكفرهم فنقصد يعيهم غير كفر وما ذكره من الكفر في باري
 الله في كذبك لا يظهر له وجه الا ان الكذب من حيث
 هو كذب قبيح بساثر اعتباراته تطلب البركة فيها من
 الله تعالى وما ذكره في المسئلة الاخيرة ظاهرا ان اراد
 ما قاله الموصوف بالكذب من اخفاء كلمة الاخلاص بخلاف
 ما اذا اطلق لان اللفظ ليس ظاهرا في الاول او اراد الرد
 على من نسب له الكذب بان ما يقوله حق كما ان سورة الاحقاف
 حق فانه لا يكفر به لك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
 لعمري الاقرب ما قال او قال العلم الذي يتعلمونه اساطير وحكايات
 او هذيان او هبا او تزوير او قال ايش مجلس الوعظ او
 العلم او العلم لا يتبره ووعظ على سبيل الاستهزاء او ضحك
 على وعظ العلم او قال لرجل صالح كن ساكنا حتى لا تقع
 الاوراء الجنة او قال ايش هذا القبيح الذي خفت شاربك
 او قال بشئ ما اخرجت السنة او قال الكفر والايان واحد
 او لا ارضى بالايان او لا ادري اين يصير لك فراواهل
 الا هو لا يدخل الجنة او راى سلطانا فقال الله عظيم او قال
 بالفارسية خذ اي بزرگ وهو يعلم تفسيره وما ذكره من
 الكفر بتلك الاوصاف التي للعلم ظاهرا لكن ان اراد العلم من
 حيث هو او خصوص علم اصول الدين او علم التفسير والحديث
 او الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ انما يتجه

اراد ان

او قال
او اهل
او اهل

ان اراد الاستهزاء وكذا ان اطلق على احتمال قوى فيه لظهور
 هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم وقد مر
 في قصعة ثريد خير من العلم كلاما مستحضرا هنا وما
 ذكره في الوعظ استهزاء انما يتجه ان اراد الاستهزاء
 بالوعظ من حيث هو وعظ اما لو اراد الاستهزاء بالواعظ
 او بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر بخ وكذا
 يقال في الضحك على الواعظ وما ذكره في كن ساكنا الخ
 انما يتجه ايضا ان اراد الاستهزاء بالجنة او بالعمل المقرب
 اليها والافلاوحه لاطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه
 متفقا عليه كسابقة ولا حقه وما ذكره من ان الكفر
 في مسئلة الشارب لا يظهر ايضا الا ان اراد عيب السنة
 او نحوه نظير ما مر في قصر اظفارك وما ذكره من اطلاق
 الكفر في بنس ما اخرجت السنة والمسائل بعد الى
 قولي اه ظاهر لانه صريح في الاستهزاء بالدين نعم
 ما ذكره في اهل الاهوا انما يصح ان اراد بهم الكفرة
 او ما يسمونه نظير ما مر لا المسلمين منهم والظاهر انه
 لا يقبل تاويله في كل هذه المسائل لان لفظها ياباه
 نعم ان قلل المراد بقولي اله عظيم او خد اي بزره اي
 الله كبير الا ان معطى هذا الملك هذا الرجل الله عظيم
 والله الكبير قبل منه لان الفرض انه لم يقل هذا
 اله عظيم ولا هذا خد اي بزره وحيث لم يقل ذلك

فقبل ارادته ما ذكر بل لو قيل لا ينبغي ان يكفر الا ان قصد
 ان قوله اله عظيم او خد اي بزره وصف للسلطان الذي
 راه لم يبعد قال او قال له كافر اعرض على الاسلام فقال
 لا ادرى صفة الايمان او قال اذهب الى فلان الفقيه واسلم
 كافر فأت ابوه فقال ليتني لم اسلم لأجل الميراث او نادى مناد
 يا كافر فقال لبك او قال انا كافر ايش عليك او قال
 علمت بي عملا حتى كفرت او علم الارتداد للطلق بالثلاث
 فصل لزوجها بلا محلا ارتد ولو رضيت هي ارتدت ولم تحل
 لزوجها وكذا لو ارتدت وكفرت بدار الحرب ثم سببت فاشترى
 مطلقها ثلاثا ويطاها الا بالتخليل من مسلم بعد اسلامه عند
 اهل السنة خلافا للروافض والفلاسفة او قال لمن اسلم
 اى ضرر لمن لحقك في دينك حتى انتقلت عنه الى دين الاسلام
 او قال هذا زمان الكفر ما بقى زمان الاسلام او قال لو لا
 ولد الكافر او شد في وسطه الزنار باختياره او دخل دار
 الحرب وليس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل لتخليص الاسرى
 وبخلاف ما لو لبس السواد في الدارين لان لبس السواد حلال
 والبياض افضل ام وما ذكره في المسلمين الاولين هو لغتهم
 كما قدمته بما فيه لما مر انه متضمن للرضى ببقائه على الكفر
 ولو لحظة والرضى بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر
 مرت ايضا بما فيها وكذا مسئلة الاجابة لبك مرت بما فيها
 فراجع ذلك والكفر في قوله انا كافر واضح وكذا

فيما بعد ها الى الفلاسفة وكفر من قال لمن اسلم ما ذكر
 ظاهرا ان اراد الضم ببقائه على الكفر لا مطلقا لما علم مما مر
 واطلاق الكفر فيمن قال هذا زمان الكفر الخ لا يظهر الا ان
 اراد تسمية الاسلام كفر او بخوذلك بخلاف ما لو اطلق
 او اراد انه غلب على اهله الكفر فان الوجه انه لا يكفر بذلك
 وقوله لولده ولد الكافر لا يتجه اطلاق الكفر فيه ايضا بل لابد
 ان ينوي بالكافر نفسه فان اطلق فالتكفير بعيد وان اراد
 انه يشبه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شد الزنادقة قدمت
 ايضا بما فيها قال او قال ان اعطاني الله الجنة لا اريدها دونك
 او لا ادخلها دونك او قال ان امرني الله بدخول الجنة معك
 لا ادخلها او قال ان اعطاني الله الجنة لا بملك او لاجل هذا العمل
 لا اريدها او انكر القيمة او الصالح او الميزان او الحساب
 او الكتاب او الجنة او النار او المصحف او اللوح او القلم
 او قال الله لا يرى او لا يبرأ احد او شبهه بشئ او وصفه
 في المكان او الخفيات او قال الله لا يخلق فعل العبد وانكر
 رؤية الله بالعين في الجنة او شك في رسالة المرسلين
 او شك في نبوت وعد وعيده او وصف محمد قسا
 بصفات او اسمائه او قال لا يضر المسلم ذنب او راعي خلوه
 المذنب في النار او شك في فرائضه او احب ما انقض الله
 تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او بالعكس او اكس
 من الثواب او آمن من العقاب او انكر الحرام والحلال

او اعتقد قدم الزمان والروح والافلاك وما سأل دخول
 الجنة من عن الروضة انه صوب عدم الكفر في بعضها ويقاسر
 به الباقي ومن ايضا ان الاوجه في ذلك تفصيل فراجع وما
 ذكره من الكفر بانكار القيمة واضح كانكار حشر الاجسيان
 واما انكار الصراط والميزان ونحوهما فنقول المعتزلة فهم
 الله تعالى بان كان فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم
 وسائر المبتدعة لا يكفرون بوانكار الجنة والنار الان
 لا كفر به لان المعتزلة ينكرونها الان واما انكار وجودها
 يوما لقيمة فالكفر به ظاهر لانه تكذيب للنصوص المتواترة
 القطعية وانكار المصحف بمعنى القرآن كفر لاجماع خلاف
 انكار صحف الاعمال وما ذكره في انكار اللوح والقلم وروية
 الله عز وجل مطلقا او في الجنة فيه نظر فان المعتزلة
 قائلون بذلك ولم يكفروا به وتبشيه الله تعالى بحادث
 او وصفه بما يستلزم الجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت
 لازم ذلك له تعالى من الحدوث ونحوه وزعم ان الله تعالى
 لا يخلق فعل العبد لا كفر به ايضا لانه مذهب المعتزلة
 فغير مأمور بالشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه
 على نبينا وعليهم اجمعين بل اورسالة من علمت رسالة منهم
 ضرورة كفر بالاتراع بخلاف الشك في ثبوت وعده
 او وعيد فان في اطلاق كونه كفر انظر الا ان يجوز شرعا
 دخول كافر الجنة او تخليد مسلم مطيع في النار ووصف

يحدث بما يستلزم قد ما انما يتضح كونه كفرا ان اعتقد ذلك
 الاول لم امر ان الاصح ان لا نفر المذهب ليس بمذهب لان
 القائل بالضرورة قد لا يخطئه القول بل انهم وزعم انه لا يضر
 المذهب ذنب او غيره بخلاف النار لا كفر به لان الاول مذهب
 المرجحة والثاني مذهب المعتزلة وقد مر انهم لا يكفرون والشك
 في الغرض الكفر به واضح لانهم يستلزمون المشك في الضرورية
 المعلومة من الدين وهو كفر كانكارها بخلاف محبة ما بغض الله
 تعالى لورسوله صلى الله عليه وسلم او عكسه فانه لا يتجه فيه الكفر
 الا ان احب لك من حيث كون الشارع يبغضه او ابغضه من حيث
 كون الشارع يحبه بخلاف ما لو اجه او ابغضه لذاته مع
 قطع النظر عن تلك الجنسية فانه لا وجه لاطلاق الكفر
 وجرى هذا الحتم في اطلاق الكفر بالياس والامن المذكورين
 على اطلاق الحديث الكفر عليهما لكن قال ائمتنا وغيرهم
 المراد بكفر النعمة او ان استحل وانكار الحرام والحلال
 الكفر بظاهرها ولا خصوصية لهما بذلك بل من انكر
 حكما من الاحكام الخمسة الواجب والحرام والمباح
 او المندوب او المكروه من حيث هو كان انكر الوجوب
 من حيث هو او التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا
 واعتقاد قدم العالم او بعض اجزائه كفر كما صرحوا به
 قال او قيل لردع الدنيا لتنازل الاخرة فقال اترك ذلك
 بعد سنة او قيل له انقل الغيث قال نعم او قال نا اعم بما

كان وعالم يكن او قال فلان مات وسلم روحه اليك او كان
 اذا شريح في الفساد قال بقا لواحتي نطيب او نغيش طيبا
 او قال اني احب الحمر ولا اصبر عنها او قال افعل كل يوم
 مثلك من الطين او قال اريد خيرا او راحة في الدنيا ودع
 ما يكون في الآخرة ايش ما يكون او قيل له انضر في بالحق
 فقال انضر في بالحق وبغير الحق ام واطلاقه الكفر
 في المسئلة الاولى فيه نظر والذي يحتج به انه لا كفر بذلك
 الا ان اراد الاستهزاء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرت بها
 فيها من الخلاف والتفصيل واطلاقه الكفر في بقية المسائل
 كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد
 بقوله فلان مات الخ ما يقوله اهل النسخ فان القول به
 كفر والا ان اراد بقوله بقا لواحتي نطيب الخ استباحة الفساد
 المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وبقوله احب الحمر
 استباحتها من حيث هي بسا ترا اعتباراتها وبقوله افعل مثلك
 من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى اليجاد وبقوله لو يد
 خيرا الخ الاستخفاف بالآخرة وبقوله انضرك بغير الحق
 استتلال ذلك من حيث هو فالكفر في جميع هذه الصور
 عند ارادة ما ذكرناه او نحوه واضح بخلافه عند التأويل بمعنى
 صحيح وكذا عند الاطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك
 قال الفصل الثاني في الاختلاف لقول انابري من الله ان فعلت
 كذا فانا كفر ففعله وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا

فعلت كذا
 وقيل ان
 فعلت كذا

يكفر في الماضي والمستقبل ولورضى بكفر غيره قال بعضهم
 يكفر وكذا لو قال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني او قال يعلم الله
 اني لم افعل كذا وهو قد فعل او قال الخصم لا اريد بيمينه بالله
 بل اريد بالطلاق او قيل له احسن كما احسن الله اليك فقال
 ماذا اعطاني او قال الموعودتين ليستا من القرأين او قال لشعر
 النبي صلى الله عليه وسلم شعيرا او قال لولم يأكل آدم الخبطة ما وقعنا
 في هذا البلاء او ادعى النبوة فطلب اخراجه من مكة او رد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم او قال بعد اكل الحرام او شره الحمد لله
 او قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول او قيل له صل فقال
 لا اصلي او صلى بغير طهارة او قيل له اذ الزكاة فقال لا او دى
 او قال الصوم يضر او قال الفقيه وحم شرعيا فقال هذا الذي
 قلت عمل السفها او قالت المرأة لزوجها يا كافر فقال لم صحبتني
 او ان كنت هكذا لا تسكني معي او وضع على راسه قلنسوة الجحشي
 وغيره بلا ضرورة او قال الجحشي خير من النصراني او النصراني
 خير من الجحشي وغيره او قال اخذ حتى يوم المحشر فقال اي شئ
 شغلته مع المحشر او قال ابن تيمية في ذلك الجمع او قال اعطني حق
 والا اخذ منك يوم القيمة او قال عند المباينة الكفر خيرا
 يفعل او قال الهيب كلال ان لا اصلي او سجد للسلطان او غيره
 او قيل الارض قيل وهو قريب من السجود او قال ما هذا الله
 معي ما يعود لي رزقي ففي هذه المسائل قد يكفر وقيل لا يكفر
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران اراد به

كفر حالا او تبعد نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق وليس له ان
 يستغفر الله تعالى وان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله ثم رجا
 من خلاف من قال بكفره بذلك وما ذكره في الرضى بكفر الغير
 من الخلاف فيه ينافيه جزمه بالكفر فيما لو قال له كافر عرض على
 الاسلام فقال اذهب الى فلان الفقيه وليس علمه الكفر ثم
 الارضاء ببقائه عليه تلك المدة فالصواب ان الرضى بكفر الغير كفر
 وكذا ما ذكره من الخلاف في انه تعالى يظلمك كما ظلمتني بنافية ما قدمه
 من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الا ان يفرق بان هنا يحتمل
 انه من باب المشاكلة نحو ومكروا ومكر الله والذي يتجه انه ان نوى
 هنا يظلمك الله يخلص حتى منك وانما سماه ظلما المشاكلة لا يكفر
 وكذا ان اطلق للكفرية بخلاف ما اذا اراد حقيقة الظلم لاستحالة
 على الله تعالى اذ هو اعم من مجاوزة الحد والتصرف في ملك الغير وكل
 منها محال اما الاول فلانه تعالى ليس فوقه من يحمله شيئا واما
 الثاني فلان العالم كله ملكه تعالى وتقدس واصله الاملاك
 الى غيره انما هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رايتني فيما سبق
 ذكرت في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق ولعل ما هنا اقرب
 ومرا ان الرافعي حكى عنهم كفر من قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد
 فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهد لانه نسب اليه ان يعلم الشيء على
 خلاف الواقع ومرا ان الصحيح فيمن قال لا اريد يمينا بالله بلى
 بالطلاق انه لا يكفر نعم ان اراد بذلك الاستخفاف باسم الله
 كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما اذا اعطى ان لا يكفر به

الجواب عن سوال
 نقدر

الا ان قاله استخفافا بالنعمة من حيث نسبتها الى الله تعالى
 وانكارا للمعوزتين وتصغيرا نحو شعير صلى الله عليه وسلم
 من كلام عليه فيها والذي يتجه في اوله ياكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ
 انه لا يكون كقوله الا ان قصد بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم ووضح
 تكفير مدعى النبوة ويظهر كفره بطلب منه معجزة لانه يطلبها منه
 تجوز لصدقه مع استئثاره المعلوم من الدين بالضرورة ثم ان اراد
 بذلك تشبيهه وبياح كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم
 ان كان من حيث السنة فلا كفر به مطلقا او من حيث نسبتها لرسالة الله
 عليه وسلم كفر مطلقا كما هو ظاهر فيها وقوله الحمد لله بعد تناول
 الحرام ياتي فيه ملء في التسمية على نحو نحو ويحتل الفرق ويتجه
 في لا اقول ولا اصلي ولا اركب ولا اصوم او الصوم يضروا لا اجمع
 انه لا كفر فيها الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة او بالصلوة
 او الزكاة او الصوم والحج وحكم الصلاة بلا طهر من تفصيله
 ويظهر في هذا الذي قلت عمل السفها انه لا كفر به الا ان اراد
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قول
 الزوج ان قلت الخ انه لا كفر به ايضا الا ان قصد التعليق وقال ذلك
 رضي بوصفها له بكافرو وضع قلنسوة الجوسي مرحة وما فيه
 وكذا الجوسي خير من النضاري وما بعد مرحة ايضا ويظهر انه
 لا كفر بايش شغل مع المحشر الا ان قصد الاستخفاف به ولا
 بآين تجد في الخ الا ان اراد ان الله لا يقدر على ان يجمعه به في ذلك
 اليوم بخلاف ما اذا اراد ان له ذنوبا يذهب به بسببها الى النار

ابتداء فلا يجتمع به والقول بالكفر في اعطى حتى وال لا آخذ
 منك الخ لا وجه له ومن قال الكفر خيرا يفعل ان اراد به
 ان في الكفر خيرا ولو بوجه ما كان كافرا والافلا ومن
 قال اطيب الحلال ان لا اصلي الظاهر انه يكفر به لانه
 جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل اطيبه
 وهذا كفر بلا نزاع لان فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة
 للجنس وذلك كفر والسجود للسلطان او غيره مرجحه وما
 فيه وعجيب من هذا المص حيث حكى فيما مر لا تقا على كقد
 من قال هات آكل الحلال اسجد له وحكى الخلاف في السجود
 نفسه للسلطان او غيره مع ان هذا فيه السجود الحقيقي بخلاف
 ذلك والوجه انه لا يكفر بتقبيل الارض ولا بما بعده **قال**
الفصل الثالث فيما يخشى عليه الكفر اذا شتم رجلا اسمه
 من اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن الزانية وهو
 ذكر النبي صلى الله عليه وسلم او قال له فقيه وجهاسر عيا
 فقال هذا عمل الفقهه ويعمل معي عمل السفهه او ابغض عالما
 من غير سبب ظاهر او سمع الاذان او القرآن فكم بكلام الدنيا
 او قال للقرا هؤلاء اكلوا الزبا او قال لصاح وجهه عندي
 كوجه الخنزير او قال اريد المال سوا كان من حلاله
 او حراده او قال احب اليهما اسرع وصولا او قال ما تقصر
 الله من عمر فلان زاد الله في عمره او قال من ليس له
 درهم لا سوى درهما ففي هذه المسائل يخشى عليه

الكفر اعم ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور ان كلا
 منها يحتمله لكن احتمالا بعيدا فربما مال خاطره الى ذلك
 الاحتمال فيكون كافر او بهذا يعلم ان ما في معنى هذه الصور
 من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلها فحينئذ تجنب
 اللفظ بجميع ذلك اي يندب تارة كتحجب كلام الدنيا عند
سماع القرآن او الاذان ويجب اخرى ككثر الصور بالباقي
 ق لفضل اخفى الخطا لو قال الله يطلع من السماء او من العرش
 او قال بين يدي الله او قال يارب لا ترضى هذا الظلم ارقال
 فلان ترضى سوا او قال اعطيتك واحدا واخذت من واحد او قال
 ياخذ من له واحد ولا ياخذ ممن له عشرة او قال الفقر شقاوه
 فهذه المسائل خطأ لا يكفر به والله الهادي الى الصواب انتهى
 وجعله ما في الفصل الثالث مما يخشى منه الكفرون ما في هذا
 الفصل فيه نظرفان هذه الصور التي في الرابع اقرب الى
 احتمال الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها اقرب
 على انه قدم في الفصل الاول المعقود لما هو كفر اتفاقا بحسب زعمه
 كفر من قال الله ينظر اليكنا ويبصرنا من العرش وهذه مثل الله
 يطلع من السماء او من العرش فجعله في تلك كفر اتفاقا كما اخبره
 صنيعه فانه لم يجعلها في الفصل الثاني المعقود لبيان ما اختلف
 في انه كفر وظاهر ان المسئلتين حكمهما واحد وان الفرق بينهما
 التي زعمها هذا المعرجية واذا انتهى الكلام على ما في كتابه هذا
 فلنرجع الى سوق بقية كلام الروضة الذي انفرد به عن الرافي

فبقول في الروضة قروح زائدة نقلها عن الشافعي وقها بلفظها
ثم تنكلم على ما فيها وعبارته قلت قد ذكر القاضي الامام الحافظ
ابو الفضل صياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفا بتعريف
حقوق نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم جملة من الالفاظ
المكفرة غير ما سبق نقلها عن الائمة اكثرها جمع عليه وصرح
بقتل الاجماع فيه فمنها ان مريضا شفى ثم قال لقيت في مرضي
هذا ما لو قتلت ابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم لم استوجب
قتال بعض العلماء يكفرو ويقتل لانه يتضمن النسبة الى الجور
وقال آخرون لا يهتم قتله ويستتاب ويعزوا انه لو قال كان
النبى صلى الله عليه وسلم اسود او توفي قبل ان يلحقى او قال
ليس بقرشي فهو كفر لانه وصفه بغير صفته فيه تكذيب
وان من ادعى ان النبوة مكتسبة او انه يبلغ بها القلب الى
مرتبتها او ادعى انه يوحى اليه وان لم يدعى النبوة او ادعى
انه يدخل الجنة وياكل من ثمارها ويعانق الحور فهو كافر
بالاجماع قطعا وان من دافع نض الكتاب او السنة المقطوع
بها المحمول على ظاهره فهو كافر بالاجماع وان لم يكفر
من دان بغير الاسلام كالنصارى او شك في تكفيرهم او صحح
مذهبهم فهو كافر وان اظهر مع ذلك الاسلام واعتقه وكذا
يقطع بتكفير كل قائل قول لا يتوصل به الى تضليل الامة
وتكفير الصحابة وكذا من فعل فعلا اجمع المسلمون على انه لا يصح
الامن كافر وان كان صاحبه مصرحا بالاسلام مع فعله كالسجود

للصليب والنار او المشى الى الكائن مع اهلها بنهم من
 الزنا نير وغيرها وكذا من انكر مكة والبيت او المسجد الحرام
 او صفة الحج وانه ليس هذه الهيئة المعروفة او قال لا ادري ان هذه
 المسألة بمكة هي مكة او غيرها فكل هذا وشبهه لا شك في تكفير
 قائله ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت صحبته للمسلمين فان
 كان قريب عهد بالاسلام او مخالطة المسلمين عرفناه بذلك
 ولا يعز بعد التعريف وكذا من غير شيئا من القرآن او قال ليس
 بمعجز او قال ليس في خلق السموات والارض دلالة على الله تعالى
 او انكر الجنة او النار او البعث والحساب واعترف بذلك
 ولكن قال المراد بالجنة والنار والبعث والنشور والثواب
 والعقاب غير معانيها او قال الائمة افضل من الانبياء والله
 تعالى اعلم اجم كلام الروضة المنقول عن الشفا بالمعنى من حال
 متعددة والا فضا حبا لشفاء لم يسقم كذلك وهو كلام نفيس
 مشتمل على فوائد بتأملها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يدرج
 النووي عفا الله تعالى عنه شيئا من الخلاف في المسئلة الاولى
 اعني مسئلة المريض اذا شفى والذي رجحه المحب الطبري انه
 لا يكفر والحق الذي عندي ان يفصل فيقال ان اراد بذلك
 ان الله شدد عليه لذنوب سبقت له او نحو ذلك لم يكفر
 وان اراد انه لم يفعل معه الا صلح في حققة فان كان مع اعتقاد
 ان ما فعله معه جور كفر وانه تعالى لا يجب عليه الا صلح
 او اطلق لم يكفر وفي الشفا عن ابن ابي زيد قبل هذه المسئلة

لو لعن رجلا ولعن الله عز وجل وقال انما اردت ان العن الشيطان
 فزل لساني قتل بظاهر كفره ولا يقبل عذره وقضية مذهبا
 قبوله وما قاله في المسئلة الثانية سجد اضركن محله كما يعلم من اخر
 كلامه فيمن طالت محبته للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم ان ما مر
 عن ابن عبد السلام عن ابي خنيفة وقواه من ان من قال او من بالبنو
 واشك بانه المدفون بالمدينة او الذي نشأ بمكة لا يكثر لانه وان كان
 معلوما بالضرورة الا انه ليس من الدين لاننا لم نتعبد به فيكون
 جاحدا كما حد بغداد ومصرام ووجه رده ان الشك في ذلك
 من الخلف للمسلمين يستلزم تضليل الامة وغير ذلك من العظام
 في الدين وظاهر كلام النووي عفا الله تعالى عنه والقاضي رحمه
 الله تعالى ان محمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
 المعلومة يقينا يكون كفرا ويشبه ما مر من ان انكارها يتضمن
 التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين كلام القاضي يوم ان
 محمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
 كفر يوجب القتل وليس كذلك بل لا بد من ضمنية ما يشعر
 بنقص في ذلك كما في مسئلتنا هذه لان الاسود لون
 مفضول ام واذا تأملت ما علل به القاضي الذي نقله
 عنه النووي عفا الله تعالى عنه واقره علمت ان الوجه انه
 انه لا فرق على اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لتكون الا
 مشعرة بنقص لان صفاته لا يتصور اكل منها بل كل ما اثبت
 له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فالاعتراض ليس في

في محله وذكر القاضي ان انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان
 بهتامة يكون كفرا ثم نقل عن بعض ائمة مذهبهم ان بتدليل
 صفة ومواضع كفر وهذا يستل انكار الحجرة وكونه كان اولا
 بمكة واخرها بالمدينة وغير ذلك مما يشاكله وهو متجه ومحل
 ما قاله في المسئلة الثالثة ما اذا رجم انه يوحى اليه بنزول
 ملك عليه والا فالذى ينبغي ان لا يكفر والظاهر ان زعم دخول
 الجنة ماضيا واحالا او مستقبلا قبل موته مرة او اكثر سوا اضم
 الى ذلك الاكل والمعانقة المذكورين امر لا يكون كفرا وان كان
 وما يتوهم متوهم من كلام الروضة عن القاضي خلاف ذلك
 والظاهر ايضا ان معنى قوله المحول على ظاهره اى بالاجماع
 وقد يستفاد ذلك من كلام الروضة بجعل قوله بالاجماع
 متعلقا به ايضا وقوله وان من لم يكفر الخ ذكر فيه الاجماع وجعله
 حجة على كفر من ذهب الى انه لا حجة لله تعالى على كتمان من العامة
 والنساء والبله ومقلدة اليهود والنصارى او غيرهم اذا لم
 يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد نحا القزالي
 قريبا من هذا النحى في كتابه التفرقة وما نسبته القزالي صرح
 القزالي في كتابه الاقتصاد بما يردّه وعبارته التي اشار
 اليها القاضي على تقرير كونها عبارته ولا تفقد دس عليها
 في كتابه عبارات حلا لا تفقد ما فهمه القاضي ولا تقرب ما ذكره
 وعبارته وصنف بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم
 مبعثه ولا صفته بل سمعوا ان كتابا يقال له فلان ادعى النبوة

فهو لا عندى من الصنف الاول اى من الذين لم يسمعوهم
 اصلا فانهم لم يسمعوهم اما يحرك داعية النظر ام فانظر كلامه
 مجده انما عذرهم لعدم بلوغ دعوتهم صلى الله عليه وسلم ولم وهذا
 لا ينحى مخي ما ذكره القاضى وقد قال ابن السبكي وغيره لا يفتقر
 القزالي الاحاسد او زنديق واعلم ان ابن المقرئ ذكر في روضه
 ان من يكفر طائفة ابن عربي كان كمن لم يكفر اليهود والنصارى
 وهذا من قدح في ابن عربي وطائفته كابن الفارض وغيره ولم
 لهم بالكفر ولم يعتقدهم بل ولم يكفرهم بالكفر ولقد بالغ في
 ذلك بما لا دليل له عليه ولا مستند يرجع اليه وقد رد عليه
 ما قاله شيخنا خاتمة المناخرين زكريا الانصارى في شرحه
 للروض وردت عليه ما قاله باسبط ما ذكره شيخنا في افتاء
 طویل سطرته في الفتاوى وببيت في انهم ائمة علماء عارفون
 بالله وباحكامه لكن اعتر كثير من الجعلة ببعض كلامهم
 فضلو اضلا لامبينا واهل ابن المقرئ اشار الى هؤلاء بقوله
 طائفة ابن عربي ولم يقل ابن عربي لكن في عبارته من العجب مالا
 يخفى ويؤخذ من كلام الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولا
 يتوصل به الى تضليل الامة او تكفير الصحابة وما وقع في الامالى
 المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام بان من كفر
 ابا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضى الله تعالى عنهم لا يكفر وان
 كان اسلامهم معلوما من الدين بالضرورة لان جاحد الضرورة
 لا يكفر على الإطلاق والا لكفرنا من محمد بن عبد الله ووجهه

ان تكفر هؤلاء الامة يستلزم تضليل الامة واما يستلزم
 ايضا انكار حجة ابي بكر وقد مر ان انكارها كفر فزعم كفره
 رضى الله تعالى عنه يكون كفرا بالاولى ومن ثم قال الرزك شتى
 والظاهر ان هذا مكذوب ببه على الشيخ اهـ وقد يجاب عنه بان
 الذى يفهم من كلامهم ان تكفير جميع الصحابة كفر لانه صريح فى انكار
 جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن غيرها بخلاف
 تكفير طائفة منهم كما يصرح به ما مر عن شرح مسلم من ان الله
 الصحيح المختار الذى قاله الاكثرون والمحققون عدم تكفير
 الخوارج المكفونين للؤمنين وما يصرح به ايضا كلام السبكي
 فى فتاويه فانه اخبر ان مكفرا بى بكر او احد من الذين شهد
 لهم النبى صلى الله عليه وسلم بالجنة كافروا بذلك اختياره
 اخذه من رواية له عن مالك فى كفر الخوارج لتكفيرهم للؤمنين
 ونارخ النووى عفا الله تعالى عنه فيما مر عنه واطال فيه بما يعلم
 من نحو انه اختار له خارج عن مذهب الشافى رضى الله
 تعالى عنه وقد سقت حاصل كلامه هذا فى كتابي الصواعق
 المحرقة وبينت ما فيه وبهذا كله يتايد كلام الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام فافهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول
 القاضى بعد ان قال وكذلك وقع الاجماع على تكفير كل من
 دافع عن الكتاب او خص حديثا مجمعا على نقله مقلوما به مجمعا
 على حمله على ظاهره كتكفير الخوارج بابطال الزعم كانه لما قد مر
 من التفصيل بين ان ينكر واحد يشته ويعترفوا به او ينكروه من

فاصله وظاهر كلام القاضى هذا انهم ينكرون من اصله
 وجنوده فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب
 ونحوه من السجود للصنم ونحوه ما يوافق ما ذكره
 في المشى الى الكايس وما قد يخالفه فيمن شد نحو الزنار
 على وسطه الا ان يفرق بان الهيئة الاجتماعية من الثرى
 بنهم والمشى معهم الى الكايس قاضية برضاه بكفرهم او
 تهاونه بدين الاسلام او بانه معهم على دينه وكل ذلك كفر
 كما مر مبسوطا وما ذكره في انكار مكة الخ ظاهر وقد مر
 ما يؤيد به ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم
 ذلك الخ ظاهر متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من الكفر
 وقوله اوقال ليس بمعجز يحتمل ان يريد به ما يشبه ما ليس بمعجز بذاته
 فمن قال ليس بمعجز بذاته وانما هو لكون الله تعالى صرف القوى
 من معارضة كفر والمضريح بكفره مشى عليه الحاطلة وكلام
 القاضى هذا الذى اقره النووى عفا الله تعالى عنه
 قد يردده والذى يظهر لي عدم كفره لان هذا لا يترتب
 عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضرورة من ضرورياته
 بخلاف منكر الاعجاز من اصله ثم رايت بعض المتكلمين
 على الشفا حكي ذلك قولاً في معنى الاعجاز وحي فتكفير
 قائل ذلك بعيد ووقع بتونس ~~شئ~~ ان رجلاً قال لاخر
 انا عدو وعدوتيك ففقد له مجلس فافتي بعض ائمة
 المالكية بانه مرتد يستتاب واخذ كفره من قوله تعالى

لا يترتب عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضرورة من ضرورياته

من كان مدوا لله الآية وافق بعضهم بان كفر كفر
 تنقيص فلا يستتاب واخذ ذلك في الشفا من ان امرأه
 سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدو في
 فقلت ومن كون خالد رضي الله تعالى عنه قتل من قال له
 عن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افنا ابن عتاب
 بقتل من قال ان سالت او جهلت فقد سال وجهل نبيك
 واعترضه بعض ائمتهم ممن مال الى الاول بان الاول نفس
 فان كل سباب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه
 القضية وهي لا تنعكس كنفسها بل قوله انا عدوك وعدو
 نبيك وما اشعر بترفع القول له ذلك لانا نأخذ الوضعا
 يجعلون لنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم انا عدو الامير
 والامير عدولي وقصد برفع نفسه لان في نسبة من يعادي
 الامير وبان قتلنا لمن ذكر مذهب صاحبنا على ان عمر رضي الله
 تعالى عنه ودي القاتل من بيت المال ورأى ان قتله غير
 صواب وبان افنا ابن عتاب انما هو لان ما ذكر في قضيته
 صريح في التنقيص فالمحقق ان قاتل ما مر من تد لا ينقص
 هذا كله على قواعدهم من التفرقة بينهما اما على قواعدنا
 فالذي يظهر انه ردة وفي الشفا ايضا يكفر من ذهب
 الى ان في كل جنس من الحيوان نذيرا ونبييا من القرود او
 الخنازير والدواب وغيرها ويحجج بقوله تعالى وان من
 امة الا خلا فيها نذيرا ذلك يؤدى الى ان توصف انبيا

هذه الاجناس بصفاتهم المذمومة وفيه من الازراء على
 هذا المنصب المنيف ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه
 وتكذيبه قائله ويكفر ايضا من قال ليس في معجزاته
 صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صرح به
 في القرآن من حكم او خبر او اثبت ما نفاه او نفى ما اثبت
 على علم منه بذلك او شك في شئ من ذلك او جحد التوراة
 والا انجيل وكتب الله المنزلة او كفر بها او طعنها او سبها
 او استخف بها ومن نودي فاجاب بلبيك اللهم لبك فان
 اعتقد تنزيل المنادى منزلة الرب كفر ولا فلا وفيه
 ايضا مسائل اخرى حسنة تركها النووي عفا الله تعالى عنه
 للعلم بها مما امر كنى لما كان في اخذها من ذلك نوع خفاء حيث
 ذكرها لتفسير واضحة بينه مع زيادة فوائد اخرى لا تقبل مما
 مر من ذلك ان من سب نبينا عليه افضل الصلاة والسلام
 ويلحق به في جميع ما يذكر غيره من الانبياء المتفق على نبوتهم
 او اعابهم والحق به نقصا في نفسه او نسبه او دينه او خصلته
 من خصاله او عرض به او شبهه بشئ على طريق السب والازراء
 او التصفير لثأره او الفض منه او العيب له او لعنه او دعا
 عليه او تمنى له مضرة او نسب اليه ما لا يليق بمنصبه على طريق
 الذم او عبت في وجهه الغرض من السبق من الكلام ومجر
 ومنكر من القول او ذورا وعينه بشئ مما جرى من البلاء والخير
 عليه او غمضه ببعض العوارض البشرية الجائفة والمعمورة

لديه كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة وحكاية ابن خزيمة
 الخلاف فيه لا معمول عليها سواء اصد عنه جميع ذلك او بعضه
 فيقتل ولا تقبل ثوبته عند اكثر العلماء وعليه جماعة من
 اصحابنا بل ادعى فيه الشيخ ابو بكر الفارسي الاجماع وسياتي
 بسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف
 في اسلام البرية كما لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى
 عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعده هذه الكلمة تنقيصا له
 صلى الله عليه وسلم ويدل لما قلناه من الحاق اثر الانبياء به
 صلى الله عليه وسلم فمن ذلك ما في الشفا اجمع العلماء على ان
 من ادعى على نبي من الانبياء بالويل او بشئ من المكروه انه يقتل
 بلا استئذنه وقد ذكر ذلك اخر فقال وحكم من سب سائر انبياء
 الله تعالى وملائكته واستخف بهم او كذبهم فيما اتوا به وانكروا
 او جحدوا حكم نبينا صلى الله عليه وسلم على مساق ما قلناه وفيه عن
 مالك من قال برأى النبي صلى الله عليه وسلم او ما زده ونسخ واداد
 به عيبه قتل ويؤخذ منه انه لو اطلق ذلك او قصد الاخبار
 من تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ومحتمل
 عند الإطلاق لانه ليس صريحا في المنقص واذا قلنا بعدم الكفر
 فظاهر انه يعذر التعذر البليغ لذكره ما يؤهم نقضا وفيه
 عن القاضي من قال فيه صلى الله عليه وسلم اكمال يتيم اى طالب
 قتل والظاهر ان مذهبا لا يابى ذلك لما في عبارة من الدلالة
 على الاضرار فان ذكر يتيم اى طالب فقط لم يكن صريحا في ذلك

فيما يظهر نعم ان كان السياق يدل على الاذرا كان كما لو جمع
 بين اللغظين وفيه عن ابن ابي زيد من قال صفته صلى
 الله عليه وسلم كصفه رجل قبيح الوجه والمخية قتل ومذهبا
 قاض بذلك وفيه عن صاحب سخون في رجل قيل له لا وحق
 رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا كلاما قبيحا
 ثم قال اردت برسول الله العقب انه لا يقبل دعوا
 التاويل ومذهبا لا يابى ذلك وعن ابن عتاب في عشار
 قال لرجل اد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان
 سالت او جهلت فقد سال وجهل انه يقتل ومذهبا قاض
 بذلك ايضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله اد واشك الى النبي
 بقصد عدم المبالاة كفر ايضا وعن فقها الاندلس انهم افوا
 بقتل من ساء صلى الله عليه وسلم بيتا وخن حيدره وزعم
 ان زهدا لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات اكلها ومذهبا
 لا ينافي ذلك بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي ان يكون كافيا
 في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى الله عليه وسلم
 هنر ليستتاب فان تاب والاقبل لانه تنقيص لا يجوز
 عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على
 قصد التنقيص لانه ليس صريحا فيه لان الهزيمة قد تكون
 من الجملات البشرية فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل بعذر
 التقدير الشديد قال القاضي عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره
 وكذلك اقول حكم من غمضه او عيره برعاية الغم او بالسهر

او بالنسيان او السحر او ما اصابه من جرح او هزيمة لبعض
 جيوشه او اذى من عدوه او شدة في زمنه او بالميل الى النساء
 فحكم هذا كله لمن قصد به نقصه القتل ام وما ذكره ظاهر
 لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب
 له ولا معتقدا له في جهته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر
 من لونه او سبه او تكذيبه او اضافة ما لا يجوز عليه او نفى
 ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم نقصه مثل ان
 ينسب اليه ايتان كبيرة او مداينة في تبليغ الرسالة او في حكم
 بين الناس او يفض من مرتبة ما وشرق نسبه او وفور علمه
 او زهد له لو يكذب ما اشتهر به من امور اخبر بها عليه افضل
 الصلاة والسلام وتواتر الخبر بها عنه عن قصد لرده خبره
 او ياتي بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان ظهر بدليل
 حاله انه لم يتعد ذم ولم يقصد سبه اما الجاهالة حملته على ما قاله
 لو لصبر او سكر اضطره اليه او قلته مراقبة وضبط اللسان فحكمه
 القتل دون تلغيمه اذ لا يعذر احد في الكفر بالجاهالة ولا بدعوى
 ذلك اللسان ولا بشئ مما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليما
 الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وبهذا افق الاندلسيون
 على من نفى الزهد عنه صلى الله عليه وسلم كما مر وما ذكره
 ظاهر موافق لقواعد مذهبنا اذ المراد في الحكم بالكفر على
 الظواهر ولا نظر للمقصود والنيات ولا نظر لقراين حاله
 نعم يعز مدعى الجهل ان عزز لقرب عهده بالاسلام او بعده

عن العلماء كما يعلم مما قدمته عنه في الروضة ويعجز رايعر فيما
 يظهر بدعوى سبق اللسان بالنسبة لدرء القتل عنه وان لم
 يعذر فيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده والفرق ان ذلك حق الله
 تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولوقال مقل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الربا فان اراد الربا المحرم الذي هو كبيرة
 فقد ذكره القاضي او اطلق او اراد به اظهار خلاف ما يبطن
 لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعجز التعزير بالبليغ وقوله وتواتر
 الخبر بها عن اى لفظا وهو موجود خلافا لمن زعم فيه او معنى
 ولا نظري في ذلك خلافا لمن زعمه ولو كان في ضيق من حبس او فقر
 وقصد باللفظ بكفر مما صر او غيره ان يقتل ليستريح لاحتية
 الكفر فهل هو كاف باطنا او نقول هذه قرينة شفي الكفر
 عنه باطنا كل محتمل ولعل الثاني اقرب وحكي عن ائمة مذهب
 خلافا فيمن اغضبه غيره فقال له صلى الله عليه وسلم فقال لا صلى
 الله على من صلى عليه فقل ليس بكفر لانه انما شتم الناس وليس
 ثم قرينة تصرف الشتم له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة
 الذين يصلون عليه وقيل كفر واللائق بقواعدنا الاول
 لان اللفظ ليس صريحا في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة
 وانما هو ظاهر في شتم نفسه ان صلى او غيره من الناس مع عدم
 انكفر يعجز التعزير بالبليغ وعن القابسي توقفا فيمن قال
 كل صاحب فندق اى خان قرنان ولو كان نبيا مرسل قال
 فيستفهم هل اراد صاحب القنادق الان فليس فيمن نبى مرسل

فيكون امره اخف ولكن ظاهر لفظه العموم ام والظاهر
 ان لفظه ليس صريحا في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر
 بمجرد هذا اللفظ بل يعزى التعزير الشديد وعن ابن ابي
 زيد ان من قال لعن الله العرب او بنى اسرائيل او بنى آدم
 وقال لم اراد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزى وكذلك
 لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم اعلم من حرمه وكذا
 لو لعن حديث لا يبيع حاضر لباد ولعن من جابه وكان ممن
 يعذر بالجهل وعدم معرفة السنن لانه لم يقصد بظاهر
 حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله انما لعن من حرمه
 من الناس ام وهو ظاهر ولا بد من تقييد لا عن محرم
 المسكر بان يكون ممن يجمل ذلك ايضو يعذر بالجهل
 به بان يكون قريبا لاسلام ولم يكن مخالفا للمسلمين والا
 فتحرمه معلوم من الدين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه
 من جابه بالحديث المذكور بعد قول احده له هذا قاله النبي
 صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله
 ما اردته لان لفظه ظاهر في تكذيبه فليتب والافليقتل
 وذكر فيمن قال لا تحريا ابن الف خنزير انه لا يكفر وانما
 شمل هذا اللفظ جماعة من الانبياء ما لم يعلم انه قصد سبهم
 وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ المبالغة في سب
 المخاطبة دون غيره لكن يعزى ويبالغ في تعزيره وظاهر
 كلامه ان من قال لها شتم لعن الله بنى هاشم وقال اردت

الظالمين منهم اوقال لمن يعلم انه من ذرية صلى الله عليه وآله
 قولاً قبيحاً في آباءه او من نسله او ولده لا يقبل تخصيصه بارادة
 غير النبي صلى الله عليه وسلم من غير قرينة وهو محتمل لعموم لفظه
 لكن الاقرب الى قواعدنا قبوله مطلقاً لان اللفظ بوضعه
 لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغ في تعزيره وحكي عن بعض
 ائمتنا فيمن قال لا اخر لعنه الله الى آدم انه يقتل وقضية
 قواعدنا خلافه لما قدمته من ان لفظه ليس صريحاً في سب
 بني لاحتماله الى ان يلقي آدم في القيامة بل لو قال لعن
 الله اباة الى آدم كان عدم التكفير اقرب ايضا ان ادعى
 ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم صريح
 يدل على خلافه ولا يقال كلامه يتناول آدم للخلاف
 المشهور في دخول الفاتية وعبر بمشايخ خلافا فيمن
 قال لشاهد عليه بشئ قال له تهمني الانبياء يتهمون
 فكيف انت فقيل يقتل بدشاعة لفظه وقيل لاحتمال
 ان يكون خبرا عن ائمتهم من الكفار وهذا الثاني
 هو الاوجه وعن شيخه انه عز من ساب وجلائم قصد
 كليا فضربه برجله وقال قم يا محمد وما دل عليه كلامه
 من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه رحمه الله
 تعالى بل صريحه عدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد
 نقص ولا ذكر عيب لكن فيها ذكر بعض اوصافه واستشاد
 ببعض احواله عليه الصلاة والسلام كما نرى عليه

على شبه ضرب المثل والحجة لنفسه او لغيره او على التشبيه به
او عند مظلة نالته او تنقيص حصل له فمن تلك المسائل
ان يقول ان قيل في سوء فقد قيل في النبی وان كذبت
فقد كذب الانبياء وان اذنبت فقد اذنبوا وانا اسم
من الالسنه ولم يسلموا او صبرت كما صبروا ولو العزم
او كصبر ايوب وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر ان
قصد به الترفع وان شاذ كهم في اصل هذه الفضائل
كان حراما شديد التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق
المبالغة بمعنى انه لا نسبه لي باتباعهم وقد وقع لهم
ذلك فوقعه لي اولى لم يكن حراما وعلى هذا يحمل ما وقع
لبعض الاكابر من استشهادهم على ما حصل له بنحو هذه
الكلمات في خطب كتبهم وغيرها نعم قوله ان اذنبت
فقد اذنبوا شديد التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال
ومنها ما يقع في اشغال المتحرفين في القول المتساهل
في الكلام كقول المبتنى * انا في امة تداركها الله في غرب
كصالح في ثمود * وكلامه محتمل لقصد تشبيه حاله
في الغيبة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون مرفوض
الترفع او تشبيه حال من هو فيه بحال ثمود من
المشاققة وعدم الطوعية له فيكون مستلزما للترفع
ومريحا في سبهم وعلى كل فهو غير كاف ومحو قول
ابن نبيه في حسن يوسف عليه الصلاة والسلام الا انه ملك

فلربما يحسن النقد معدود ومنها قول ابي العلاء كنت موسى
 وافله بنت شعيب غير ان ليس فيكما من فقير ولا يستنكر كلامه
 هذا الدال على الازراء والتحقر لموسى صلى الله وسلم على نبينا
 وعليه فان كان زنديقا كافرا وقد اتى في كثير من شعره
 بصراح الكفر وقد انحأ نحوه في زيادة القبح والتصرح
 بالكفر في شعره ابن هاني الاندلسي ومن كلام ابي العلاء
 الذي ليس صريحا في الكفر قوله لولا انقطاع الوحي بعد محمد
 قلنا محمد بن ابيه بديل * هو مثله في الفضل الا انه * لم يات
 برسالة جبريل * وانما لم يكن كفرا لان ظاهر قوله الا
 الخ ان الممدوح نقص لفقد ذلك فان اراد انه استغنى
 عن ذلك فلا يحتاج اليه في المماثلة كان اقرب الى الكفر
 بل كفا ونحوه في الكفر قول الآخر * واذا ما رفعت راياته
 صفت بين جناحي جبريل * ونحوه ايضا قول حسن الاندلسي
 في محمد بن عباد المعتمد وزياد بن بكر بن زيدون * كانت
 ابا بكر ابو بكر الرضي * وحسن احسن وانت محمد * وليحمد الشاعر
 وغيره من ارتكاب هذه القبائح الشديدة العذرا العظيمة
 الاثم فانه ان ملجأت الى الكفر نفوذ بالله تعالى من ذلك
 ولم ينزل المتقدمون والمتأخرون ينكرون مثل هذا ممن وقع منه
 فيما انكر على ابن نواس قوله * فان يك باقى سحر فرعون فيكم *
 فان عصي موسى بكف خصيب * ووجه الانكار عليه ان عصا
 موسى انما تصرف بحقيقة من الاضافة اليه صلى الله على نبينا

وعليه وسلم وان كان انما اراد بها انما معروف فانها اسم له وكذا
 الخصب بالمجبة وقيل بالمعصية اسم لخم ايضا وما كفر به
 قوله في محمد الامين وتشبيهه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم تنازع
 الاحد ان الشبه فاشتبها خلقا وخلقاً كما قد الشرا كان وهو
 وان كان في غاية القبح الا انه لا يكون كفرا على قضية مذهبنا الا ان
 قصد التشابه المطلقة وما انكر عليه انفرقه **كيفية** لا ينبغي من
 اهل **من** رسول الله من نفره لان من واجب تعظيمه صلى الله عليه وسلم
 ان يضاف اليه ولا يضاف ومنها ما نقله عن مالك من نادى ب
 من غير بالفرق فقال قد رعا النبي صلى الله عليه وسلم الغنم
 لانه عرض بذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضعه قال
 مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب اذا عوقبوا يقولوا قد اخطأت
 الانبياء قبلنا ونقل عن **يحيون** لا ينبغي ان يصلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم عند التعجب الاعلى طريق الثواب والاعتساب
 تعظيماً له كما امرنا الله ومنها ما نقل عن القاسمي فيمن قال
 لعبيح كان وجهه نكير ولعبوس كان وجهه مالك الغضبان
 انه لم يكفر اذا لا تصح فيه بسبب الملك وانما السب فيه
 للمخاطب بل يعاقب العقاب الشديد فان قصد ذم الملك
 قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ من كلامه ان ذم بعض الملائكة
 وتنقصه كذم الانبياء وتنقصه وهو ظاهر ثم رايته
 صرح بذلك في آخر الكتاب وقد قدمنا عن **ثم** قال وهذا
 كله فيمن تكلم فيهم بما قلنا على جملة الملائكة او على معين

من حققنا كونه من الملائكة والنبين ممن ذكره الله في كتابه
 او حققنا علمه بالخبر المتواتر والشهور المتفق عليه بالإجماع
 القاطع لجبريل وميكائيل ومالك وخزنة الجنة وجهنم
 والزبانية وحلة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة
 ومن سمي فيه من الانبياء وكفر راييل واسرافيل ورضوان
 والحفظة ومنكرو وكبير من الملائكة المتفق على قبول الخبر
 م. فاما من لم يثبت الاخبار بيقينه ولا وقع الإجماع
 على كونه من الملائكة والانبياء كما روت وماروت في الملائكة
 والحضر ولعمان وذى القرنين ومريد واسية وخالد بن
 سنان في الانبياء فليس الحكم في شأنهم والكفر بهم كلهم
 فيمن قدمناه اقل يثبت لهم تلك الحرمة ولكن ينحرم
 ينقصهم كلامهم وهو ظاهر جلي وبريعلم خطأ من قال
 ان ما يحكيه المفسرون في قصة هاروت وماروت
 في آيتها في سورة كفر وليس كما زعم ولقد وقع بذلك
 في ورطة عظيمة وان كان جليلا فقد حكي هذه القصة
 اكابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
 وغيرها ومن ثم انتصر لهم بعض المناخرين من المجتازين
 وخرج هذه القصة بما ساند صحة ورد على من خالف
 في ذلك فجزاه الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي
 من انكر نبوة احد ممن ذكر وهو من اهل العلم لا خرج عليه
 لا خلافا للعلماء في ذلك وعن القاضي ايضا ان شابا

عنه بالخير قال لمن قال له انك امتي اليس كان النبي صلى
الله عليه وسلم أميًا لم يكفر بذلك وأن الخطأ في الاستشهاد
لان الامية شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره
ومنها ما نقله عن شيخه فمن قال لمن ينقصه انما تريد
نقصي لقولك وانا بشر وجميع البشر يحقهم النقص حتى
النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يكفر خلا فالمن افني بقوله
لان لم يقصد السب للقاضي رحمه الله تفصيل حسن
في حكاكي السب ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف
بقائه والانكار عليه فقد يجب وقد يندب وقد اجمع
السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمخدين
في كتبهم ومجالسهم لبيانها وردّها وان كان على وجه
الحكايات والاسمار الظرف واحاديث الناس ومقالاتهم
في الفتن والسيئين وهو الكلام الجامع لا خلافا للذلات
حسنًا وقبحًا اذ الفتن الهذيل ونوادير السمخا والحوض
في قيل وقال وما لا يعنى فكل هذا ممنوع منه ونقصه
اشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سأل رجل مالكا عن
يقول القرآن مخلوق فقال مالكا كافرا قتلوه فقال انما
حكيمة عن غيري فقال مالكا انما سمعناه منك وهذا
من رحمه الله على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتياد
او اظهر استحسانا وكان مولعا بمثله حفظا ودراسة وتطلبه

وبرواية استقار بجوه عليه الصلاة والسلام وسببه
 فهو كالساب ولا ينفعه نسبته الى غيره فيبادر بقتله وقد قال
 ابو عبيد القاسم بن سلام حفظ شطرنيت ما هي بر صلى الله عليه
 وسلم كفر ولجئوا على تحريم رواية ما هي بر صلى الله عليه وسلم
 وكتابتها وقراءته ام وما ذكره من المبادر بقتله اى ان لم
 يتب ومن الكفر ظاهر عند الرضى بذلك واستحسنا لان
 قصد به غير ذلك وما ذكره من الاجماع محله في روايته بغير
 عرض مسوغ لذلك ثم ذكر تفصيلا آخر فيمن ذكر ما يجوز عليه
 صلى الله عليه وسلم او مختلف في جواز عليه وما يلحقه
 من الامور البشرية ويمكن اضافتها اليه او ما امتحن به
 صبر عليه او ما يعرف به ابتداء السير وما لقيه
 من قومه وهو ان ذلك ان كان على طريق الرواية ومذاكرة
 العلم ومعرفة ما صححت به العصمة للانبياء وما يجوز عليهم
 فلا حرج فيه بل يكون حسنا ان كان من اهل العلم وفهماء
 طلبة الدين ممن يفهم مقاصده فيجتنب ذلك من عساه
 لا ينفعه او يخشى به فتنة فقد ذكره بعض السلف تقليم النساء
 سورة يوسف وان كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوء
 مقصده لحق بما تقدم من السب ونحوه وكذلك ما ورد من
 اخباره واخبار رسالة الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام
 مما ظاهره مشكل لاقتضائهم امورا لا تليق بهم بحال ولا
 يتجدد منها الا بالصحح ولقد كره مالك رضي الله تعالى عنه

التحدث بها اذا كثرت لا يحل تحتها وانما اورد هاصل الله
 عليه وسلم القوم عرب يفهمون كلاما العرب على وجهه حقيقة
 وبجاز واستعارة وغيرها وانما اشكلت على قوم جازا وبعد ذلك
 غلبت عليهم العجمية انتهى وما اقضاه كلامه من حرمة ذكر ما من
 للقوام ظاهر ان ظن بقرينة حاله متولد فثمة لهم من اوتخفا
 او نحوها والا فالذي ينبغي الكراهة هذا وفي الانوار من كتب
 اثنتا المتأخرين مسائل اخر غير ما من فلندكرها وان كانت
 في ضمنها ما علم مما مر وهو ان القاء المصحف في المكان القدر
 كالقائه في القاذوران وان سب الملك كالبنى وان من استخف
 بالمصحف او التوراة او الانجيل او الزبور كفروا نه لوقال
 ليسنا الموعود فان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم
 ان كان علميا كفرا وعاملا فلا وان لا كفرا لا فامة في بيعة
 او كنيسة وان يكفر من قال ان الولي افضل من النبي او المرسل
 اليه افضل من الرسول او اعز واعلى مرتبة وان لو انكر
 السنن الاربعة او صلاة العيد من كفروا نه لو استحل ايداء
 احد من الصحابة او نفى علم الله بالمعدوم او بالجزيات كفر
 واستحل ايداء غير الصحابة مكفرا ايضا كما هو ظاهر ما من
 وان من انكر خلافة الصديق مستدع لا كافرو من سب الصحابة
 او استناعتا نشة رضى الله تعالى عنها وعن ايها من غير استحلال
 فاسق واختلفوا في من سب بابا بكر وعمر قال غيره في كفر من
 سب الحسين رضى الله تعالى عنهم وجهان وان لو قال الروح

قديم اوقال اذا ظهرت الربوبية زالت العبودية وعنى بذلك
 رفع الاحكام او قال انه فنى من صفات التاسوتية الى اللاهوتية
 او قال ان صفاته تبدلت بصفات الحق او قال انه يرى الله
 عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهها او ان الله يحمل في الصور
 الحسنة او قال ان الحق يطعمه ويسقيه واسقط عنه التمييز بين
 الحلال والحرام وانه يأكل من الفيل ويأخذ منه او قال انا الله او
 هو انا او قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقرآن
 واعمال البر المشان في عمل الاسرار او قال سماع الغنائم من
 الدين وانه انفع للقلوب من القرآن او قال العبد يصل الى
 الله تعالى من غير طريقة العبودية او قال وصلت الى رتبة
 تسقط عني التكليف او قال الروح من نور الله فلذا اتصل بالنور
 بل بالنور كفى في جميع هذه المسائل بخلاف ما لو قال وصلت الى رتبة
 حصلت من رتبة النفس وغنقت منها فانه لا يكفر لكنه مبتدع
 مغرور وكذا لو قال انا اعشق الله ويشقني والعبادة الصالحة
 اتعبه ويحبني او قال يلهمني ما احتاج اليه من امر ديني فلا
 احتياج الى العلم والعلم ابل هو مبتدع كذاب ومن اظهر
 السكر والوجد ولا يستقيم ظاهره ولا تنقيد جوارحه
 بالروح فهو مغرور بعبد من الله ومن تخلى واعتزل وترك
 الحق بلا عذر شرعي فمبتدع لا يقبل الله منه الزهد ومن ادعى
 الكرامات لنفسه بلا عرض ديني فكاذب يلعب به الشيطان
 ومن قال في غير الغليات ما نقي ليسوى الحق في موضع فهو

بعيد من الله تعالى مدح ام حاصل ما في الانوار والوجه كفر
 منكرو الموعودتين اذ كان مخالفا للمسلمين لان ذلك لا يخفى على
 منهم والذي يتجه ايض كفر من انكر سنة رابية مجمعا عليها معلومة
 من الدين بالضرورة كما يدل له قوله او صلاة العيدين لكن انكار
 احدهما كذا خلاف لما يوجهه قوله السنن الرابية وقوله العيدين
 بل يكفي في انكفر انكار سنة واحدة بالشروط المذكورة وان محل
 تكفير المستقل ايذاء صحابي ما لم يكن عن تاويل ولو خطأ لانه
 ظني فله شبهة ما تمتع الكفر وانه لا يشترط الكفر في كفر من زعم
 انه يرى الله عيانا في الدنيا ويكلمه شفاها احتجاج هذين
 خلافا لما يوجهه عبارة الانوار بل يكفر زاعم لهما ثم رويت
 الكواشي صرح في تفسيره بكفر معتقد الرقية بالعين
 وهو صحيح فيما ذكرته لكن عندي في اطلاق ذلك نظرا للذي
 يتجه حمله على روية او كلام متضمن للاطاحة بذاته تعالى لما مر
 ان الاصح انا لانكفر الجهمية ولا الجسمة الا ان صرحوا
 باعتقادهم للوازم قولهم كالحديث او ما هو نضيرة كاللؤلؤ
 والتركيب الاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم اسقاط
 التمييز عنه بين الحلال والحرام وان الله يطعمه ويسقيه او
 يأكل من الغيب ياخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة خلافا
 لما يوجهه كلام الانوار ايض وكذا القائل بدع الصلاة الى آخر
 ما مر فيه لا يشترط في تكفيره بذلك جمعه بين تلك الامور
 بل يكفي في الصلاة مثلا الشأن في عمل السر وكذا زاعم ان

سماع الغنائم من الدين وانما انفع من القرآن لا يشترط في تكفير
 جمعة بين هذين بل يكفي احدهما وهذا الذي تقبضه به جميع
 له لو من به على شيء منه لكنه ظاهر للمأمل فليست به لذلك ووقع
 للرافعي كلمات بالعجبة ترجمها بعض فقها الاعاجم ومنها جملة
 وحاصلها وان مر كثير منها ان من قال عمل الله في حق كل خير
 وعمل الشر مني كفر ونظريه الرافعي بقوله تعالى وما اصابك من
 سيئة من نفسك والمظرواح فالصواب عدم الكفر اذ هذا
 من بعض اعتقادات المعتزلة وهم لا يكفرون على الصحيح وان من
 قال انا الله على سبيل المزاح كفر وانما لو قال قائل كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل كس اصابه فقال آخر هذا
 غير ادب كفر وان من قال يد الله طويلة فيقول لا يكفر وقيل
 ان اراد الجارحة كفر هو من الخلف في كفر الجحمة وانهم اختلفوا
 في كفر من قال لغيره الله يظلمك كما ظلمني او الله يعلم اني دأب
 اذ كرت بالدعاء او اني اخزن خزنك وافرح لفرحك مثل
 ما اخزن خزن نفسي وافرح لفرحها والذي يجهل ترجمته
 في الاولى انه ان اراد نسبة حقيقة الظلم الى الله كفر
 والا فلا وفي الاخيرتين ان اراد حقيقة الدوام في اولاهما
 وحقيقة المماثلة في ثانيتهما كفر لانه نسب الى صله الله غير
 الواقع ومن اعتقد انه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو
 عليه فلا شك في كفره لان هذا العلم عين الجهل ونسبة
 الجهل الى الله تعالى كفر اتفاقا وما اذ اراد بذلك المبالغة

من احد ما هذا الخبر الصريح الذي
 من النسخة التي نقلتها والسي
 فقبضه كالعادة فظهر بان
 هنا خبر من الكتاب يعني بعض
 ما في نسخة من اوله الى
 فدار العرق فظهر من ذلك
 مستقيم لان هذه الولاة هي
 مقبوضة وهي نصف الكتاب
 حسب العادة فاعتدلت عندنا
 في من باب الكلمة وقد
 استفدنا من الاسماء الشريفة
 الوفاي الهون بعد حمد الله
 كاتبه

فانه لا يكفر به وان لم يقل له الا تقرأ القرآن او الا تصلي فقال شيعت
من القرآن او من الصلاة كفرهم والذي يتجهان محل الكفر هنا ان اراء
الاستخفاف بالقران او الصلاة والا فلا كفر لان ذلك يعبر به عن وقوع
ملل في النفس باثباتها عن تحمل ثقل الطاعة من غير استخفاف وان لم يقل له
صل فقال الجاهل يصلون عنا او الصلاة المعمولة او غير المعمولة
ولمدا وصلت الى ان ضاق قلبي وقيل له صل حتى تجد حلاوة الصلاة
فقال لا تصل انت حتى تجد حلاوة ترك الصلاة او قيل لبعده صل فقال لا اكل
فان التوا لم يلاي كفر المحيى بذكر في الجميع ام وله وجه في غير الاخير
فان ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة والقرب بين
قوله فيما مشيعت وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشيع من
الشي لا يستلزم ذمه لوجه بل يستلزم مدحه اذ لا يشيع الامن الحسن
غالباً بخلاف ضيق القلب فانه انما يعبر به عن القبح فيه غائبة الذم
والاستخفاف والاستهزاء من ثم صرح في الانوار بعدم الكفر
فيها وهو الاوجه وان لم يسمع خصمه يقول لاحول ولا قوة الا
بالله فقال ايش يكون لاحول او ايش يعمل او نحو ذلك كفرهم قلت وكذا
وجه ان هذا فيما استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى
الى العجز وهو ظاهر فمن عرف معنى لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال
ذلك اما جاهل لا يعرف من هذه الكلمة فينبغي فيه ان لا يطلق
القول بكفره بل يعرف معناها فان عاد لما قاله كفر والا فلا وان
لوسم مؤذنا فقال هذا صوت الجرس كفرهم وفي اطلاق الكفر
هنا نظر والذي يتجهان لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف

او الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل لظالم اصبر حتى المحشر فقال
 اى شئ فى المحشر كفو وانه لو قيل له فلان يا كل حلال فقال احضروه
 حتى اسجد له كفرا وفي اطلاقه الكفر هنا نظرا لى غاية الغرر على
 السجود لانسان انه كالسجود له بالثقل وقصر جوابان بسجود جملة
 الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صور ما يقتضى
 الكفر فعلم من كلامهم ان السجود بين يدي الغريمه ما هو كفر
 ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفران يقصد السجود للمخلوق
 والحرام ان يقصده الله معظما به ذلك المخلوق من غير ان يقصده
 به او لا يكون له قصد وانه لو رجع من مجلس عالم فقالت له زوجته
 لعنة الله على كل عالم كفرت ام ويجه ان محله فيمن ارادت حقيقة
 العموم الشامل للانبياء او اطلقت بخلاف من ارادت نوعا غير
 ذلك وانه لو امر آخر بحضور مجلس العلم فقال اى شئ لعمل المجلس
 العلم كفرا وفي اطلاق الكفر هنا نظرا ويجه ان محله فيمن
 اراد الاستخفاف والاستهزاء لان اللفظ يحتمل غيرهما وليس
 ظاهرا فيهما وانه لو قال لفقير هذا هو شئ كفرا وفيه نظر
 اللهم الا ان يستخف او يهزأ به من حيث الفقه الذى هو متلبس به
 فلا شك في كفره ثم وانه لو اعطى خصمه فتوى علم فالفاظها
 بالارض وقال اى شئ هذا الشرع كفرا وانه لو قال لزوجته
 يا كافرة او يا يهودية فقالت انا كما قلت كفرت وانه لو قيل
 لمركب الصفا ثرب الى الله تعالى فقال اى شئ عملت حتى اتوب
 كفرا وفي اطلاق الكفر في هذه الاخيرة نظر لاحتمال ان يريد

انها تكفر باحساب الكاثر كما قال به جماعة بل هو الاصح وكثيرا
 بذلك لاينا في وجوب التوبة منها كما هو ظاهر لان التكفير من امور
 الاخرة التي لا تظهر فائدة الاثم بخلاف وجوب التوبة فانه من
 امور الدنيا ويرتبط به احكام دينية فاختلفا فائدة واحكاما
 فلا يلزم من التكفير سقوط وجوب التوبة واذا احتمل اللفظ
 ما ذكر احتمالا ظاهرا لم يحسن اطلاق القول بالكفر فالدلالة عليه
 انه لا يكفر الا ان اراد انه لم يعمل معصية من اصلها لئلا يمان انكار
 الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كما او صغيرة
 وانه لو قال فلا كافر وهو اكفر مني كان اقرارا بالكفر احاصل
 ما وقع في الغرض بالحجبة وترجم عنه بما علمت ما في اكثره من
 النظر وترجم خلاف اطلاقه فثامل ذلك واعتن به فهو احتفظا
 فانه مهم والعجب من القول وغير حيث نقلوا ذلك ولم يعتدوا
 بشئ مع ظهور ما قدمه فيه فرب قال بعض المالكية ايضا قال
 ان كان قيل في حقى او حق فلان وان جرى له كذا فقد قيل في حق
 الانبياء او جرى لهم حرم عليه اطلاق ذلك لانما انتقص به
 يضيفه الانبياء فيثوب وفهم بعضهم من كلام الشافعي السابق
 انه لا يكفر بذلك وليس كما فهمه وقد قال الغزالي اول منهاجه
 رد اعلى من تكلم في كلامه واي كلام افصح من كلام رب العالمين
 وقد قالوا اساطير الاولين وقد قال الامام الكبير املنا
 ابو منصور البغدادى انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضى
 الله تعالى عنه بان لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الراجح في القولين له

وليس الشافعي اجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توفى في ذوق
 الرجل زوجته حتى نزلت آية اللعان وقال الشيخ ابو اسحق ردا على من
 طعن على الاشعري واصحابه واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع عجز
 لم يخل من عدو منافق وحاسد فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فغيره
 اولى واخرى ان لا يسلم من ذلك ولملحكي اليا فعي ما مر قال وليس
 في مذهبنا ما يوافق القول بالكفر لا تصريح ولا ثلوحا وليس ابن
 قال به دليل وتعليله بان القصد التشديد والانتقاص فاسد
 اذ لا يقصد ذلك من في قلبه اسلام بل المراد كيف يتكلم في حقير مثلي
 وقد تكلم في الاكابر قال بعض المتأخرين بل الحلاق التحريم في ذلك
 بحسب مذهبنا متطوفا فيه ام والوجه عدم التحريم حيث كان
 المراد وما قاله اليا فعي واطاق واذا علمت اكثر المكفرات
 عند الحنفية والمالكية فلنذكر لك طرفا من المكفرات عند الحنابلة
 سوا وافقوا ما مر من مخالفة وحاصل عبادة الفروع ان ما يكون كفرا
 حجة صفة له تعالى اتفقوا على اثباتها وبعض كتبه اورسله او سبه
 اورسوله او ادعى النبوة او بفض الرسول او باجابه وترك النكار
 كل منكر بقلبه ومحمد حكمة ظاهر مجمع عليه والشك فيه ومثله
 لا يحجل وبعضهم يكفر باحد تحريم النبيذ وكل مسكر ومن ذلك
 ان يجعل بيته وبين الله تعالى وصانط يتوكل عليهم ويدعوهم
 ويستسلم قالوا اجماعا او يسجد لخورشيد او ياتي بفعل او قول صريح
 في الاستهزاء او توهم ان من الصحابة او التابعين او تابعيهم من قائل
 مع الكفار واجاز ذلك قتل او كذب على نبي واصرف دارنا على خسر

وشذير غير مستحل ولا كفر بمحمد قياس اتفاقا بل بسنة راسية وخالف فيه
 جماعة من التابعين والعراقيين ومن اظهر الاسلام واسر الكفر فخلق
 كافرا كابن سلول وان اظهر انه قايم بالواجب في قلبه ان لا يفعل
 ففارق كقوله تعالى في ثعلبة ومنهم من عاهد الله لئن ائانا لمن فضله
 الآية وفي كفره وجهان والراجح ان ما كان من النفاق في الافعال
 لا كفر به كالرياء للناس ومنهم من كفر بالحجاج لاحافته واستنهاكه
 حرم الله وحرم رسوله فاورد عليه يزيد ونحوه ومن ثم كان
 الراجح ما نص عليه الامام احمد رضي الله تعالى عنه واصحابه
 من عدم الكفر وحرمة اللعن خلافا لابن الجوزي منهم وغيره
 ولا يكفر حاكمي كفر سمعه من غير اعتقاده ولعله اجماع وفي
 الانشاص من تزيا بنزي كفار من لبس غيارا وشذ زفار
 او تعليق صليب بصدرة حرم ولم يكفر وميل كلام بعضهم الى الكفر
 وفي الفضل ان شهد عليه انه كان يعظم الصليب مثل ان يقبله
 ويتقرب بقربان اهل الكفر ويكثر من بيعهم ويؤعبادتهم
 احتمل انه ردة وهو الانحراح لان المستهزي بالكفر يكفر
 ولان الظاهر انه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم ابن عقيل
 بان من امنه القرآن او غصه وطلب ان يناقضه وادعى انه
 مختلف فيه او مخلق او مقدور على مثله ولكن الله منع قلبه
 كفر بل هو معجز بنفسه والعجز شمل الخلق ام حاصل كل الفروع
 وبتمامه يعلم انه موافق لما قدمناه من مذهبا وغيره في اكثر
 ما ذكر وعندهم ان ترك الصلاة كفران دعوى الله او امتنع دون

غير هاتين العبادات وتعلم ان الدعاء ينقسم الى كفر وحرام وغيرهما
فهما هو كفر ان يسئل نفقها دل السبع القاطع على ثبوته كاللهم
لا تعذب من كفر بك وغفر له ولا تخلد فلانا الكافر في النار
لان ذلك طلب لتكذيب الله تعالى فيما اخبر به وهو كفر وكان
يسئل الله تعالى ان يرجه من البعث حتى يستريح من احوال القيمة
لما ذكر قبله ومنه ان يطلب بفتح ما دل السبع القطعي على نفقه
كاللهم خلد فلانا المسلم عدوى في النار وطرد سق الخائنة
او يطلب ان الله تعالى يحياه ابد حتى يسلم من سكرات الموت ان
الله يجعل ابليس رجلا له وناصحا لبني آدم ابتلا لادين ودهر
الداهرين حتى يقل الفساق والكافرين جميع ما ذكر ذكره القرافي
وذلك ان تقول لعلمه مني على ان لا زل القول قول وقد مر ان
لان المذهب ليس بمذهب فعليه لا كفر بمجر هذه الاشياء
الا ان ادعى ذلك عدم حقيقة ما دل على الوقوع او عدمه او انه
يتطرق اليه الكذب والاشك في ذلك اما ان لم يكن له قصد
او اراد ان الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي ان يكون كفرا ثم راي
بعض ائمة مذهب القرافي قال عقب كلامه المذكور ذلك ان تقول
هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم بحصول ذلك
ولا كفر يلزم منها وليس الزام الكفر باولي من الزام طلب البعث
بل الزام هذا اولى استحبابا للانسان المعلوم منه باشيا كثيرة
وبالصريح وهو حسن ام وما يكون من الدعاء كفر ايضا ان يطلب

الداعي ففي مادل العقل القطعي على ثبوت مما يحل بجلال الربوبية
 كان يسأل سلب علمه حتى يستأثر العبد في بقايعه أو سلب قلدر
 حتى يأمن المواجهة لو ثبوت مادل الفاطم القطعي على نفيه مما يحل
 بجلال الربوبية كان يعظم شوقه الداعي الى ربه فيسأل ان يحل في
 شيء من مخلوقاته حتى ان يجتمع به او ان يجعل النص في العالم مما اراد
 قال القرافي وقد وقع هذا الجاعة من جملة الصوفية ويقولون فلان
 اعطى كلمة كن ويسألون ان يعطوا كلمة كن التي في قوله تعالى انما
 امرؤ الا راى ان يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى اعطائها ان صح انها اعطيت
 ومتقضى هذا الطلب الشركة في الملك وهو كفر والحلول كفر وان
 يجعل بينه وبينه نسباً يشرف به على العالم لانه طلب استيلاء وهو
 كفر وما ذكره في هذه الانواع صحيح لما مر ان من شك في سلب
 صفات الذات عنها او انه تعالى يحل فيه شيء او ان له ولداً او انه
 يله او يولد كفر ولا شك ان سوال شيء من ذلك انما يشاعز
 بتجويز وقوعه وهو كفر لكن ما ذكره عن الصوفية فيه نظر
 لانه لا يلزم عليه نسبة نقص اليه تعالى فضعف عن كونه
 مصرحاً بذلك فالصواب فيه عدم الكفر ثم رأت بعض
 ائمة مذهبه قال قلت الزامه الكفر للصوفية من حيث
 قوله اعطى فلان كلمة كن غير صحيح فان هذا الكلام يصح
 على من لغوا لله له العادة مرة او مرتين بان طلب من ربه
 شيئاً او هم بشئ فتصور مطلوبه على وفق مراده بغير تدريج

بلهفة وهذا القدر صحيح وجوده ولا يلزم منه الشك في الله
 في الملك ولا يكثر من ذلك أم وهو حسن قال القرافي وأعلم
 أن الجهل بما توفى إليه هذه الادعية ليس عذرا عند الله تعالى
 لأن القاعدة الشرعية دلت على أن كل جهل يمكن المكلف رفعه
 لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجهل الذي لا يمكن
 المكلف رفعه بمقتضى العادة يكون عذرا كما لو تزوج اخته
 يظهره الجنبية وأصل هذا الفسار الداخل على الامتنان في هذه
 الادعية إنما هو الجهل فلهذا عذره وأحرص على العلم فهو النجاة
 كما أن الجهل هو الضلال أم وقد ذكر بعد ذلك انقسام الدعاة
 إلى محرم وغيره وأطلق فيه بما في بعضه نظروا لغرض لنا في ذكره
 في هذا الكتاب وقد ذكرت جملا من أحكام الدعاء في كتابي شرح
 مختصر الروض آخر باب صفة الصلاة فانظره ان أردت
 فانه جمع في ذلك فأوعى أسئل الله قبوله وتيسير العلم في عاقبة
 بلائنا آمين تمت وفوائد منها قد مران للمحقق قد يكون
 كفا وغرضا الآن استقصا ما يمكن من الكلام فيه وفي آيات
 وحقيقته وبيان أحكامه ردعا لكثيرين انهم كانوا عليه وعلى
 ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا ونجاة فنقول مذهبنا
 في السجود بسطناه في ما مر بها صله أنه ان اشتمل على عبادة
 مخلوق كشمس أو قمر أو كوكب أو غيرها أو البسج له أو تعظيمه
 كما يعظم الله سبحانه وتعالى أو اعتقاد أن له تأثيرا بذاته
 أو تنقيص نبي أو ملك بشروطه السابق أو اعتقاد إباحة السجود

جميع انواعه فيستتاب الساحر فان تاب والاقبل والسحر له
 حقيقة عند عامة الفلما خلافا للمعتزلة وابي جعفر الاسترادي
 وسياق لذلك يزيد وقد ياتي الساحر بفعل او قول بغير حال
 السحر فيمرض ويموت منه اما لو اوصل الى بدنه من دخان
 او غيره لودونه ويحرم فعله اجماعا ويكفر مستبيحه وفي
 الحديث ليس منا من سحر او سحر له او تكهن او تكهن له ومن
 يحسنه ان وجهه بكفرا لتقرب الى الكواكب السبعة وانها
 تحسنه او انه يفعل بدون قدرة الله تعالى كفر كما علم
 مما مر والامر يكفر وتعلمه ان لم يجنح لا عتقاد هو كفر قبل اطلاق
 وهو ما في الوسيط كقالات الكفرة وقد يقصد به دفع ضرره
 ولتقر فحقائق الاشياء وقيل يكره والاكثر ون على حرمة
 مطلقا لحرف الاقنانه والاضرار ويحرم التكهن واثبات
 الكاهن وتعلم الكهانة وكذا التخصيم والضرب بالرمل والشعر
 والحصى والشعيرة ولما الحديث الصحيح كان ينيحط بالرمل
 فن وافق خطه فغناه فن اين علمت موافقة فالجواز معلق
 بمعرفة الموافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل كلامنا
 واما الامام مالك رحمه الله تعالى فقد اطلق هو وجماعة
 سواه الكفر على الساحر وان السحر كفر وان تعلمه وتعليمه
 كفر كذلك وان الساحر يقتل ولا يستتاب سواء استسما
 او ذميا كالزنديق وبعض ائمة مذهبهم كلام نفيس في المسئلة
 فيه استشكل ما ذهب اليه امامه وبيان حقيقة السحر

فعاصبه ان الطروشى قال قال مالك واصحابه الساحر
 كما في قتل ولا يستتاب سحر مسلما او ذميا كالزندق
 قال محمد ان اظهره قبلت توبته قال اصبح ان اظهره
 ولم يتب فقتل فماله بيت المال وان استسر فلورثته
 من المسلمين ولا امرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم
 اعلم قال ومن قول علمائنا القدماء لا يقتل حتى يثبت
 انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بان كفر قال اصبح
 يكشف عن ذلك من يعرف حقيقته ولا يلي قتله الا المسلمان
 ولا يقتل الذمى الا ان يضر المسلم بسحره فيكون نقضا
 فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر اهل ملته اذ
 الا ان يقتل احدا فيقتل به وقال سحنون يقتل الا ان
 يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤرب من ترد
 الى السحر اذ الوينا شر سحرا ولا عمله لانه لم يكفر ولكنه
 ركن للكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك كافر
 وقالت الحنفية ان اعتقد ان الشياطين تفعل له
 ما يشاء فهو كافر وان اعتقد انه تحييل وهو لم يكفر
 وقالت الشافعية رضى الله تعالى عنهم يصفه فان وجد
 فيه كفر كالنقرب للكواكب ويعتقد انها تفعل فيلمس
 منها فهو كافر وان لم يجد فيه كفرا فان اعتقدا باحتماله
 فهو كافر قال الطروشى وهذا متفق عليه لان القرآن
 نطق بتجرمه واجتمع من لا يقول ان تعلمه كفر بان تعلم الكفر

ليس بكفر فان الاصول بتعليم جميع انواع الكفر ليجذر منه
 ولا يقدح في شهادته وما اخذه فالسحر اولى ان لا يكون كفرا
 ولو قال الانسان اذ اتعلت كيف يكفر بالله لا جنبه لو كيف
 الرضا وانواع الفواحش لا جنبها لم ياشم قال القراني هذه
 للمسئلة في غاية الاشكال على اصولنا فان السحر يعتمدون
 اشياء تاتي قواعد الشريعة ان تكفرهم بها كفعل الحجارة
 المتقدم ذكرها قبل هذه المسئلة وكذا لك يجمعون عقاير
 ويجعلونها في الانهار والآبار وفي قبور الموتى وفي بلك
 يفتح الى الشرق ويعقدون ان الاثار تحدث عن تلك
 الامور بخواص نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط
 بينها وبين تلك الاثار عند صدق الغم فلا يمكن
 تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوصفها في الآبار ولا باعتقاد
 حصول تلك الاثار عند ذلك الفعل لانهم حين يواد لك
 فوجدوه لا يتجرم عليهم لاجل خواص نفوسهم فصار ذلك
 الاعتقاد كاعتقاد اطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس
 ولا يمكن التكفير بها لانها ليست من كسبهم ولا كفر
 بغير مكسب واما اعتقادهم ان الكواكب تفعل ذلك بعدد
 الله فهذا خطأ لانها لا تفعل ذلك وانما جلت الاثار
 من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الاثار عند ذلك
 الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى
 اودع في الصبر والسقمونيا عقد البطن وقطع الاسها

وأما تكفيرهم بذلك فلا وإن اعتقد وإن الكواكب تفعل
 ذلك والشياطين فقدرها لا بقدره الله تعالى فقد
 قال بعض العلماء من الشافعية هذا مذهب المعتزلة من
 استقلال الحيوانات بقدرتها دون قدرة الله تعالى
 فكما لا تكفر المعتزلة بذلك لا يكفر هؤلاء ومنهم من فرق
 بين الكواكب مظنة العادة فإذا انضم إلى ذلك اعتقاد
 القدرة والتأثير كان كفرا وأجيب عن هذا الفرق بأن
 تأثير الحيوان في القتل والضرر والنفع في محرم العادة
 مشاهد في الصباغ والاديين وغيرهم وأما كون
 المشتري أو زحل يوجب شقاوة أو سعادة فأنما هو
 خبر وتخمين لا حجة في ذلك وقد عرفت البقر والشجر
 فضلا هذا مشتركا بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية
 فيه من كفران اعتقادنا مستقلة بنفسها لا تحتاج إلى
 الله تعالى فهذا مذهب الضائية وهو كفر صريح لا سيما
 أن صريح بنفي ما عدلها وأما قول الأصحاح أنه علامة
 الكفر فمشكل لأننا نكلم في هذه المسئلة باعتبار الفيتا
 ونحن نعلم أن حال الإنسان في تصديق الله تعالى
 ورسوله بعد علم هذه العقاقير كحال قبل ذلك
 وإذا أراد في الخاتمة فمشكل لأننا لا تكفر في الحال بكفر
 واقع في المال والمستقيم في هذه المسئلة كما حكاها
 الطرطوشي عن قدماء أصحابنا أنه لا يكفر حتى يثبت

انه من السحر القوي كقر الله برا ويكون سحرا مشتملا على كبر
كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقر الله بالامام مالك
رضي الله تعالى عنه ان تعلمه وتعلمه مكفر في غاية الاشكال
اذ هو خلاف القواعد وقال قبل ذلك والصواب ان لا يقضى
بهذا احتيا بين معقول السحر اذ هو يطلق على ما يختلف
وبينها ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحدث
الخواص ان كان كالمجرد النفس فهو السحر وان كان على سبيل
الاستعانة بالفلكيات فذلك دعوة الكواكب وان كان
على سبيل طبع القوى السماوية بالقوى الارضية فذلك
الطلسم وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
الحيل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح
السارحة فذلك الغرمة ام قال القرافي ايضاً والسحر اسم يقع
على حقائق مختلفة وهي السيميا والهيما وخواص الحقائق
من الحيوانات وغيرها واما الطلسم والافواق والرقا
والغرام والاستخدام فالسيما عبارة عما تركيب من
خواص ارضية كدهن خاص وكلمات خاصة توجب تحيلاً
خاصة وادراك الحواس الخمس وبعضها الحقائق خاصة
من المأكولات والشمومات والبصر والموسسات
والشمومات وقد يكون لذلك وجود مخلقة الله اذ ذلك
وقد يكون لاحقيقة له بل هي تحيلات والهيما امتيازها
عن السيميا بان الاثار الصادرة عنها تضاعف للاثار

السماوية من الاتصالات الفلكية وغيرها من احوال
 الافلاك فتحدث جميع ما تقدم ذكره فخصصوا الواحد
 بالسميا والآخر بالهيميا والخواص للحيوانات وغيرها
 كثير ذكره وانه يؤخذ سبعة اجزاء ويرجم بها كل شئ منه
 انه اذا رمي بحجر عصفه فاذا رمى بسبعة اجزاء عصفها كلها
 لقطت بعد ذلك وطرح في ماء فن شرب منه ظهر فيه
 آثار خاصة يعبر عنها السحرة هذه تثبت للسحر ولا يشك
 الاطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من
 هذا القبيل ولا يشك في الخواص في هذا العالم فمنها
 ما يعلم كاختصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا
 ومنها ما تعلمه الافراد كالحجر المكروم وما يصنع منه الكيميا
 ونحو ذلك كما يقال ان في الهند شجرا اذا عمل منه دهن ودهن
 به انسان لا يقطع فيه الحديد وشجرا آخر اذا استخرج منه
 دهن وشرب على صورة خاصة مذكورة عندهم في العلياد
 استغنى عن الغذاء ومن من الامراض والاستقام ولا يموت
 بشئ من ذلك وطالت حياته ابد احتى ياتي من يقتله
 اما موته بالاسباب العادية فلا ونحو الخواص النفوس لا شك
 فيها فليس كل احد يؤذى بالعين والذين يؤذون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فمنهم من يصيد بالعين طبيب
 من الهوى ويقلع الشجر العظيم من الثرى وانما يصل
 لتمرير لطيف ومن الناس من طبع على صحة الخرد

ولا يخطئ غالباً ثم نجد واحداً له خاصية في علم الكشف ولزم
 في علم الرمل واخر في النجم ومن خواص النفوس ما يقتل وفي الهند
 جماعة اذا ركبو نفوسهم لقتل شخص مات ثم اذا شق صدره
 في الوقت لا يوجد قلبه بل انزعوه من صدره بالهبة والغرم
 وقوة النفس ويجربون بالزمان فيجمعون عليه همتهم فلا
 يوجد فيه حبة وخواص النفوس كثيرة والطلسمات
 نقشب اسما خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على زعم
 اهل هذا العلم في اجسام من المعادن او غيرها فلا بد في ^{الطلسم}
 من هذه الثلاثة الاسما المخصوصة وتعلقها ببعض اجزا
 الفلك وجعلها في جسم من الاجسام ولا بد مع ذلك من قوة
 نفس صالحة لهذه الاعمال فليس كل النفوس مجبولة على
 ذلك والافاق ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل
 مخصوص وهذا كان يكون شكل من البيوت تبلغ العدد
 من كل جهة ١٥ هو تيسير العسير واخراج السحر ^{وضوح}
 الخائن وكل ما كان من هذا المعنى وضابطه بطلد زهر
 واج وكان الغزالي يعتنى به كثير حتى نسب اليه والرقا
 الفاظ خاصة يحدث عندها الشفاه من الاسقام والادوا
 والاسباب المهلكة ولا يقال لفظ الرقا على ما يحدث ضرر
 بل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها مشروع كالقائم
 وغير مشروع كرقا الجاهلية والهند وغيرهم وما كان كرها
 فهي الامام مالك رحمه الله تعالى عن الرقا بالجمجمة والغرام

كلمات يزعم اهل هذا العلم ان سليمان على نبينا وعليه الصلاة
 والسلام لما اعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الحيات
 يعيشون بالناس في الاسواق ويخطفونهم من الطرقات
 فقال الله تعالى ان يولى على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم
 عن الفساد فولى الله الملائكة على قبائل الجن فسقوهم من
 الفساد ومخالطة الناس والزعم سيدنا سلما صلوات الله
 وسلامه على نبينا وعليه الففار والخراب من الارض دون
 المعاصر ليسلم الناس من شرهم فاذا عتى بعضهم وافسد ذكر
 المعز كلمات تقطعها تلك الملائكة ويزعجون ان لكل نوع
 من الملائكة اسم امرت بتعظيمها ومتى اقسم عليها بها اطاعت
 واجابت وفعلت ما طلب منها فالمعز بتلك الاسماء على ذلك
 القبيل يحضر له ملك القبيل من الجن الذي طلبه او الشخص من
 يحكم بينهم بما يريد ويزعجون ان هذا الباب انما دخله الخلل
 من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فانها عجيبة لا يدري هل هي
 مضمومة او مفتوحة او مكسورة ورنما اسقط بعض النسخ
 بعض حروفه من غير علم فيخلل العمل فان المقسم به لفظ اخر
 لا يعظمه ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعز
 والاستعدادات قسما الكواكب والجان فيزعجون ان للكواكب
 ادراكات اذا قوبلت بنجور وتلى شئ خاص على الذي
 يباشر النجور ورنما تعدت منه افعال خاصة منها ما هو
 كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذا لك الالفاظ التي بها

بها الكواكب منها ما هو كفر صريح ينادي به بلفظ الالهية
 ونحو ذلك ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات
 مع الجنور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية تلك
 الكواكب مطيعة له متى اراد شيئا فعلته له على زعمهم
 وكذلك القول في ملوك الجان على زعمهم اذا عملوا لهم
 تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب
 على المشغل بهذا الكفر ولا يشغل به مفلح ولا مسدد النظر
 وافر العقل وبعد ان علمت حكم السحر على مذهب الشافعية
 والمالكية والحنفية فلا باس بذكر حكمه عند الحنابلة فان
 كتبهم مشتملة على غرائب فيه بينها صاحب الفروع وحاصل
 عبارته ويكفر الساحر باعتقاده وحده وعن ابي عبد الله
 ابن عقيل وخزم برقي التبريد وكفره ابو يعلى بعلمه قال
 في الترغيب هو اشد محرما وحمل ابن عقيل كلام الامام
 احمد في كفره على مقتضاه وان فاعله يفسق ويقبل حلا
 فعلى الاول يقتل وهو اى الساحر من يركب مكنته فسيهر
 به في الهوى ونحوه وكذا قيل في معزم على الجن ومن يحكمها
 بزعمه وانما رماها فطبعه وكاهن وعراف وقيل يغزر
 وقيل يجوز تقزيره ولو بالقتل وفي الترغيب الكاهن
 والمجتم كالساحر عند اصحابنا وان ابن عقيل فسقه فقط
 ان قال اصبحت مجلسي وفراحتي فان امر قوميا بطريقته
 انه يعلم الغيب فلا امام قتله لسعيه بالفساد وفي الفروع

من كتبهم بعد ما ذكر ما مر قال شيخنا التتبع كالا استدلال
بالاحوال الفلكية على الحوادث الارضية من السحر قال ويحرم
اجماعا وارقا ولهم واخرهم ان الله يدفع عن اهل العباداة
والدعابير كنه ما زعموا ان الافلاك ان تستقبله فوجهه
وان لهم من ثواب الدارين ما لا يقوى الافلاك ان يحلبه
ومن سحر بالادوية والندخين وسقى مضر عزز قيل
ولوبا لقتل وقال الفاضل الحلواني ان قال سحرى
ينفع واقدر على القتل به قتل ولو لم يقتل والمشعبد وكفايل
بزنحل الطير والضارب بحصى وشعير وقد اح ان لم يقصد
اباحة وانزله علم به عزز وكف عنه والا كفر ويحرم طسّم
وزقة بغير عزز وقيل يكره وتوقف الامام احمد رضى الله
تعالى عنه في الكل لسحرى لاجل ازالته بسحر آخر وفيه وجهان
وساله منها عن تائيه مسحورة فيطلقه عنها قال لا باس
قال الحلال انما كره فعاله ولا يرى به باسا كما بينه مهنا
وهذا من الضرورة التي يبيع فعلها ولا يقتل ساحر كاذب على
الاصح وفي التبصر ان اعتقد وجوازه وفي عيون المسائل
ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال
ومن السحر السعي بالنيمة والافساد بين الناس وذلك شايع
عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فاما من يسحر
بالادوية والندخين وسقى شئ يضرب فلا يكفر ولا يقتل
ويعزز بما رده وما قاله غريب ووجهه ان يقصد

الاذي بكلامه وعمله على وجه المكر والحيلة فاشبه السحر
 وهذا يعلم بالعادة والعرف انه يوشرو وينج ما يعمله السحر
 او اكثر فيعطى حكمه لتسوية بين المتماثلين والمتفاريين
 لاسيما ان قلنا يقتل الامرء بالقتل على رواية سبقت فهذا
 اولى او المسك لمن يقتل فهذا مثله ولهذا ذكر ابن عبد البر
 عن يحيى بن كثير قال يفسد النام والكذاب في ساعة مالا
 يفسده الساحر في سنين ورايت لبعضهم يحكاه عن يحيى بن
 اكثم قال النام شر من الساحر يعمل النام في ساعة مالا
 يعمل الساحر في شهر لكن يقال الساحر انما كفر بوصف
 السحر فهذا امر خاص ودليله خاص وهذا ليس بساحر
 وانما يوشر عمله ما يوشره فيعطى حكمه الا فيما اخص به
 من الكفر وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول اوجه
 من لقنبره فقط فظهر مما سبق انه رواية مخجفة من
 المسك والامرء ومن اطلق الشارع كفره كدعواه غير انه
 ومن اتى عرفا فصدقه بما يقول فقل كفر النعمة وقيل
 قارب الكفر وذكر ابن حامد روايتين أحدهما تشديد
 وتأكيده نقل ابن خنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام
 والثانية بحسب التوقف ما في الفروع وهو مشتمل على
 غرائب ونفائس يرتدع بها السحر وعبارة التنقيح
 ولا تقبل الدنيا توبة زنديق وهو المنافق وهو من
 يظهر لامرء ويخفى الكفر ولا من يظهر الخير ويطن

افسق لمن تكررت ردتة او سب الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وسلم صريحا او بغضه ولا الساحر الذي يكفر بسحره ثم قال
 ويقتل الساحر المسلم الذي يركب المكنسة فتسير في الهواء
 ونحوه ويكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر بلادا ويرا
 وتدخين وسقي يضرب فانه يقتص منه ان قتل بفعله غالبا والا
 فالدية ومشعذ وقابل بنحر الطير وضارب بحصى وشعر
 وقذاح ان لم يعتقد ابلحة وانه لا يعلم به يعزروا كيف عنه
 ويجرم طلسمه ورقية بغير عرب ويجوز لكل بسحر للضرورة
 انتهى وبقيت هنا فواظلا باسب ذكرها وان لم يكن لها كبرية مناسبة
 فمن نحن فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختصر
 السحر والعين لا يكونان في فاضل لان من شرط السحر الجرم بصدور
 الاثر وكذلك اكثر الاعمال من شرطها الجرم والفاضل المتملى
 علما يرى وقوع ذلك في الممكنات التي يجوز ان توجد وان لا
 توجد فلا يصح له عمل اصلا واما العين فلا بد فيها من شرط
 التعظيم للرئى والنفس الفاضلة لاتصل في تعظيم ما تراه
 الى هذه الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من العجائز والتركبان
 والسودان ونحو ذلك من ارباب النفوس الجاهلة فيقال
 السحر له حقيقة وقد سموت المسحورا وتغير طبعه قاله
 الشافعي وابن حنبل رضي الله تعالى عنهما وقالت الحنفية
 ان وصل الى بلده كالدخان ونحوه جاز ان يوشر والا فلا
 وقالت القدرية لا حقيقة للسحر وهذا لا يصح فان

ما لا حقيقة له لا يوثق وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم وقد
 سحرت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشترى
 وقد طبقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على صحة ذلك
 ومن حجة الزاعمين انه لا حقيقة له قوله تعالى يخيل اليه
 من سحرهم انها تسعى ولانه لو كانت له حقيقة لا يمكن الساحر
 ان يدعي النبوة فانه قد ياتي بالحوارق على اختلافها
 والجواب ان السحر انواع فبعضه هو الذي فيه تخيل وعن
 الثاني ان اضلال الخلق ممكن ولكن الله تعالى اجري العادة
 بضبط مصالحهم فما ليس ذلك على الساحر وكل من ممكن
 يمنعه الله تعالى من الدخول في العالم لانواع من الحكم
 مع اننا منبين الفرق بين السحر والمعجزة من وجوه
 فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء
 وسحر السحرة وغيرهم ما يتوهم انه خارق للعادة قد
 اشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم
 الموقع في الدين فالكلام عليه من ثلاثة اوجه فرق
 في نفس الامر باعتبار الباطن وقرق باعتبار الظاهر
 اما الفرق الواقع في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات
 واليسمية وجميع هذه الامور ليس فيها شئ خارق
 للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات
 على اسبابها غير ان تلك الاسباب لم تحصل لكثير من الناس
 بل للقليل منهم كالعقاقير التي يعمل منها ايكيميا والاشياء

التي يعد منها النفط التي تحرق الحصون والذهن الذي
 من اذهن به لم يقطع فيه حديد ولا تقدر عليه النار فهذه
 كلها في العالم امور غريبة قليلة الوقوع واذا وجدت اسبابها
 جرت على العادة فيها وكذلك اسباب السحر اذا وجدت حصل وكذلك
 السيميا وغيرها كلها جارية على اسبابها العادية غير ان الذي
 يعرف تلك الاسباب قليل في الناس واما المجرات فليس لها سبب
 في العادة اصلا فلم يجعل الله في العالم مقارا يفلق البحر ويسير
 الجبل ويخود لك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل بالامر ينقول
 وما يدري نحن ان هذا له سبب والا فلا سبب فنذكر له الفرقين
 الآخرين أحدهما ان السحر وما يجري مجراه مخترع من عمل له حتى
 ان اهل هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك ليصفوا لهم هذه الامور
 يطلبون منهم ان يكتب اسم كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون صنيعهم
 لمن سألهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا
 قال العلماء واليه الاشارة بقوله تعالى وترعده فاذا هم مبسطون
 لناظريه اي لكل بناظر ينظر اليها ففازت بذلك السحر والسميا
 وهذا فرق عظيم الفرق الثاني قرأ في الاحوال المنفردة للعلم القطعي
 الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المنفردة
 في حق غيرهم فجد النبي عليه افضل الصلاة والسلام افضل
 الناس نشأة ومولدا وشرقا وخلقا وخلقا وصدقا وادبا
 وامانة وزهادة واشفاقا وورقا وعبدا عن الدناءة والكذب
 والتمويه الله اعلم حيث يجعل رسالته ثم اصحابه يكونون

في غاية العلم والنور والبركة والنقوى والديانة كاصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانوا تجردوا في العلوم على انواعها من الشرعيات
 والعقليات والنجانيات والسياسات والعلوم الباطنية والظاهرة
 حتى انه روي ان عليا بطرس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وانهم
 تكلموا في الباء من بسم الله من العشاء ان طلع الفجر مع انهم لم يدركوا
 ورقه ولا قرأوا كتابا ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين
 فلو يكن شاهد لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا انما به لكفوا
 في اثبات نبوته وكذلك ايضا ما علم من قرط صدقه حتى كان يقال
 محمد الامين ومامن بنى الاوله في هذه القران الحاليموا المقاليه
 العجائب والسامر على العكس في ذلك ومنها قال بعض الحنفية
 اعلم ان من تلفظ بلفظ الكفر يكفر وان لم يعتقد انه لفظ الكفر ولا
 يعتقد بالجهل وكذلك كل من ضحك عليه او استحسنه او رضي به يكفر
 ومن اتى بلفظ الكفر حط عمله وتقع الفرق بين الزوجين ويجزئ
 النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والشري من لفظ الكفر حتى ان
 من اتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يقع الكفر عنه ويكون
 وطئه وطئ زنا وولده ولد زنا وعند الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه لو ما على الكفر حط عمله ولو ندم بعد الايمان لم يحبط
 عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم
 لم يقضها وعندنا يقضيها وكذلك الحج فلو اتى بكلمة فجرى على لسانه
 كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر به كانه هذا الحنفى وما حكاه عن
 مذهبنا صحيح بل مذهبنا موافق لجميع ما قاله الا في اطلاقه عدم

العذر بالجهل فانه عندنا يعد زمان قرب اسلامه او ممتا
 بعيدا عن العلماء والافى اطلاقه وقوع الفرقة بين الزوجين
 فانها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من احد الزوجين قبل الوطء
 فحينئذ تقع الفرقة مطلقا فان وقعت من احدهما بعد الوطء انظرنا
 المرتد فان اسلم قبل انقضاء العدة بان بقاء النكاح وان استمر
 لا انقضاءها بان بطلان النكاح من يوم الردة وما ذكره من الخلاف
 بيننا وبينهم فالنكاح صحيح لكن محله في وجوب القضاء بعد الاسلام
 اما بالنسبة لبطلان ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد
 قبل ردة فنحن موافقونهم على ذلك فقد نص الامام الشافعي رحمته الله
 تعالى عنه في الامر على ان الانسان اذا ارتد والعياذ بالله حبط
 ثواب جميع اعماله وانما الذي يبقى لصورها فحط حتى لا يلزمه
 القضاء لقوله تعا ومن يرتد ومنكم عن دينه قيمت وهو كافر
 فالوكل حبطت اعماله الآية فرب فيها لحبوط الاعمال على الموت
 مرتدا ويرتد الآية الاخرى الطلقة بحبوط الاعمال بالردة
 ومنها ان من كفر بغيره صلى الله عليه وسلم او تنقيصه تقبل توبته
 انقالا ويجب استنابته على الاصح واما من كفر بسبه صلى الله عليه
 وسلم او تنقيصه صريحا او ضمنا ومثله الملك فاختلفوا في تحتم
 قتله فقال الامام مالك رحمته الله تعا عنه واصحابه يقتل حدا
 لردة ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى هموا او نحوه ومن ثم
 قال صاحب المختصر منهم اخذنا ما قدمته عن الشافعي وان سب نبينا
 او ملكا وان عرض اولفنه او عاير او قدفه او استخف بحقه او غير

منفره او الحق به نقصاف ديته او نصلنه او عض من مرتبه
 او وفور علمه او زنده او اضاف له ما لا يجوز عليه او نسب له
 ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او قيل له بحق رسول الله
 فلعن وقال اردت القرب قتل ولم يستجب حلا الا ان يسلم
 الكافران اظهارانه لم يرد ذمه كجمل او سكر او تهور انتهى
 واستدلوا على ذلك بامور الاول بقوله تعالى ان الذين يثرون
 الله ورسوله لغنه الله في الدنيا والاخره واعد له عذابا لم يناد
 ووجه الدليل ان من لعنه الله كذلك واعد له ما ذكره فقد ابوده
 من رحمته واحله في ويل عقوبته وانما يستوجب لك الكافر
 وحكمه القتل فاقتضت الاية ان اذى الله واذى رسوله كفر
 نعم الملاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز
 اذ هو اتصال الشر الخفيف للمؤذي فان زاد كان اضرا
 والثاني بقوله تعالى قل ابا الله والياتر ورسوله كنتم تستهزؤن
 لا تعذروا فقد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون
 كفرتم بقولكم في رسول الله والناث بخبر ابي داود والترمذ
 من لنا بابت الاشرف من لكعب بن الاشرف اى من يندب
 لقنله فقد استعلن بعد او تناوهم ائنا في رواية فانه
 نفدى الله ورسوله ثم وجه اليه من قنله غيلة دون عوة
 بخلاف غير من المشركين وعقله باذاه لم يقل على انه
 لم يلم بقتله للاشرار وانما امره للاذى والربع بما روى
 ابو داود انه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح امن الناس بالحجة

كالفايؤذونه منهم ابن ابي سرج اخبا عند سيدنا عثمان
 رضي الله تعالى عنه فجا به نادى صلى الله عليه وسلم الناس الى
 البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يبايعه فظفر اليه
 ثم شاكل ذلك يابى ثم يبايعه ثم اقبل على اصحابه فقال ان كان
 فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كففت يدي عن بيعته قالوا
 هل لا اومأت لنا فاننا لا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي
 لبي ان يكون له شاة الا عين ومنهم عبد الله بن خطل وجاريتا
 امر صلى الله عليه وسلم بقتلهما لانه كان يقول الشعر بمجوه به
 ويامرهما ان يغنيا به وروى البراء بن عتبة بن ابي معيط
 نادى يا معشر قريش مالي اقل من بينكم صبل فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك وافتراك على رسول الله
 وكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجل فبعث عليا والزبير بن
 الله تعالى عنها ليقتلاه وهجته امرأة فقال من لي بها فقال
 رجل من قومه انا يا رسول الله فقتلها فاخبر النبي صلى الله
 عليه وسلم بذلك فقال لا ينبغي فيها عتران اى لا يجري فيها
 خلف ولا نزاع قالوا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم امر
 بقتل من اذاه او انقصه والحق له وهو مخير فيه فلما دار
 قتل بعضهم والعفو عن بعضهم وبعد وفاته تقدر تمييز
 المعقون من غيره فبقى الحكم على عمومته في القتل لعدم الاطلاع
 على العفو وليس لامته بعده ان يسقطوا حقه لانه لم يرد عنه
 الاذن في ذلك والخامس باجماع الامة على قتل منقصه

من المسلمين وسأبه ومخرجي الإجماع على ذلك ابن المنذر والخطاط
 وغيرها كجذب سخون وعبارته اجمع العلماء على كفر شامة
 المنقصل وجريان الوعيد عليه وحكمه عند الأئمة القتل فن
 شك في كفره وعذابه كفره وما صرح به من كفر السيئات
 والشاك في كفره هو ما عليه ائمتنا وغيرهم كما علم مما مر لكنه
 عندنا كما مر تدفستنا وبجواب فوراً فان اصر قتل ولو امرأة
 لعمرو قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وان اسلم مع
 اسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا
 واقاموا الصلاة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم امرات
 اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا يجب استنابة
 المرتد لانه مهمل الدم وقيل لا يقتل فوراً اذا لم يتب بل يهلأ ايا
 لاحتمال شبهة عرضت له فيسمى في ازالتها والجواب عن
 ادلتهم المذكورة اما عن الاول والثاني فالانسان ليس فيه ما لا
 كفر مؤذيه عليه افضل الصلاة والسلام وهذا محل وفاق
 اما كونه يقتل بعد التوبة والاسلام فلا دلالة فيه على ذلك
 اصلاً وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكرهما وغيره
 انه لا دليل لهم في ذلك ايضاً لقيام الكفر بالحكمي عنهم مع الزيادة
 في العناد فيه وقد اخبر صلى الله عليه وسلم انه لا مصيبة لاحد
 بعد دعواه الى الاسلام الا بالاسلام فكل من المذكورين مهمل
 الدم لانه دعي الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا يجد دسبه
 للبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم ذكره صلى الله عليه وسلم لتمام

قتل عقبة شيئين كفره وافتراه عليه وقتل كعب شيئين
 اذ اية الله واذا اية رسوله صلى الله عليه وسلم وبعث علي والزبير
 لقتل الكاذب عليه انما هو لكذب مع كفره على ان هذا كذب
 فيه افساد فتنه بين المؤمنين فيكون به قد حارب الله ورسوله
 وسعى في ارض فسادا فتحم قتل ذلك لا المطلق الكذب
 لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يوجب القتل وقتل المرأة التي
 بجنتها انما هو كفرها مع هجائها لالهها فقط ومن ثم نقل
 عنها انها كانت تعيب الاسلام وتحرض على اذله صلى الله عليه وسلم
 والحاصل انه لا دليل لهم الا ان ذكر وصورة فيها ان مسلما
 طوا عليه الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم امر النبي صلى الله عليه
 وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكرناه
 لا تراعى بيننا وبينهم في ان الكافر الاصل اذ ابلغه الدعوة
 وامتنع من الاجابة وحارب بيده ولسانه ولم يحارب بالكلية
 انه مهدر الدم قطعا وكل ما ذكرناه في الثالث والرابع من هذا
 القليل وبهذا يتدفع قولهم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
 امر بقتل من اذاه الى آخر ما قدمته عنهم ولم ينقل انه صلى الله
 عليه وسلم امر بقتل مسلم بسببه بل عفي عن من قال من المسلمين
 هذه قسمة ما اريد بها وجه الله ومن قال اعدل ومن قال اعطني
 من مال الله لا من مال ابيك وجدك ومن قال يخرج من الاعز
 منها الاذل ونظائر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه
 قتل مسلما بالسب لم يكن فيه دليل لانا نقول بقتله ايضا

تكفره وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب بعد اسلامه بسببه
 سبه من غير قبول لتوبته ولم يرد ذلك لا يقال سبه من الله
 عليه وسلم حق له وحقوق العباد مبنية على المشاحة فكيف جاز
 لنا مع ذلك اسقاطه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم اشبه
 حقوق الله تغلظا من حيث ان تنقيصه كفر كتنقيص الله تعالى
 فلتكن مثالا تخفيفا من حيث ان الاسلام يرفع تحتم قتل فاعل
 ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سلف دليل ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل حدا
 لارادة قلنا فالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله لا يغفر ان
 يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حينئذ من دون
 ذلك لان الفرض انه حد لارادة فان قلت حد الزنا ونحوه
 لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك يحتاج
 من القياس اذا اهل في كل معصية ان تسقط بالتوبة
 الا ما استثنى كحد الزنا فلا قياس عليه لان ما خرج عن القياس
 لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفا
 نقلا عن اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
 اصحاب الشافعي لا تفاقمه على عدم قتله في سب غير
 قذف وما السب الذي هو قذف بجمهورهم كما قاله غير
 واحد من المتأخرين من محبون لعده قتله ايضا العموم
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد

سلف ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل دم امرئ مسلم
 يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بأحد ثلاث الشب
 الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة وقوله
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا
 رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك
 عصموا مني دماءهم وأموالهم وقوله الإسلام يجب قبله من ثم
 نفس الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأمر على ما يوافق ما مر عن الأصحاب
 الموافق لهذه الآية والاحاديث وعبارتها وإذا الرند الثوم
 عن الإسلام إلى اليهودية أو ضرائفة أو مجوسية أو تعطيل
 أو غير ذلك من اصناف الكفر ثم قالوا حقنوا دمه
 بالتوبة وأطهاروا الإسلام انتهت فاصل عموم قوله أو غير ذلك
 فإن الإمام الجهم ابن الرقة فقيه المذهب وتليذه السقي
 السبكي وغيرهما وأصحابه متفقون على ذلك ويوافقونه قول
 أبي بكر الفارسي فيما نقله عنه الفاضل حسين أجمعت الأمة
 على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا لأن من سب
 النبي صلى الله عليه وسلم خرج عن الإيمان والمراد يقتل حدا
 فإن تاب قبلت توبته ولا ينافيه قوله من قذف نبيا قتل حدا
 بعد توبته لأن هذا في قذف نبي وليس كلامنا فيه لأن ما ذهب
 إليه في ذلك ضعيف كما قاله جماعة منهم حجة الإسلام الأما القرطبي
 رحمه الله تعالى وينقد رصحه لا يصح قياس السب على القذف
 لأنه يوجب الحد مرة واحدة والسب الموجب الكفر لا يوجب

تعزيزاً بمرّة واحدة بعد التوبة كالردة وبغير السب فكان
القتل في الحش من السب وأما ما قاله السبكي من أن ساب نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان مشهوراً قبل سبه له بفساد
عقيدته وتوفرت القرائن على أنه سبه قاصداً الشقيص يقتل ولا
تقبل له توبة فهو من انتحله مذهباً وارثناه وإيا نفسه
معتزفاً بانه مع جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الإمام الشافعي
رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طبقاته الكبرى
ومن ثم قال شيخنا زكريا منقياً الله تعالى عنهم لما سئل عن
سب النبي صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد أو ان تاب كما
في الشفا عن أصحاب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه الفتوى
على عدم قتله كاجرم من الأصحاب في سب غير قذف ورجح القرأى
رحم الله تعالى ونقله ابن المقرئ عن تقيهم في سب هو قذف
لان الاسلام يحجب ما قبله ونقل قتله عن أصحاب الشافعي
وهم يلزم متفقون على عدم قتله في السب الاول وجمهورهم
مرجحون له في الثاني ام ومنها اتفق السبكي رحم الله تعالى
قال القاضي يقضي والمفتي بهذا أي من الهذيان كما يدل عليه
الجواب الآتي فقال ما حاصله يخشى على قاييل ذلك الكفر لان الفتوى
تبين حكم الله تعالى وأصلها تبين ما اشكل والمفتي يحق بين حكم
الله تعالى وهو وارث النبوة والقاضي يفصل ويلزم بمقتضى
الفتوى قال الله تعالى قل الله يفتيككم في الكلاله والله يعصم
بالحق فكل من المفتي والقاضي يحق له اجر عظيم والمفتي اعلا

والقاضي تابع له لانه وان كان مجتهد فتوى هو تابع لفتوى
امامه فنعلم ان المفتي بهذا مع اعتقاد ان فتواه صواب
فيما اخبر به عن الله تعالى فهو كما فرو من اطلاق تلك العبارة
فانما هو كجهالة نعمنا ها واعتقاده ان الفتوى لا الزام فيها
وليس كذلك بل يلزم المفتي اخذها الا ان كان عند ما هو
انح من منها وتصور اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك
انما هو لاختلاف تصور او نحوه فان القاضي يبحث ويستكشف
اكثر من المفتي امامت او قاض بغير حق قليل لكلام فيه وما
ذكره ان المفتي اعلان القاضي انما يتضح فيما او ما اليه كلامه
من ان القاضي تابع له ولو مجتهد فتوى اما بالنسبة لاصل
منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان
الاول افضل لان فيه اذنا والزاما بالحق وتحريما ونقضيا
اشد مما في الافتاء فان المفتي انما يتحرى في تحريم الحكم والقاضي
يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك
الا بعد مزيد تحري وخص وبقب تام فكان منصب القضاء
افضل للاخبار الصحيحة المصروفة بان افضل الاعمال اشتها
الاعراض وعلى هذا يحمل قول من قال افضل مراتب الامة
العظمى فالقضا في الافتاء وافتي ايضا فمن نسب اليه مكفر
كذا بافطل من منافعي ان يحكم بحقن دمه حتى لا يدفع
لما لى بينة زور فيهدر ولا تقبل توبة من قبل الشافعي ان يحكم
بخطئه وعدم تقريره وان لم تقم عنده بينة بذلك فقال بما حمله

الذي ارا منه اذا تلفظ بين يدي شافعي مثلاً بكلمة الاسلام
 وطلب منه الحكم له بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جازله الحكم
 باسلامه وعصمة دمه وعدم تقزيره ولا يحتاج لاعترافه
 بمكفر لانه قد يكون بريئاً فاجاوه للكذب بذلك لا معنى له
 بل لا يجوز امره بذلك ويكفي في الحكم استناده لما سمع منه
 من اسلامه وبه يمنع على المالكى القرض له لان اسلامه الآن
 وعصمة دمه مقطوع به اما بفرض انه بري فواضح اوانه فعل
 مكفر فاسلامه مباح له فعصمة ثابتة قطعا والحكم بالحق
 حق ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الان انشا وشرط الحكم
 بصحته سبق مكفر لانه انما حكم بالعصمة وهي مسندة الى
 مقطوع به اسلامه المستمر والانشاء لم يضر الشك في تعيينه
 ولذلك نظائر منها ما لو قال موكل في شر جارية بعشرين انما
 امرتك بعشرون فانه يحلف وتقع الجارية ظاهراً للموكل
 ويستحب للحاكم ان يرفق بالموكل حتى يقول للموكل ان كنت
 امرتك بعشرون فقد بعثك بها بها او بعثك بها بها بلا تعليق فيقول
 لتحل له بالثنا بتقدير صدقه ووافقنا المالكية على ذلك ولو طلب
 الموكل حينئذ الحكم ببيعة ملكه لها اوجب بلا شك فيحكم له بالملك
 وحصل التصرف المترتب عليه لتحقيق سببه اما الشر الاول
 والثاني وان كان منهما لا ببيعة الشر الثاني لانه لم يتحقق
 سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول صحيحاً حكماً جازحاً
 بذلك مع انه لم يثبت سببه فكذلك في مسئلتنا يحكم بالعصمة لتحقيق

من الاسلام المستمر او المنشأ ولنا ان نقول لهذا ايضا
 ان يحكم بصفة اسلامه ويفرق بينه وبين ما من عدم الحكم
 بصفة الشريعة الاول بان البيع يشترط لصحة امور منها
 الملك ونحن شاكون في ملك الموكل وما يكون بملك الوكيل
 لها ظاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بصفة الشريعة الثاني للشك
 في سببه واما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ الملتفط
 بكلمته اما اقواله كالا لله الا الله الخ واما انشاء او حمل لها كاشهد
 ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها ومعنى
 الانشاء معروف كالشهادة بين يدي الحاكم وبإي معنى فرض
 فهو اقرار صحيح وانشاء صحيح ومعنى صحة ترتب اثره عليه
 ومن اثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي بذلك
 ففناه انه ترتب هذه الاثار عليه وسبب الاحتياج الى
 حكمه ان الالفاظ التي يصير بها الكافر مسلما ذكرها الفقهاء
 وفتنوا الكفار الى اقسام منهم من يصير ببعض الالفاظ مسلما
 ومنهم من يشترط فيه زيادة فحكم القاضي بالاسلام بالنسبة
 الى اللفظ الموجود معناه انه كان في ميرو رته مسلما فيرفع
 الحكم الخلاف في اشتراط لفظ انوف منع ابا حنيفة ودم بشي
 صدر منه وان جهل ولو لم يقصد القاضي رفع الخلاف
 قلنا با اشتراط قصده في غير هذا لان الصورة انه ادعى
 عليه انه صدر منه ما ينفي في الاسلام فالقاضي انما يحكم
 ليدفعه القتل بما عساه يثبت ومنها لو شك هل تطلق

اولاً سن له الرجعة فان راجع ثم قامت بعد ٣ اقرابينة
 بانه طلق جاز للحاكم الحكم ببقاء العصمة مستنداً الى المرجعة
 تلك وان كان حين الرجعة شاكاً في صحتها فكذا اذا ثبت هنا
 بعد الحكم بعصمة دمه تلفظه بمكفر لا يلتفت اليه ويحكم بانه
 ارتفع اثره بالاسلام بل لو شك هل طلق بلفظ الحرام
 او غيره فراجع وحكم القاضي ببقاء العصمة مستنداً للرجعة
 ثم ثبت انه قال انت حرام لم يكن للنفى وان كانت الكايات
 عنده بواش ان يحكم عليه بذلك لان الشافعي منه من ذلك
 يحكمه السابق وان كان عند الحكم شاكاً هل خاطبها بلفظ
 الكايات لاستناده الى ثبوت العصمة في اعتقاده بالمراجعة
 بيقين سواء اطلق بصرح امر بكاية وسها لو قال ان كان
 هذا الطائر غراباً فانت طالق وان لم يكن انت طالق
 فطار وجهل فلحكم بالحكم بطلاقها لانه لازم على كل تقدير
 وان جهل عين سببه فلو علق بمختلف في صراحة ولم يتو
 ورأى الحاكم انه صريح فحكم بالطلاق او بكاية فحكم ببقاء
 العصمة ثم بان انه غراب فليس حكم آخر الحكم بخلاف ذلك
 مستنداً الى انه حكم قبل يتيقنه احد الطرفين اذ لو كان
 كذلك لم يتجه حكم اصلاً وحصل الضرر ببقاء المرأة مع
 الجهل بالحال معلقة لا منكوسة ولا مطلقة وأتم انه لا يشترط
 قصد الحاكم رفع الخلاف فاذا حكم مستنداً للشيء وهناك
 ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم ببينة وهو يرى

تقديمها نقضه وان لم يرد لم ينقضه ونظير هـ هـ
حكم ما اكي بعصمة مستند الاسلام المستمر ثم ثبت
عنده مكفر جازله الحكم باهذاره وكذا الغيرة ممن يرى ذلك
لان الحكم الاول انما كان لظن عدم مكفر فحيث ثبت بان
بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وان فرض وجود ذلك
المكفر فليس هناك ما لواطع عليه لم يحكم قال الضابط
ان كل حكم قارنه ما لو علم به الحاكم لم يحكم بنقض على تفصيل فيه
بيناه في مسألة القذف وكل حكم قارنه ما لو علم به حكم لا ينقض
وبالحجة من ادعى عليه بكفر لم يثبت لوطبه ظالم ليقضه فطلب
من حاكم شافعي ان يحكم بعصمة من يمنع يلزمه ارتكاب الظالم
من قتله مع قدرته على النفاذ ومنها لو انتزعت دار من داخل
بيته وحكم له بها ثم اقام الداخل بيته عنده نقض وقيل لا وقيل
ان كان قبل التسليم فان اقامها عند حاكم اخر فان علم ان
الحاكم الاول انما حكم لعدم علمه ببينة الداخل فكذلك وان
احتمل انه حكم ذهابا الى ترجيح بيته الخارج وهو من اهل
الترجيح او استشكل الحال لم ينقض على الاصح بل يقرر في يد
الحاكم له فاذا كان هذا قول الاصحاب فيمن لم يقصد بحكمه
منع ما هو متوقع بثبوته فكيف في مسئلتنا التي قصد الحاكم
بحكمه عصمة المحكوم له نسب اليه وتوقع ثبوته وهذه
المسئلة ينبغي ان تحرو ويعتض بها فان الناس يحتاجون اليها
ولقد بلغني من ابن دقيق العيد انه اريدت الشهادة عنده

بحكم حنفى بعبئة دم من نسب اليه مكفر لينقذه فاستنع
 و امر الشاهدين بان يشهدا على المنسوب اليه ذلك بالاقرار به
 فذهبا اليه وشهدا على اقراره بما نسب اليه ثم حكم بعبئة دمه
 حكما مبنيًا وهذا منه اما الغياط اول عدم نظري المسئلة مع انه
 كنت اتبعه في ذلك حتى نظرت فيها فوجدت الحق يقضى ان
 ذلك ليس بشرط والحق الحق ان يتبع وقد قال الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه في مختصر المرق رحمه الله تعالى لو شهد عليه
 شاهدان بالردة فانكر قيل له ان اقررت بالشهادتين
 وتبرأت من كل دين مخالف دين الاسلام لم يكشف عن غيره
 انتهى قيل اراد الكشف عما يشهد الشهود من ردة ويقال الكشف
 عن باطن امره لانا لا نطلع على افعال الغلوب وعلى كل
 فقد صرح الاصحاب بانهما لو شهدا عليه بالردة قبلوا وان انكر
 فعليه ان يسلم ولا يفيد اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته
 بردة قال ابن الصباغ ولا يفيد ايضا الحكم باسلامه فكلهم
 ميم كلام ابن الصباغ صريح في الحكم باسلامه فيشهد لما
 قلناه لشمول كلامهم للحمل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باسلامه
 فقط لا يرفع الخلاف لان المالكي يقتله للحد لا للكفر بخلاف
 الحكم بعبئة الدم انتهى المقصود من كلام السبكي وفيه مناقشة
 لا يحتملها هذا الكتاب فاولى ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قلناه
 من ابن دقيق العيد نعم قال الغزالي في ادب القضا وتبعه
 شيخنا في مختصره قال ابن الفاهر قال الشافعي اذا ادعى

على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت له قل
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك بريء
 من كل دين يخالف دين الاسلام ام تقول بعض القضاة
 لمن ادعى عليه بذلك اوجه بنفسه يطلب الحكم باسلامه
 فلفظ بما قلت غلط ام كلامها وهو يوافق بعض ما ذكره
 السبكي الا ان يقال الحكم بالاسلام غير الحكم بعصمة الامر
 الذي الكلام فيه وقالوا ايضا شهدوا بكفره وفصلوه وقال
 اناس لم يكف حتى يتلفظ بالشهادتين وان يبرأ من كل دين
 يخالف دين الاسلام ولا يشترط ان يقر بالكفر ثم يسلم وسئل
 السبكي ايضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وما ورد فيه
 من الاحاديث فاجاب من العلماء كما لك واحد من يقول
 بقتله مطلقا وان تاب كان زنديقا وعند الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنهما نما يكفر ان تكلم بكفر واعتقد ان كوكبا
 يفعل بنفسه او انه يقدر على قلب العين وتقبل توبته ولا
 يثبت اعتقاده ذلك الا باقراره ككونه قتل سحره ويقص
 منه بشروطه وما عدا ذلك يغفر ودليلنا فيه الخبر المصحيح
 لا يحمل دما امر عيسى عليه السلام الا باحدى ٣ كفر بعد ايمان اي كما
 في الحالة الاولى وزنا بعد لحصا وقل نفس غير نفس
 اي كما في الحالة الثانية فالحالة الثالثة لا قتل فيها بنص
 هذا الحديث لانها ليست احد الثلاث ولم يصح حديث
 يقتضي قتله وخبر حد الساحر ضربه بالسيف ضعفه

الترمذي وجعله موقوفا فهو قول صحابي ولم يقتل صلى الله عليه
 وسلم لبني اليهودي الذي سحره والآثار عن الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم اجمعين مختلفة فعن عمر رضي الله تعالى عنه اقلوا
 كل ساحر وساحرة وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 انها قتلت جارية سحرتها وجعلت ثمنها في الرقاب وحملوها
 الشافعي رضي الله تعالى عنه فعل عمر وبنته على سحر فيه كفر
 وفعل عائشة على ما لا كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم
 امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث
 واذا اختلفت الصحابة اتبع اشيئهم قولاً بالكتاب والسنة
 وكفى القتل عمن لم يكفر ولا زنا ولا قتل اشيئهم وقد سئل
 الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنها اعلى من سحر من اهل
 العهد قتل قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل
 من سحره وكان من اهل الكتاب وسئل السبكي ايضا عن قتال
 ما اعظم الله فقيه لا يجوز فاجابه بما حاصله يجوز ذلك
 قال تعالى ابصر به اي الله واسمع اي ما ابصر وما اسمعه
 فمضى ما اعظمه الله تعالى في غاية العظمة ومعنى التعجب من ذلك
 انه حارت فيه العقول فالقصد الثناء عليه بالعظمة والعظمة
 او اعتقاد عاله وكلاهما ساين هو موجبها امر عظيم يصح ان يراد
 بما اعظمه وبلغني عن شيخنا ابي حيان انه كتب بعدم الجواز
 فنظرت فرأيت ابن السراج قال حكيت الفاظا من ابوي مختلفة
 مستعملة بجال التعجب نحو ما انت من رجل وسبحان الله ولا اله

الا الله وكما ليوم رجلا وسبكان الله من جل ورجلا وحسبك
 بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفاك زيد
 رجلا فقول العظمة لله من رب دليل بحجج الثبوت في صفات
 الله تعالى وان لم يكن بصفة ما فعله وافعل برون من جهة المعنى
 لا فرق من حيث كونه قهبا وحكي ابن الانباري من المكوفين
 ان ما احسن زيد اسم عندهم لا فعل تقديره شيء حسن زيدا
 خلا فالصبريين لادلة منها قولهم ما اعظم الله ولو كان
 التقدير ما ذكر وجب ان يقدر هنا شيء اعظم الله والله تعالى اعظم
 لا يجعل جاعل وقال الشاعر ما اقدر الله ولا ينزع من
 قاله بافعل ان تقديره شيء اقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل
 جاعل واجاب البصريون بانه لا محذور ان التقدير شيء اعظم
 الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظمة والشئ اما من يعظمه
 من عباده واما ما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته او ذات
 تعالى اى انه اعظم لذاته لا شئ جعله عظيما فرقابينه وبين غير
 وحكي ان بعض اصحاب البرد قدم من البصر الى بغداد فحضر خلفه
 ثعلب فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة
 وهوان التقدير شئ احسن زيدا فاورد عليه ما اعظم الله
 فالتزم فيه فانكر واعليه بانه عظيم لا يجعل جاعل ويجوز
 حتى قدم البرد فوافقوه بان قبح انكاهم عليه وفساد
 ما ذهبوا اليه وقيل قولنا شئ اعظم بمنزلة الاخبار
 بانه عظيم لا شئ جعله عظيما لاستحالة قول الشاعر

ما اقدر الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة
 في وصفه بالقدر كقوله تعالى فليمد له الرحمن مدا بل لفظ
 الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا وان شئت قدوته تقدير
 ما اعظم الله على ما بيناه ام كلام ابن الانباري وهو نص صريح
 في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ وانه غير
 مستنكر وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل
 الاوجه الثلاثة التي ذكرها او يجعل مجازا عن الاختيار
 واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من
 التعجب وتاويل الشئ على ما ذكر وذكر ابو الوليد الباجي
 في كتابه السنن ادعية مستحبة من غير القرآن من جملتها ما احلك
 على من عصاك واقربك من دعاك واعطفك على من سالك
 وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن جده
 ابي بكر رضي الله تعالى عنه ان بعض سفهاء قریش حتى على
 راسه ابي بكر ترايا فريه الوليد بن المغيرة او العاص بن وائل
 فقال الاتري ما فعل هذا السفية قال انت فعلت ذلك بنفسك
 فقال ابو بكر اي ورب ما احلك ولولم يكن هذا الا عن
 القاسم لكفى فضلا عن روايته عن جده وان كانت مرسله
 وفي الكشف في ذي الجلال والاكرام مضاه الذي يحمله للوجد
 عن التشبيه بنظيره والذي يقال له ما احلك واكرمك
 وفيه في ابصر به واصر انه جاء بما دل على التعجب
 من اراكم للسموات والمبصرات للدلالة على ان امره تعالى

في الادراك خارج عن حدهما عليه ادراك السامعين والبصيرين
 لا تريدرك الطف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها اجما
 واكثرها جزما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه
 في حاش الله ما هذا البشر المعنى تنزيهه تعالى من صفات الفخر
 والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش الله ما علمنا
 عليهم من سوء فالعجب من قدرته على خلق عفيف وذكر ابو محمد
 عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري في كتابه التبصرة والذكر
 في النخوة ما اعظم الله اى شئ اعظمه وفسر الشئ بنحو ما مد
 عن ابن الانباري ومنه ويجوز ان يكون ذلك الشئ هو الله
 عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا شئ يجعله عظيما ثم قال
 ومثل هذا مستعمل كثير في كلام العرب كما قال الشاعر
 نفس عصام سودت عصاما ام وقال نخوذك ايضا ابن الدهان
 سعيد بن المبارك في شرح الايضاح يفسرها اعظم الله بشئ
 اعظمه وفسر ذلك الشئ بنحو ما مر عن ابن الانباري وقال المنبغ
 ما اقدر الله ان يجزئ خليفته واقره عليه الواحدى في شرحه
 وتبع السبكي على ذلك الولى ابو زرعة فقال في فتاويه لا نفهم
 احدا من معتبرى العلماء رضى الله تعالى عنهم منع الخلق هذا
 اللفظ اى ما اعظم الله ما احمل الله وهو لفظ دال على تعظيم
 الرب جل جلاله وتفضيحه شأن صفاته العلية فلا مانع من
 اطلاقه وفي التنزيل ابصرو واسمع ثم حكى عن قتادة
 انه قال لا احدا ابصر من الله ولا اسمع وقد ورد اللفظ صيغة

التمجيد حق الله تعالى في السنة ايضاً فالمانع لذلك أن كانت
 استناده الى ان اهل العربية يتقدرون في مثل هذا ^{منه} ~~منه~~
 شئ صيره كذا فمثل هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التهديد
 غير لازم ولا مطرد فقد عمنع المانع واذا كان اصل وضع اللفظ
 في اللغة للتعظيم فلا يمنع منه لاجل ذلك التهديد ولا تمشي الفاظ
 الناس على دقائق اهل العربية التي لا دليل عليها على انه يمكن
 تقدير ما يوافقهم بما لا انكار فيه من غير اخلال باللائق
 بالرب جل جلاله بان يقدمتى وصفه بذلك وهو اما نفسه
 او من شأه من خلقه ولا يتقدّر شئ صيره كذلك وافق السبكي
 ايضاً فمن سئل عن شئ فقال لوجاء جبريل ما فعلته بانه
 لا يكفر لان هذا العبارة تدل على عظمة جبريل عند الوصف
 فيمن قال لاخر سالتك ان تصبر في الله فقال هجرتك لا في الله
 بل مقتضى هذا اللفظ تعدد الالهة وذلك كفر صريح فان اراده
 ضربت عنقه ان لم يتب فان ادعى تاويل لا يصرفه عن الكفر
 بان اراد اسباب الهجرم التي هي لاجل الله فكانه قال هجرتك
 لا لسبب لله تعالى فاطلق السبب على المسبب له قبل ذلك
 منه يمينه لاحتمال اللفظ او قال هجرتك الف هجرته فذلك
 ما يحتمله اللفظ بناويل فيقبل ايضاً حقنا للدم حسب الامكان
 ولا سيما ان كان القائل لذلك ممن لا يعرف بعقيدة سيئة
 لكن يؤدب على اطلاق هذا اللفظ بشاعة ظاهرة وافق
 شيخنا زكريا الانصاري سقى الله عهد في تحاصفاً فقال

امدها للآخر استملاك ادخل الى الحكم واعمل فضولي ولو
 اردت ذلك لدخلت اليهم وتفوضت وكفرت التي كفر فهل
 يكفر بذلك اولافها دايلا يكره بانه يكفر بذلك الا ان يريد
 غير الكفر منه انواع الا نذا فلا يكفر لانه ارتكب محرما
 فيلزمه التفرير بالبالغ الرادع له ولا مثاله عن مثله لك
 وبان من تلفظ بالشهادتين بالجمية وهو يحسن العربية
 لا يكون مسلما بذلك كظييره في تكبيره الاحرام حرما لله
 تعالى على النار وجعلنا من جملة اوليائه المقربين الابرار
 واجارنا من سائر محن الدنيا والدين وادام لنا رضاه الى ان
 نفوز بشهوده في اعلا عليين مع النبيين والصديقين والشهداء
 ومن علينا بالاخلاص وبالنجاة من سائر العلائق حين لا مثاله
 ونفع بما الفناه الخاصة والعامة وتقبله من فضله لنرى من
 آثاره غاية الراحة من احوال الكافة والطامة انه اكرم كريم وارحم
 رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ماشاء الله لا قوة الا بالله
 على هذا التأليف وغيره من ديني ونفسي وسائر آثاره والحمد لله
 واخر اظهروا باطنا يا ربنا ان الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم
 سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وذريته كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم
 في العالمين انك حميد مجيد عذ خلقك ورضنا نفسك وزنته

عشرته ومداد كلما ذكره وذكره المذكرون وغفل
عن ذكره وذكره الغافلون دعواهم فيها سبحانه
الله وتحسينهم فيها سلام وأخرد دعواهم إن الحمد لله
رب العالمين

وقد تم هذا الكتاب المبارك في يوم الاثنين المبارك الموافق
حادي عشر شهر ذي القعدة الحرام الذي هو من شهر
١٢٩٣ سنة ثلاث وتسعين ومائتين بعد الألف من
هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله وسلم عليه
 وآله وكل ناسج على منواله بمطبعة الحاج منصور
محمد أفندي لازالت بطبع العلوم عامر مصححاً بمطالعة
حضرة العبد الفاضل مولانا الشيخ مصطفى عز
حفظه الله تعالى ونفع به وبعلمه آمين